

# المدخل الى علم السياسة

الاستاذ المساعد الدكتور  
حافظ علوان حمادي الدليمي

الطبعة الثالثة المحدثه

2012 بغداد

المدخل الى علم السياسة  
الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي  
الطبعة الثالثة المحدثه  
مطبعة ره هه ند (07701508253)  
تصميم الغلاف: نارام لقمان

## مقدمة الطبعة الاولى

يعد هذا الكتاب واحداً من الكتب المنهجية لطلبة المرحلة الاولى في كلية العلوم السياسية الذي يبحث مبادئ علم السياسية وقد جاء نتيجة لدراسة علم

السياسية وتدرّسه على أمتداد أربعة عشر عاماً لطلاب كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وطلبة كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية للمرحلة الأولى. ويقوم هذا الكتاب بمحاولة لتقديم فهم علمي متوازن لأسس مبادئ علم السياسة بطريقة مبسطة ومفهومة لأغلب المفردات والمواضيع التي تهم الطالب التي تدخل ضمن تخصصات المرحلة (الأولية الجامعية) في العلوم السياسية، ساعين لفهم وأدراك أفضل للمقومات و المبادئ الأولية للدراسات السياسية في إطار النظرية السياسية.

وقد تضمن الكتاب سبعة فصول أحتوى الفصل الاول منها على تعريف ومعرفة السياسة و علمها من خلال أسـتعراض لبعض التعاريف المختلفة والمتنوعة والمننقات من مدارس فكرية وسياسية متباينة لمراحل زمنية مختلفة. وقد تضمن مبحثاً خاصاً يتعلق بتطور علم السياسة، بحثنا فيه أختصاص علم السياسة وأهدافه وعلمه.

اما الفصل الثاني فقد خصص للحديث عن العلاقة الوثيقة التي تربط علم السياسة بالعلوم الأخرى وبالأخص علم الجغرافية والاقتصاد وعلم الاجتماع والنفس والقانون والأخلاق. وقد تضمن الفصل الثالث أسس البحث العلمي في علم السياسة وخطواته ومناهجه.

وقد احتلت دراسة الدولة من نواحيها المختلفة الاهتمام الأكبر من هذا الكتاب حيث شغلت الفصل الرابع كله. وقد أولينا دراسة عناصرها والاسس التي تقوم عليها أهتماماً كبيراً مقدّمين لذلك بعض التعاريف المتعلقة بها من جهات نظر سياسية و اجتماعية و قانونية. ثم تناولنا في بحث مستقل النظريات المختلفة التي تفسر وتوضح الخلفية الدينية والقانونية والتاريخية و العلمية لأصل الدولة مبتدئين بالنظرية الدينية والقوة والاسرة متوسعين بنظريات العقد الاجتماعي خلال سرد وتحليل آراء أشهر كتاب العقد الاجتماعي هوبز /ولوك/ وجان جاك روسو. وكان الحديث الأخير بهذا الصدد لأحدث النظريات العلمية التي تعالج الموضوع.

وقد كان الاهتمام واسعاً وكبيراً في المبحث الاخير من الفصل الرابع الذي تضمن فقرة مستقلة عن (وظائف الدولة) منذ قيامها حتى الدولة القومية، وقد عالجتنا وظيفتها في اهم مدرستين فكريتين وهما (الليبرالية والاشتراكية).

اما الفصل الخامس فقد جاء تحت عنوان اشكال الدول و تناولنا فيه انواع الدول من حيث السيادة ومن حيث الشكل الدستوري وأفردنا موضوعاً خاصاً للدولة المركبة ركزنا فيه على أهم أنواع الدول وهي الدولة الفيدرالية باعتبارها افضل أنواع الاتحادات.

الفصل السادس/ مثل انعطافا في مفردات الكتاب في اتجاه أكثر تخصصا وجاء تحت عنوان (الاحزاب والرأي العام). وبعد أن قمنا بتعريف وشرح المقصود (بالحزب السياسي) والمراد (بالرأي العام) اذ تناولنا في المبحث الأول التعريف بالاحزاب و الجمعيات السياسية في محاولة لتوضيح وأظهار الفوارق بينهما وأهميتها الموضوعية وضرورتها السياسية. فقد كان التركيز منصباً على أهمية الاحزاب السياسية واللعبه الديمقراطية. وأخيراً جماعات الضغط وانواعها واساليبها وممارستها وعلاقتها بالسياسة.

اما المبحث الثاني، فتناول الرأي العام فقد تطرقنا الى مواضيع مختلفة منها الرأي العام والسلوك السياسي والعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ومدى تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام. وفي نهاية هذا المبحث عالجتنا الحرب النفسية و انواعها و تاريخها و تأثيرها.

الفصل السابع، فقد تضمن مصطلحات و مفاهيم سياسية أساسية مختلفة ولكنها ضرورية للدراسات السياسية اللاحقة. وفي المبحث الاول تحت عنوان العلاقات الدولية تناولنا العلاقات الدولية، وأساسها وتاريخها والسياسة الخارجية واهدافها ووسائل وضع القرارات فيها وعرضنا على الدبلوماسية في تعريفها وأبرز اهميتها وتناولنا كذلك النظام الدولي الجديد والعولمة وتوازن القوى ونزع السلاح، اما بخصوص المفاهيم السياسية فقد بحثنا في أكثر من عشرة مفاهيم متنوعة ومختلفة

من حيث الالهية والشيوع والتنوع فجاءت لتضم مدارس فكرية كالليبرالية والماركسية والقومية وممارسات سياسية كالديمقراطية والنازية وكأسلوب الحياة الاجتماعية والسياسية كالارستقراطية، والبرجوازية، وقد أتمدت في كل ذلك على وجهات نظر مختلفة من ليبرالية وماركسية وقومية.

وختاماً فاني لأدعي لهذا الكتاب حجماً علمياً أكبر من حجمة وانه سيسد فراغا كبيراً في الدراسات السياسية، ولكن أستطيع القول بأنه كتاب منهجي مبسط لدراسة العلوم السياسية يلائم مستوى طلبة المرحلة الاولى للكلية والله اسأل ان يوفقنا في مسعانا انه نعم المولى ونعم النصير.

## مقدمة طبعة الثانية المحدثه

من المعروف أن عملية التعليم الناجحة تتكون من ثلاثة أركان أساسية، وهي (الاستاذ-الطالب-المنهج)، وأذا أعتبرنا وجود الاستاذ والطلاب من المسلمات الضرورية في أي مؤسسة تعليمية، فوجود المنهج العلمي الرصين يحتل المكانة

الابرز في أنجاح العملية التعليمية برمتها، وعلى أساس المنهج المختار يتم التقييم والحكم على المستوى الاكاديمي لتلك العملية التعليمية ويقدر تميزها وتالقها على غيرها.

ان مواضيع ومفردات السياسية في طبيعتها خاضعة لقانون التغيير والتطور، فأن كتابنا "المدخل الى على السياسة" الذي مضى على تأليفه اكثر من عشرة اعوام، هو الآخر خضع لهذا القانون، حيث طرأ الشيء الكثير من التغيير على الدراسات السياسية في أطار المفاهيم والمصطلحات والعناوين والمفردات، مما حتم علينا تحديث بعض مفرداته وتعديل الأخر وأعادة كتابة القسم الآخر وبلغة تتلائم وروح العصر، ومضيفاً فقرات ومواضيع جديدة، منها "الفلسفة السياسية" التي تناولت السياسية المتحضرة والسياسية المتوحشة والنظرية السياسية والفكر السياسي ومن المواضيع الجديدة اضافة علاقة علم السياسة بالإدارة السياسية.

وفيما يخص الفصل الثالث الخاص "بأسس البحث العلمي" فقد أدرجنا مطلبين جديدين "المفهوم البحث العلمي" و "شروط كتابة الرسائل الجامعية" وفيما يخص عناصر الدولة فقد أضفنا "الاعتراف الدولي".

اما الفصل السادس "الاحزاب سياسية والرأي العام و مسألة الديمقراطية" فتهي هذا الفصل، تناولنا "مفهوم الحزب السياسي" و"أنواع النظم الحزبية" و"الاحزاب والنظم السياسية" و"جماعات الضغط ومسألة الديمقراطية". أما الجديد في موضوع "الرأي العام" فهو "الرأي العام وشرعية القرار السياسي" و"الرأي العام والسياسة العامة" و"الديمقراطية وتأثير وسائل الاعلام على الرأي العام" والفصل السابع والأخير، فقد أحتوى من الجديد "الفوضى الخلاقة" و"الشفافية السياسية" و"الفساد السياسي" و"الشرعية و المشروعية" و"الدولة القانونية".

ومن الله التوفيق

بغداد  
2011

## الفصل الأول السياسة و علم السياسة

سيكون الفصل الاول تمهيديا توضيحيا يتضمن مبحثين، كمدخل لتفسير أصل كلمة السياسة ومعناها، وما المقصود بعلم السياسة والآراء التي قيلت فيه



وأختصاصه وأهدافه. والمبحث الثاني في هذا الفصل سيخصص لموضوع تطور مفهوم علم السياسة.

## المبحث الأول فلسفة السياسة

يراد بفلسفة السياسية معرفة السياسة و علاقتها بالإنسان\* في ماهيتها وأصلها و معناها في بعدها النظري و التطبيقي.

## المطلب الاول: اصل كلمة السياسة

لقد أعتاد الباحثون في العلوم السياسية أن يعرفوا الكلمات ليستطيعوا توضيح مدلولاتها، وان يتحدثوا عن تطور الفكرة التي تحملها الكلمات باحثين وراء النتيجة التي يتسهدفونها ليروا أين هم من النظرية والنظام الذي يبحثونه، ولكن استعمال الكلمات دون تحديد مفاهيمها على رأي المؤرخ اليوناني "ثوسيديوس" تؤدي الى "أن تمتدح الطاعة العمياء وكأنها الحرية، وتمجد الوحدة المفروضة بالاكراه كأنها تحقيق الديمقراطية" وبعد هذا الاستدراك، نشير الى أن كلمة سياسة في الانكليزية (Politics) وفي الفرنسية (Politique) وبقية اللغات الحية مشتقة أصلاً من الكلمة الاغريقية (polis) وفي هذا شبه أتفاق، وكانت عند الاغريق تعني الدولة او (دولة المدينة التي كانت معروفة للأغريق في عصرهم)، حيث تم التركيز اولاً على فكرة المدينة السياسية واكتفائها الذاتي بغية إيجاد حياة مشتركة تمكن مواطني المدينة اجمعهم المساهمة فيها بنصيب. والثانية هو التركيز على فكرة المواطنة (citizenship) التي يتسنى لمكتسبها أتيان نصيبه من تلك المساهمة ليضمن بذلك مركزه الاجتماعي داخل "دولة المدينة" ودولة المدينة قبل ان تكون أرضاً هي عبارة عن هيئة جماعية تجمع بين اعضائها وحدة تاريخية ونمط من السیادات و الشعائر الدينية بحيث سُمي المنتمي الى هذه المدينة بـ "عضو المدينة" "citoyen"<sup>(1)</sup>.

---

\* الاهتمام بالسياسة قديم كما يقوم "أرسطو" بأن الإنسان حيوان سياسي والحيوان ممكن ان يكون اجتماعياً، ولكن الإنسان وحده سياسي.

1 وجية كوثراني: هويات فائقة مواطنة منقوصة في تهافت خطاب حوار الحضارات و صدامها غربياً، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2004، 138.

ومما لاشك فيه ان بين السياسة والدولة رابطة وثيقة، والاصل انه عندما يذكر لفظ سياسة او سياسى يفهم منه انَّ له شأنًا بالدولة. وبتحديد أكثر، في حكومة الدولة، كانت السياسة تعني للمواطن الاغريقي بأن واجبا وطنيا وأخلاقيا يحتم عليه ممارسة العمل السياسي وهو المساهمة في وظائف الدولة. والجدير بالذكر ان (أرسطو) عبر بقوة عن وجهة نظر اليونان في السياسة (فالسياسة في رؤية هو كل مامن شأنه ان يحقق الحياة الخيرة في مجتمعه له خصائص متميزة اهمها الاستقرار والتنظيم الكفاء والاكتفاء الذاتي)<sup>(1)</sup>.

وقد أنصرف معنى السياسة عند الاغريق الى معانٍ أُخر، و منها:

- e'polis: La cite', la ville, la contre'e, ou encore la reunion des citoyens qui forment la ville.

تعني دولة المدينة او مجموع مواطني المدينة.

- e'politeia: L'Etat, la constitution, Le regime politique La Republique, La citoyennete' (Causent de droit des citoyens).

تعني الدولة، الدستور، النظام السياسي، الجمهورية، المواطنين "وتعني حقوق المواطن"

- ta politika. Pluriel neuter la politikos, les choses politiques, les choses civiques.

- tout ce qui concerne l'Etat, la Constitution, Le regime Politique, La Republique La souverainete.

كما كانت تعني الاشياء السياسية، الاشياء المدنية. وكل شيء متعلق بالدولة بالدستور و بالنظام السياسي بالجمهورية بالسيادة

- e'politike' (techne') L'art Politique.

---

1 Le theme (politique) des mots grecs polis, politeia, politika, politike.

واخيراً تعنى فن السياسة<sup>(1)</sup>.

اما في العربية فيعود أصل كلمة سياسة الى فترة تاريخية قديمة\* كما ورد في القصائد الشعرية او على لسان زعماء العرب وقادتهم الاوائل، وقد تباينت في الهدف والمعنى لأنها تعكس حالات لظروف مختلفة أي ان الفارق التاريخي و الحدث الاجتماعي كانا عاملين اساسيين في تباين و اختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب و أول من أورد كلمة السياسة في العربية هو "أبو مليكة" جرول العبسي المعروف بـ"الحطيئة" في مدح بغيض بن لؤي الشماس.

يسوسون أحلاماً بعيداً أناةها و ان غضبوا جاء الحفيظة والجد<sup>(2)</sup> وقد تباينت معاني السياسة نراها الحكم والقيادة والزعامة في "الصحيحين مسلم والبخاري - عن

---

1 Eric Weil: philosophie Politique, paris, vrin, 1956. P11.

\* هناك من يذهب بالقول ان كلمة "سياسة" ليست عربية الاصل وانما هي دخيلة على اللغة العربية و ان كان قد تم تعريبها. الدكتور عزالدين فودة مقدمة علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1973، ص5.

ولا يتفق انصار هذا الرأي على أصل هذه الكلمة: فالبعض يرجعها الى الفارسية، و البعض الآخر يراها ذات صلة باليونانية القديمة، ونفر من هؤلاء يرى انها دخلت الى اللغة العربية عن طريق اللغة السريانية، ومع هذا الاختلاف حول اصل هذه الكلمة نجد ادلة هؤلاء على ما يقولون ليست مقنعة بالاضافة الى صعوبة - ان لم يكن استحالة التحقيق من بعضها.

وعلى العكس يذهب عموم الكتاب الى ان كلمة "السياسة" عربية و هي مصدر وفعلها ساس ويسوس، وأن العرب اعتادوا استخدامها منذ القديم بمعاني عديدة ومنها المعنى الاصطلاحي الذي نقصده اليوم، وقد اكدت المعاجم العربية ان كلمة "السياسة و مايشق منها كلمة عربية وليست معربة. وعمدت هذه المعاجم بلا جدال هو معجم "لسان العرب المحيط" للعلامة محمد بن علي المعروف بأبو الفضل جمال الدين. لسان العرب المحيط، طبعة بيروت، دار لسان العرب، المجلد الثاني، ص239. وفي أعتقادنا هناك خلط بين أصل كلمة السياسة ومعناها، مشتق من الاثنتين.

2 ديوان الحطيئة- بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الاولى 1988، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ص140.

ويقال أن قول الخنساء :

ومعاصم للهاكين وساسة قوم محاشد

اذا لم تكن من أقدم الحطيئة فهي تعاصرة، وقد قصدت الخنساء من لفظة سياسة هنا المدافعين، فتكون السياسة، بهذا المفهوم العربي الجاهلي بمعنى الدفاع.

الرسول (ص) قوله "كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء"<sup>(1)</sup> والسياسة هنا بمعنى الحكم\*.

وأما الخليفة "عمر بن الخطاب" فيعني بها ضبط النفس والتصرف بروية "رحم الله إمرءاً عرف قدر نفسه فساسها".

أما "معاوية بن أبي سفيان" فقد كان يقصد في قوله لزياد بن ابية "انه لا ينبغي ان نسوس الناس سياسة واحدة" أي يجب معاملة الناس بالعدل والمساواة، ويستعملها "عبد الملك" بمعنى التأثير والقيادة والحكم كقوله لابنه الوليد "السياسة هي أقتياد قلوب العامة و بالانصاف لها" وهكذا اقترنت السياسة عند العرب بالسلطة و الخبرة فهي مسألة أمر و نهي وأدارة و قيادة ظالمة او عادلة ممن وهب سلطاناً.

ويُشير "قاموس لسان العرب" الى السياسة بمعنى "السوس بمعنى الرياسة، وساس الأمر سياسة قام بها"<sup>(2)</sup>. انت سائس و مسوس تقوم لسياسة رعيتك و تنقاد لطاعة سلطانك فتجمع بين سطوة مطاع و أنقياد مطيع، فشطر فكرك جاذب لمن تسوسه و شطرة مجذوب لمن تعطيه، وهو اقل الاقسام محملاً و أصعبها مركباً.. سيديك تدبير المملكة صلاحها مستحق عليك و فسادها منسوب اليك، تؤاخذ بالاساءة ولا يعتد لك بالاحسان.. ويلزمك في حق سلطانك الا تعتدي عليه بصلاح لأنك

---

1 د. ابراهيم احمد شلبي: علم السياسة دراسة في قواعده الاصولية وضوابطه النظرية، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص23.

\* إذا رجعنا الى الديانة اليهودية التوحيدية الاولى سنرى طبيعة علاقة الدين بالدولة، سنجد انها تجسد مبدأ وحدة السلطتين السياسية و الدينية، فقد توارث على قيادة اليهود ابراهيم ثم اسحاق ثم يعقوب ثم يوسف و ثم موسى ثم مجموعة من رجال الدين يسمون "القضاة" أخرهم صمرئيل البنا لمدة "450" عاماً. ثم بعدهم داود ثم سليمان نحو 1000 عام و كان كل أولئك القادة "أنبياء" في الوقت ذاته.

2 لسان المعرب المحيط، بيروت، دار لسان العرب، المجلد الثاني، ص239.

للاصلاح مندوب.. وأنت في الحقوق سفير مؤتمن وكفيل مرتهن عليك عزمها  
ولغيرك غنمها<sup>(1)</sup>.

ومما يلفت النظر ويثير الاستغراب حقا هو خلو القرآن الكريم من كلمة السياسة  
وأقرب المعاني لها هي وشاورهم في الامر، وقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: معنى السياسة

السياسة هي " علم الحكومة وفن علاقات الحكم، وتطلق على مجموعة الشؤون  
التي تهم الدولة او الطريقة التي يسلكها الحكام"<sup>(3)</sup>. والسياسة لغة القيام بشؤون  
الرعية، و قد استخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الارشاد والهداية"<sup>(4)</sup> وقد تكون  
السياسة شرعية، او تكون مدنية، فأذا كانت شرعية كانت احكامها مستمدة من  
الدين، وأذا كانت مدنية كانت قسماً من الحكمة الصحيحة وهي الحكمة  
السياسية"<sup>(5)</sup>.

وفيما يرى بعض أهل الاختصاص بانها "تشير الى السلوك المتعلق بمؤسسات و  
عمليات الحكم". فأن البعض الآخر يعتبرها "العملية التي تتعامل الجماعة البشرية  
مع مشكلاتها وصولاً الى اهدافها"<sup>(6)</sup>.

وتأسيساً على ذلك، نستطيع القول أبتداء ان المواقف ازاء موضوع السياسة غير  
موحدة، فهي تعكس بالضرورة، وجهات نظر شخصية وتجارب فردية ذاتية متأثرة

---

1 الماوردي في خطابه للوزير.

2 الشورى 38.

3 الموسوعة السياسية، بأشراف عبدالوهاب الكيالي وكامل زهيري، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر،  
بيروت، 1974، ص 327.

4 احمد عطية الله: القاموس السياسي، ط5، منشورات دار النهضة العربية، مصر 1974، ص 661.

5 جميل صليبا: القاموس الفلسفي، ج 1، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت 1982، ص 679.

6 موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، الجلد الاول، الكويت، 1994، ص 102.

بنسب متفاوتة بمؤثرات ومعطيات اجتماعية واقتصادية و نفسية وفلسفية، وازاء هذه الحقيقة نستطيع ان نتلمس اتجاهين:

### الاتجاه الأول: الاتجاه الفلسفي:

وهو اتجاه مفعم بالامل والاماني الطيبة والخير العام وهو اتجاه "مثالي" ويتزعم هذا الاتجاه رائد الفلسفة الاغريقية "أرسطو" حيث يقول "أن السياسة هو كل مامن شأنه أن يحقق الحياة الخيرة" ونجد كذلك الطرح المثالي الغارق في الخيال الفلسفي عند رائد علم الاجتماع العربي "أبن خلدون" السياسة هي صناعة الخير العام، وقد رَجَّحَ ابن خلدون خيرها على شرها فوصف الانسان من حيث هو انسان بأنه "الى الخير وخلاله أقرب والملك والسياسة انما كان له من حيث هو انسان لأنها خاصة للانسان لا للحيوان"<sup>(1)</sup>.

ويشير الفقيه "دابان" معنى السياسة بالقول "أنها العلم والفن اللذان يجتمعان في تدبير شؤون الجماعة السياسية-الوطنية او الدولية- وفي حكومة هذه الجماعة ابتغاء الوصول الى أمثل الطرق التي تؤدي الى تحقيق هدفها وهو الخير العام لاجنائها عن طريق متناسق في احترام الافراد لحقوقهم بعضهم البعض".

فهذا الاتجاه، يقترب من مفهوم ما يسمى "بالمفهوم المدني للسياسة" وقوامه النظر الى السياسة بوصفها مجالاً عمومياً للمجتمع لا ملكية خاصة لفريق دون سواه. فالسياسة لا تكتسب هذا المحتوى الا في إطار المدنية، حيث تسود قواعد متحضرة لتنظيم الاجتماع الانساني و تتخلى الغرائزية العدوانية عن التعبير عن نفسها في حقلي السياسة و الاجتماع.

وعليه يمكن القول بأن السياسة في أطارها المدني، هي مظهر من مظاهر الحداثة، ونقصد بها أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي و فكري يمارس الناس فيه "الحرب" بواسطة السياسة اي بواسطة الحوار و النقد و الاعتراف و

---

1 عبدالرحمن ابن خلدون: المقدمة/التاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1956، ص255.

الأخذ و العطاء، و بالتالي التعايش في أطار من السلم القائم على الحلول الوسط المتنافية.. وتعني وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة للحاكم.

**وهذا الاتجاه:** ممكن ان نصفه بأنه اتجاه مثالي فلسفي لا يرى في السياسة الا جانبا واحدا وهو الجانب الايجابي او جانب الخير\*، ولكن هذا الطرح في اعتقادنا يمثل هدفا او طموحا نحاول جاهدين الوصول اليه والعمل على تحقيقه.

الاتجاه الثاني: الواقعي أو السلبي: فهو يقف بالصد من "المفهوم المدني للسياسة" وهذا الاتجاه يمكن ان نسميه بالاتجاه السلبي او المتشائم، فميدان السياسة عنده ميدان غير متحضر "عفي" ، يكون بمثابة عملية نزاعية مجردة من كل قيمة أنسانية ومن كل قاعدة أخلاقية تراعي مصالح الآخرين أو تحترم حقوقهم أو حتى أدميتهم في بعض الحالات، و يهدف هذا المفهوم الى أشباع الحاجة من المصالح المادية، و أملاك السلطة والحفاظ على "حق" السيطرة عليها والاستئثار بها من لدن النخب الحاكمة و أحتكارها على نحو كلي يفضي الى أقصاء اي خصم عن ميدانها بالقمع المنظم و بالقمع العشوائي. يقابلها أدعاء المعارضة بالحق المنفرد في الحكم على أساس ضرورة تدمير النظام القائم.

وكلاهما يسعى الى إقامة فعل السياسة والتغيير على أساس العنف، و تسويغ ذلك بادعاء الحق التاريخي او الشعبي في استلام السلطة بعيداً عن دستور شرعي و انتخابات نزيهة ودورية\*\*.

---

\* قال العلامة الدكتور عبدالحميد متولي عن سر أهتمامة الكبير بالسياسة بالقول:(أن السياسة هي كرامتنا و أستقلالنا هي حريتنا و مستقبلنا، وهي دوماً و أموالنا).

\*\* لمعرفة المزيد عن المفهوم المدني للسياسة، أنظر: أندريه هوريو: القانون الدستوري، الاهلية للنشر و التوزيع، بيروت 1977. وجان وليام لايبير: السلطة السياسية والمؤسسات السياسية، ترجمة ألياس حنا، ط3، منشورات عويدات، بيروت، 1983. و عبدالاله بلقزيز: العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 207، أيار، 1996. وهالة مصطفى: الدولة والحركات الاسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية، 1996. وعلي الدين هلال و محمود اسماعيل: اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الاعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، مصر 1999. و محمد فؤاد حجازي: التغير الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1978.



فهذا الاتجاه ممكن وصفه بالاتجاه المتشائم او المتطرف، في السياسة حيث لا يرى الا الجانب السيء والاسود منها.

فالسياسة عند "ولف دوغنز" من الامور غير الاخلاقية التي تدعو الى الممل وعدم الاكتراث، ففي استقصاء للرأي، أحتل السياسيون المتربة الأخيرة من حيث نظرة المجتمع لهم<sup>(1)</sup>. كما ان البرامج السياسية التلفزيونية هي أقل تشويقاً لدى المشاهدين.

وفي الإطار نفسه يقول "ماكبرايد" "بأنها عمل قذر" و وصف السياسي بأنه جامع نغيات<sup>(2)</sup> كما يصفها الاستاذ، حسن صعب، بقوله "اننا نذكر دائماً ان السياسة هي فن المساومة والتسوية ولانعرف حضارة نشأت وازدهرت في ظل الحكمة السياسية<sup>(3)</sup>. أن الوصول الى الهدف في السياسة يبرز استعمال أي وسيلة كانت، كما يذهب (روتشيلد) بالقول: "أن الحاكم الذي يحكم بموجب القواعد الأخلاقية ليس بالقياس الماهر في المناورات لأنه يلتزم بالحق والشرائع ولا يقبل بالكذب على الجماهير أو هكذا يكون دائماً للهزات. ثم أضاف قائلاً: (يجب على الذين يرغبون بالحكم أن يلجؤوا الى الدسائس والخداع والتلفيق لأن الفضائل الاجتماعية الكبرى كالصدق والاستقامة ما هي الا عيوب كبرى في السياسة.

أما تعريف ملحم قربان فيمكن القول بأنه أقل تشدداً و تشائماً قريب من الواقعية. فالسياسة تعني عنده الفظ السلطوى للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات – الحل الذي يقدر إذا ما تحده أحد المتنازعين أو جميعهم معا على فرض احترامه عليهم. فالسياسة هي التسويات المسموعة للخصومات<sup>(4)</sup>.

---

1 ولف دوغنز: كيف تعمل السياسة، دار الحكمة، لندن، 2009، ص9.

2 William Leom mchride: The nature of politique philosophy and the Ahenpt To go Beoynd pilitics, 1970. p247.

3 حسن صعب: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت 1979، ص25.

4 ملحم قربان، المنهجية و السياسة، الطبعة الرابعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت 1986 ص63.

ان الطرح الاحادي من قبل الاتجاهين قد أدى بهما الى الابتعاد عن الموضوعية والواقعية اذ ان السياسة عندهما اما ان تكون مثالية فهي الخير المطلق أو تكون واقعية مبالغاً فيها الى حد التشائم والشر\* . وفي اعتقادنا اذا كانت السياسة عملاً نظرياً فهي تضم جانباً اخلاقياً ولكي عند تطبيقها كثيراً ما تبتعد عن ولكنها المثل الاخلاقية و التأمّلات الفلسفية، ولكن الاصرار على جانب واحد في السياسة لا يعني سوى الابتعاد عن الموضوعية و الواقعية. اذ ان السياسة عند البعض اما ان تكون مثالية فهي الخير المطلق أو تكون واقعية مبالغاً فيها الى حد التشائم و الشر.

اما المواقف الحديثة المعاصرة من السياسة فهي تنظر الى السياسة نظرة عمومية / اجتماعية / شاملة / تهم الفرد والمجتمع يطرحها بعض الدارسين على انها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الانساني التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة و مصالح الجماعات من جهة اخرى ويظهر فيها استخدام القوة بصورة او اخرى لإنهاء هذا الصراع او التخفيف منه او استمراره\*\* \* ويلاحظ عموماً ان الاتجاهات والتعريفات الحديثة تؤكد على ان جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة و العلاقة بين مصالح الجماعات وهنا يمكن القول ان الصراع

---

\* أراء بعض القادة والسياسيين في السياسة:

هتلر: "أنني لا أعرف قانون أخلاقي في مسائل السياسة، فالسياسة لعبة يسمح فيها بكل انواع الحيل وتتغير قواعد اللعب على أيدي اللاعبين أنفسهم حتى تتفق و أهوائهم". أدولف هتلر، كفاحي، منشورات المكتبة الاهلية بيروت ص74.

ونستون تشرشل: "عندما شاهد اثناء زيارته لأحدى المقابر العبارة التالية المحفورة على أحد القبور.. هنا يرقد السياسي العظيم و الرجل الصادق.. وعلق على ذلك بقوله: هذه أول مرة أرى رجلين مدفونين في تابوت واحد. تتياروتكو.. الاخلاق والسياسة، ترجمة شوقي بلال-دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1975، ص26.

نابليون: السياسة قدرنا.

\*\* حتى الشاعر نزار قباني له رأي في السياسة، فيقول "من الدم السائل على وجهي وثيابي تعلمت أن السياسة ليست مخده من ريش العصافير ولا نزهة في ضوء القمر.. تعلمت ان السياسة ليست زهرة نشكها في عروة سترتنا ولكنها صليب من المتاعب نحمله على اكتافنا.."

والسياسة العامة هي العناصر التحليلية الرئيسية في السياسة<sup>(1)</sup>. ويراد بالسياسة العامة هنا "السياسة التي تضعها أي جماعة"<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: أهمية السياسة

تتراوح أهمية السياسة والاهتمام بها تبعاً لأدراك الفرد لها ولمصلحته، قد يعتقد الفرد بان العمل السياسي حكراً لطائفة معينة، ولكن الواقع انه شأن عام، لأن للعمل السياسي قواعد و قوانينه، ولانه ليس حكراً لطائفة ما بل أن ملايين من المواطنين يشتركون في السياسة كل بقدر، وحتى الذين لا يظهرون اهتماماً بالسياسة نراهم مرة كل أربع سنوات او خمس سنوات في فترة الانتخابات يظهرون اهتماماً في العمل السياسي، حيث يعد ذلك وظيفة و واجب تحتمها طبيعة الانتماء الى الدولة أذ يجب أن يساهم كل مواطن فيها بالرأي و التعبير عنها بحرية.

وتتبع أهمية السياسية في العصر الحديث ليس من خلال طروحات فلسفية مجردة عن الحريات و أصول الحكم، مما لا يقدر على معالجتها الا الذين أوتو جانباً و فيراً من القدرة على التنظير المنطقي و الفقه الدستوري، أما أهميتها تتبع من مجموع المشاكل التي تعترض الناس في حياتهم اليومية. وعندما يمارس المواطن الاشتراك في الحياة السياسية باهتماماته الشخصية، ثم بسلوكه الخارجي أزاء المواقف والايوضاع السياسية التي تدور من حوله، وهناك طائفة من الرغبات والدوافع تدفع الفرد بالاشتراك في الحياة السياسية منها التربية السياسية وتنشئته الوطنية، حيث يعدّ الاشتراك في الحياة السياسية التزاماً وطنياً وصفة من صفات المواطن ذاتها.

---

1 محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام، الطليعة، بيروت 1983، ص10.

2 Dauid Easton. Analyse du systeme politique. Traducation de Pierre Rocheron, paris 1974 p37.

وتتغرز السياسة و تتصاعد اهميتها عندما تتخذ وسيلة الى بلوغ المثل العليا، و تحقيق المبادئ الأساسية في التربية الوطنية بعيداً عن الوصولية و المنافع الذاتية. والعكس صحيح هناك طائفة من الناس يخوضون الحياة السياسية لا لشيء الا بوصفها الطريق المؤدي الى السلطة، اشباعاً لرغبة السيطرة و التسلط، مما يسهم في فساد الحياة السياسية من خلال السعي وراء المنفعة الشخصية وهناك من المواطنين من يتحزب لفريق سياسي، أو لرجل من رجالات الدولة، لا أيماناً منه بمبدأ معين، وأنما من قبيل "الوصولية" و لتحقيق منفعة مادية ذاتية معينة.

وهناك من لا يكثرث بالسياسة و اهميتها فيتردد في الاقبال عليها، أقتناعاً منه بأن خوضها قد يعرضه للأهانة في شخصه، وللضرر في صوالحه وفي الغالب ان لا يفلت المواطن المنشغل بالسياسة من عدوان السلطة عليه عندما تقول السلطة الى غير الطبقة و الحزب الذي ينتمي اليه ولا سبيل للنجاة من هذا العدوان الا بأعتناق السلبية السياسية.

كما أن هناك مجموعة من المواطنين من يغير أهتماماته بمناقشة الامور السياسية، كلما شعروا بأستقرار الحكم في الدولة، وهنا يعني أن الامان و الثقة قد ترسبت في أذهانهم بطريقة لاشعورية.

وعلى العكس يتصاعد الاهتمام بالسياسة، وتبرز اهميتها في أوقات الحروب و الازمات و الطوارئ حيث نلاحظ سرعان ما يسترد الجميع اهتمامهم كاملاً بها، ويستثنى من هذا التعميم، سلوك الناس تحت عوامل الكبت السياسي والضغط، فهم يبدون في هذه الظروف، وكأنهم لا يهتمون بالسياسة اطلاقاً ولا يعيرونها التفاتاً، كأنهم ليسوا من المواطنين المنظوين بالولاء تحت الدولة. وهم يفعلون ذلك مرغمين للمحافظة على أنفسهم لأن ابداء الرأي السياسي كثيراً ما يؤدي بصاحبه الى حتفه،

وفي ظروف كهذه يمكن استنتاج رأي الناس في الحكومة القائمة وان لم يعلنوا رأيهم فعلاً\*.

وخلاصة القول أن أهمية السياسة و ضرورتها مسألة تتحكم بها معطيات زمانية و مكانية، و ظروف موضوعية فردية و جماعية.

---

\* لمعرفة المزيد الاطلاع على: محمد توفيق رمزي، علم السياسية، مقدمة في أصول الحكم . وكذلك الشافعي أبوراسى: التنظيمات السياسية الشعبية. محمد على محمد: أصول الاجتماع السياسي. محمد نصر مهنا و عبدالرحمن الصالحي: علم السياسية بين التنظير المعاصرة.

## المبحث الثاني: فلسفة علم السياسة

علم السياسة علم الأنسان الأول وهو واحدٌ من الظاهرة الاجتماعية التي تخضع لقانون النشو و الارتقاء و التطور وهو رديف لتطور روى الانسان السياسية و اتساع حاجاته المادية و تعقد مشاكله اليومية.

### المطلب الأول/ تطور علم السياسة

تمتاز المواضيع المتعلقة بدراسة علم السياسة كونها مواضيع قديمة و حديثة. قديمة لأن مواضيع السياسة سبق وان كتب عنها قبل أكثر من عدة قرون قبل الميلاد، وحديثة كون الكتب التي تطرقت و تتطرق الى موضوع علم السياسية لاتزال تصدر بين الحين و الآخر و بدون أنقطاع. فقد كتب "أرسطو" "382-322" ق.م "السياسة" وهو كتاب جامع شامل درس نماذج "لمئة و ثمانية وخمسين دستوراً".

وقد ظهر بعده "مونتسيكو" "1685-1755" ليغني علم السياسة بكتابه الموسوم "روح القوانين" بذلك كان بحق رائداً لعلم السياسة.. فقد أستعمل "أرسطو" الطريقة المقارنة، ولجأ "مونتسيكو" الى تحليل الظواهر السياسية معتمداً على خطة في بحثه تستند على أظهار تأثير المتغيرات المادية وغير المادية. "جو - محيط - جغرافية - سكان - طريقة العيش - الاعراف - التقاليد... الخ" على الظاهرة السياسية والرغم من ذلك يعاني علم السياسة من خلط واضح في المصطلحات\* و المفاهيم،

---

\* لابد من الاشارة الى ان الصورة التي يملكها الجمهور عن علم السياسة لا تزال غير واضحة وليس ادل على ذلك من الخلط بين السياسة بمعنى Policy و علم السياسة Science policy ان هذا الخلط كان قد ازداد حدة بعد محاولة بعض المختصين الامريكان الارتقاء بالسياسة policy الى مستوى العلم لئتم الكلام عن "علم السياسة" بمعنى "policy science". د. عبدالرضا الطعان، د. صادق الأسود: مدخلى الى العلم السياسية، مطبعة جامعة الموصل 1986، ص5.

وتعود أسباب هذا اللبس والغموض الى ان اغلب المصطلحات و المفاهيم تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها عامة الناس او عامة المثقفين، مما جعل استخداماتها غير دقيقة أو غير محدودة في أغلب الاحيان، بالاضافة الى أن الباحثين في العلوم عند الإشارة إليها غالباً ما يطبعون معالجاتهم لها بأراء او قناعات ترتبط بظروف معينة زمانية او مكانية و بالتالي فأن من الصعب تعميمها او استخدامها في كافة الفروض البحثية و التحليلات السياسية. وهذا يشكل بحد ذاته صعوبة في ميدان العلوم الاجتماعية عامة وفي العلوم السياسة بصورة خاصة وقد تشتت اهتمام الباحثين ازاء تحديد المصطلحات والمداولات التي تستخدم في توضيح تلك المعاني.

وعلى رغم من ذلك فأن علم السياسة يطرح اليوم على أنه قد خطى اليوم خطوات في تطوره، كانت الاولى عند اعتباره علم المعرفة الوصفية و التحليلية و التبصيرية للدولة و للظواهر المتعلقة بها. وهذه المعرفة تحتاج الى الدعم بكميات هائلة من المعلومات. لذلك جرى التسابق العالمي في مجال المعلوماتية "informatique" ليستمر على أنتاج المعلومة وعلى تصنيعها وعلى سرعة نقلها و إيصالها الى الهدف وعلى توليد معلومات جديدة. حتى طرحت اليوم فرضيات تقول ان من يملك المعلومات سيملك السلطة في القرن المقبل. وحاجة السياسة الماسة الى المعلومات هي وراء تطور علم السياسة والفروع التي كانت ملحقة به أساساً. فهو قد سمح لها بأنتاج المعلومات وهو لايزال يجاهد كي يحتكر تصنيع و توليد هذه المعلومات. والثانية، جاءت على خلفية إصرار الباحثين العاملين في "اليونسكو" على اعتبار علم السياسة علماً قائماً بذاته رافضين اعتباره بمنزلة الفن او المهارة او الموهبة. وعلى هذا الاساس انطلق هؤلاء الباحثون من الوجود الموضوعي الواقعي لهذا العلم كي يحددوا ميادينه\*.

---

\* لقد رعت اليونسكو ولادة "الجمعية الدولية لعلم السياسة" التي عقدت مؤتمرها الدولي الاول في "زيورخ" عام 1949 ثم توالى مؤتمراتها بمعدل مؤتمر كل ثلاث سنوات.

فمنهم من يركز على صفة العلم\*\* \* الموضوعات لتحديد مجموعة من المعارف و المعلومات والتي تدرس تنظيم السياسة و الفكر السياسى والاحداث السياسية يهتم هذا الاتجاه بصورة خاصة بدراسة حكومة الدولة "الفلسفة السياسية". وقبل الذهاب لتعريف علم السياسة لابد من معرفة بعض المبادئ الاولية لتكون عوناً لنا في فهم ماهية علم السياسة وهي:

اولاً: أن علم السياسة يوجه نظاره الى جانبين في غاية الاهمية وهما:

أ- تفسير السلوك الأنساني و التنبؤ به.

ب- إصدار أحكام صحيحة محددة و واضحة تبين ما يجب أختياره من بين السياسيات المختلفة و التوفيق بين الغايات و الاهداف المتنافسة.

ثانياً: علم السياسة يستعين بوسيلتين أساسيتين لمساعدته في اتخاذ القرار الصحيح و الاتجاه الملائم وهما:

أ- القوانين والتعميمات و أنماط سلوك الأنسان و المجتمع.

ب- معرفة كيف تعمل المؤسسات الرسمية و كيف تؤدي وظيفتها.

### المطلب الثاني/ مفهوم علم السياسة

يتمحور مفهوم علم السياسة حول ثلاثة معان "فن - علم - فلسفة". فالفن هو البعد الأول لعلم السياسة، ويتعلق بالمهارات التي تكتسب من خلال الخبرة العلمية. والعلم هو البعد الثاني، يتعلق بالمعرفة العلمية القائمة على الملاحظة من خلال التطبيق المنهج العلمي. والفلسفة هي البعد الثالث لعلم السياسة وتتعلق بالبحث عن الحكمة والمعرفة الشاملة من أجل المجتمع ويرتبط مفهوم علم السياسة بدراسة السيادة و نظرية السلطة العامة، وكيفية نشأة الدولة و عناصر التنظيم السياسي، وأغراض و أهداف النظام السياسي، كون الدولة والتنظيم و النشاط السياسي هي

---

\*\* هناك رأي معاكس لهذا الاتجاه تماماً إذ يرى "أن البشرية ما تزال بعيدة عن السياسة" القائمة على اصول العلم فكل ما تراه من سياسة ليس سوى ضرب من ضروب الفن بما فيه من حدس و نجاح وحظ و فشل.



الوسائل التي من خلالها يباشر الافراد أنشطتهم العامة وعليه يشير العلامة "هارولد لازويل" ان علم السياسة "علم السلطة" فعلم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها و ماهي اهدافها و نتائجها<sup>(1)</sup>.

وهذا الاتجاه الذي يشير الى الربط بين "علم السياسة و السلطة" ظهر وأنتشر في اوربا في الفترة المحصورة بين الحربين العالميتين على يد كتاب معروفين.

امثال جورج بورديو" ففي رأيه ان السياسة تتجسد على المستويين العيني في السلطة و السياسة و لايمكن الفصل بينهما و ان شدة اتحادهما تتمتع بدرجة عالية من القوة<sup>(2)</sup>. لقد أدى القول بأن "علم السياسة علم السلطة" الى اختلاط مفهوم السلطة وتداخل مع مفاهيم و مصطلحات أخرى بحيث لم يعد التمييز واضحا ومفهوم بينها بين سلطة. "Authority" و القوة (force) و القدرة (puissance) و السلطان "autortie" و الهيبة "Prerstige"\*. هذا من جانب و من جانب آخر،

---

1 Jean Meynard, La science politique fandemento et perepec fives lauscinne 1960 , p86.

2 Georges Budeau: Methode de la Science politique, paris 1965, p.47.

\* القوة: هي الوسيلة المادية المستخدمة في التأثير على الآخرين، وإذا ترتبت عليها الطاعة فأنما ذلك يتم بدلالة الخوف بسبب العنف الذي تقترن به.

القدرة: هي الكفاءة على اتيان عمل وقد ذهب "روماتو كواددين" الى ان القدرة هي كل نشاط يتم عبره التعبير عن القوة الحيوية للفرد او لجماعة من الناس" ثم يخلص الى القول ليس باستطاعتنا الكلام عن القدرة بالمعنى الدقيق للكلمة الا اذا توفر عنصران: من جهة الطاقة الحقيقية القادرة على احداث تغيير في واقع الاشياء وعلى التحكم في احوالها و علاقاتها المتبادلة، ومن جهة ادى الوعي او الارادة التي تطرح اهدافا ثابتة او الامكانية على تحريك القوة التي تميل الى هذه الاهداف.

السلطان: فإنه يرتبط بوظيفة فالأب يتمتع بسلطان داخل عائلته كذلك الاستاذ في صفه الرجل السياسي والاداري في دائرته، ولاشك ان القيمة الشخصية تبدو في مثل هذه الحالة مستقلة عن الوظيفة التي يشغلها. ولكن السلطان لا يبدو مستقلاً ابدا عن هذه الوظيفة.

الهيبة: انها خاصية فردية بحتة لاترتبط بأي ناموس معين و لابوظيفة معينة، وانما تقوم على اساس من منتظم معين من الالهام السحري وعلى هذا الاساس فالهيبة تمثل شخصية وهذه الهيبة الشخصية تأخذ شكل جاذبية يمارسها الشخص على الاخرين مما يسمح له بممارسة ارادته ازاء هم. د. عبدالرضا طعان والدكتور صادق الاسود: مدخل الى علم السياسة، جامع الموصل، الموصل، ص54-55-60.

كان هناك رفض لهذا التعريف، وهذا الرفض قد أنصب على "السلطة" اصلاً، وعلى ربط علم السياسة بالسلطة تحديداً، فيذهب أحد كبار الساسة والمفكرين الانكليز "Lord action" أن "السلطة مفسدة و السلطة المطلقة مفسدة مطلقة"\* كما يقول العالم الاجتماعي جوستقان لوبون "lebon" أن "السلطة نشوة تعبث بالرؤوس". كون تركيز السلطة في يدي هيئة واحدة يؤدي لاجدال الى الاستبداد فالحل يكمن في توزيعها على هيئات متعددة يحول دون الاستبداد. فالسلطة توقف السلطة "Lepouvoir arrete Lepouvoir" عن طريق ما تملكه كل منها ازاء الأخرى من وسائل الرقابة.

وهذا لا يمنع من القول بأن علم السياسة يختص بدراسة اصول تنظيم الحكومات وادارة شؤون الدولة حتى ان قسما من علماء السياسة يعرفونه بانه "علم الدولة" فجان دابين "يتسائل بقوله " اذا لم تكن الدولة موضوع على السياسة فماذا يكون موضوعة!" وبنفس الاتجاه، ذهب جيمس H. G. James الذي عرف علم السياسة على انه علم الدولة<sup>(1)</sup>، عند اشارته الى ان علم السياسة يعنى بدراسة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل<sup>(2)</sup>.\*

وعلم السياسة اليوم بات العلم الذي يتصارع و يتنافس فيه الانكياة حول وعلى السلطة السياسة، أي يعطي إشارة جديدة لكل من يخطط بأسلوب أدكى للوصول الى "السلطة" والاستيلاء عليها بأسلوب اكثر تمدناً و تحضراً وينسجم مع العقلية المتطورة للأفراد، أي الابتعاد عن العنف و الدمار.

---

\* قال الاديب الانكليزي الساخر جورج برناردشو: "أن السلطة لا تفسد الرجال ولكن عندما يصل الحمقى الى مراكز السلطة فأنهم يفسدون السلطة".

1 ريموندكتيل: العلوم السياسية، الجزء الاول، ترجمة: فاضل زكي محمد، مكتبة النهضة، بغداد، 1963 ص4.  
2 نفس المصدر ص5.

\*\* قال الاديب الانكليزي الساخر جورج برناردشو: "أن السلطة لا تفسد الرجال ولكن عندما يصل الحمقى الى مراكز السلطة فأنهم يفسدون السلطة".

او هو علم القوة، أي تصارع الاقوياء سواء في الداخل او الخارج، لأجل الوصول الى بؤرة "مركز" القرار السياسي، ويراد بالقوة الاقتصادية التي اثبتت قدرتها على السيطرة على مقدرات الافراد بعد فشل الايدولوجية وحدها في للوقوف امام القوة الاقتصادية.

ومن التعاريف المعاصرة الاخرى لعلم السياسة، بأنه علم "الاستشراق" اى التطلع من الاعلى والاشراف على الآخرين، نظراً لمكانة السلطة و مؤسساتها و رموزها من الهيبة و علو المكانة معنوياً لدى الافراد لذا التطلع يتطلب المقدرة و الكفاءة لصانع القرار السياسي في تدبير شؤون المجتمع.

وعلى الرغم من عدم الاتفاق بين علماء السياسة على موقف واحد موحد لتحديد مفهوم واضح وتعريف ثابت لعلم السياسة فأنا نشدد على الاتجاه القائل بأن علم السياسة "برغم الاختلاف في تعريفه" يدور مدلوله في النهاية حول كل ما يتصل بالسلطة (Authority) شرط ان تأخذ شكل الدولة.

### المطلب الثالث/ أختصاص علم السياسة

من المسلم به أنه لا يوجد موضوع في الحياة يمكن ان يعتبر غير متعلق من قريب او بعيد بالمعرفة السياسية. وميدان المعرفة السياسية هذا واسع جدا، فهو يشتمل على العديد من الموضوعات والفروع.

غير أن هناك بعض الفروع الانسانية التي تعتبر بطبيعتها ملتزمة التزاماً مباشراً بعلم السياسة تطرح مواضيع ومفردات مختلفة تماماً في أختيار وتصنيف الموضوعات السياسية، والتي تعتبر بحق في صلب اختصاص علم السياسة، وعلى الرغم من ذلك نجد ان اغلب الكتاب يلتقون على اختلاف مذاهبهم. حول القاعدة التي وضعتها لجنة خبراء (اليونسكو) عام 1948 و التي فيها موضوعات علم السياسة وهي:

## أ) النظرية السياسية:

ان دراسة النظرية السياسية تتشابه مع غيرها من العلوم السياسية\*، وهي تحديداً مجموعة من المفاهيم و الفرضيات و القوانين المرتبطة عضويًا و منطقيًا ببعضها، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط ان تقدم تفسيراً مقنعاً و محدداً للظاهرة التي تتناولها بالتحليل، كما ان بمقدورها ان تجعل من الممكن التنبؤ بما يحتمل ان يؤدي

---

\* الفلسفة السياسية: فهي تشير الى المعاني الخلقية التي يفترض انها توجه سياسة مجتمع معين.. للأهداء لبعض المبادئ التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها، كمبدأ العدالة لدى أفلاطون، أو مبدأ الخير العام لدى أرسطو، أو مبدأ العصبيية لدى ابن خلدون، أو مبدأ السيادة لدى بودان، أو مبدأ الحرية لدى لوك. أن الفلسفة السياسية تحاول أيضا ان تفسر كل شيء سياسي أو كل شيء يتعلق بالدولة من خلال المبدأ أو المبادئ التي يضعها الفيلسوف السياسي. الخاصة بمبادئ الدولة وغاياتها وقيمتها أكثر مما هو مركز بما هي عليه كظاهرة سياسية أو اجتماعية، أي بما هي عليه آليتها أو حركتها العقلية. أن عالم الفلسفة السياسية هو عالم القيم، و المبادئ والغايات. وأما عالم علم السياسة، فهو عالم الوقائع، والظواهر، والحركات السياسية.

الدكتور حسن صعب: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة. ولمعرفة المزيد عن "الفلسفة السياسية" يراجع المصادر التالية:

علي محمد شمش: العلوم السياسية.

اسماعيل على سعد: المجتمع والسياسة.

الابندولوجية السياسية: فتعنى أساسا بدراسة برنامج العمل الذي يمكن أن تفهمه وتستوعبه الجماهير المستمدة من القصور أفتراضات عقائدية معينة عن الطبيعة العامة للواقع الاجتماعي، وهو يشتمل على بعض تأكيدات عن أوجه قصور في الماضي والحاضر مع وجود توجيهات ضمنية للعمل نحو تحسين بعض الأفكار عن الوضع المرغوب فيه مستقبلاً.

لمعرفة المزيد يراجع الفصل السادس من هذا الكتاب..

المذهب السياسي: هو أقرب الى المسلم اليقيني منه الى الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية، هو مجموعة من الحقائق المنظمة والمتماسكة والمتصلة غالبا بالسلوك. "وللعلم والمذهب غايتان مختلفتان / فالعالم يلاحظ ويفسر والمذهب يحكم ويأمر ويتطلب المذهب خطوطا بسيطة والتزامات قاطعة.."

إليه تطور مثل هذه الظواهر<sup>(1)</sup>. والنظرية السياسية هي حقل معياري، فهي تصب تركيزها على ما يجب أن يكون من خلال مقارنته مع ما هو كائن عملياً. ومن هذا المنظور تعالج النظرية السياسية قضايا محددة مثل، من الذي يجب ان يمارس السلطة السياسية؟ ما هي المثل و المبادئ و التدابير السياسية المثلى والواجب اعتمادها لضمان توفير شتى متطلبات تحقيق العدالة في المجتمع<sup>(2)</sup>. وعلى هذا يكون التغيير السياسي قائماً بصورة جوهرية على النظرية السياسية. فما أن يبدأ التغيير السياسي يصبح المنشغل بهذا النشاط ملتزماً بأختيار غير ذلك من رؤية شاملة للحياة السياسية و التي لا يمكن لها ان تظهر بأي حال قبل أن تكون هناك الاجابة محددة قد تم الوصول اليها مسبقاً بخصوص قضية مطروحة، وهو ما تفعله النظرية السياسية، ونظراً لعدم إمكانية الوصول الى مثل تلك الرؤية الشاملة فأن المنخرطين في التفكير السياسي غالباً ما يتعين عليهم اعتماد نظريات سياسية مختلفة تعالج قضايا مختلفة<sup>(3)</sup>. وبناءً على ذلك يمكن القول بأن الفكر السياسي أداة لتحليل الظاهرة السياسية و تفسيرها وذلك عبر اعتماد النظريات السياسية ذات الصلة من أجل معرفة أصول الظاهرة و كيفية تبلورها و ماهية العوامل المحركة لها وكيفية التعامل معها عملياً و من ثم محاولة التنبؤ بمستقبلها.

### ب) الفكر السياسي:

أن الفكر هو مجموع التأملات الذهنية التي قام بصياغتها المفكرون بصدد الظواهر المختلفة، سواء كانت هذه الظاهرة "سياسية" فيقال عندئذ أنه فكر سياسي

---

1 سماعيل صبرى مقلد: نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص37.

2 Roger Scruton: the plagrave Mocmillan dictionary of political thought, NewYork, 3 Edition, 2007, pp 533-534.

3 ستيفن ديبلو: التفكير و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص49-50.

ام الظواهر الاقتصادية فيقال فكر اقتصادي. و الفكر هو نشاط عقلي مميز و يغلب عليه تناول قضايا المجتمع بشكل مباشر و الفكر السياسي قديم قدم المجتمعات الانسانية نفسها، لذلك كانت له وما تزال قواعده و منطلقاته التي تحكّمه و ينمو ويتطور في ظل مجتمع او قومية ما.

فالفكر السياسي، أذن وجد منذ ان وجد الانسان المتسائل عن طبيعة الالتزام بالطاعة و الخضوع الى الحاكم، ولكن ليس كل فكر مهما تعلق بالسلطة او بالالتزام السياسي مما يدخل في نطاق ما تعودنا ان نسميه بالفكر السياسي. ان الفكر السياسي مستوى يرتفع عن الفكر المعتاد حيث نلاحظ رقياً في التحليل و رفاهية في البناء و التفاصيل وارتباطاً بتقاليد حضارية. ولو نظرنا الى التراث السياسي بمعنى المكتسبات الديمقراطية لوجدناها تبدأ من الفكر اليوناني و تتوالى في حلقات مترابطة و متلاصقة تدور و تتركز حول الحضارة الاوربية بطريق مباشر او غير مباشر (1).

ان كلمة الفكر السياسي عندما تطلق فإنها لا تفهم بمجرد الانطباعات او التطورات المعتادة، بل انها لا بد وان ترتفع الى مستوى كلمة الفلسفة في اوسع معانيها. و الفكر السياسي يتضمن النظريات السياسية و الفقه السياسي والمذاهب السياسية\*.

---

1 بغية معرفة المزيد، يراجع جيفرى روبرت و اليستر ادورد: المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة عبدالرحمن الجليبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999، ص342.  
عبدالرضا الطعان: الفكر السياسي الحديث. و غانم محمد صالح: الفكر السياسي القديم، بغداد، 1980، ص11-12.

\* فالنظريات السياسية هي أكثر مستويات التحليل السياسي دقة و إحاطة و الفقه السياسي كلمة تعبر عن معالجة الموضوع و يغلب عليها العنصر القانوني و المذهب السياسي هو النظريات او التصور الحركي الذي يبيلور الفكر السياسي.

وفي أطار هذه السمات العامة التي يتحدد في ضوئها الفكر السياسي يمكن القول ان الفكر السياسي هو دراسة تاريخية لأنها متابعة زمانية مع نوع من التخصص لأنها تدور حول التراث الفكري المرتبط بتفسير ظاهرة السلطة.

### العلاقات الدولية\*:

تمثل دراسة العلاقات الدولية واحدا من أهم فروع العلوم السياسية، والواقع ان دراسة العلاقات الدولية كمادة منفصلة وقائمة بذاتها لم تبدأ بصفة جدية الا عقب الحرب العالمية الثانية ولكنها في هذه الفترة الوجيزة نسبيا تقدمت وتطورت بشكل هائل، فأصبحت كثير من الجامعات الاجنبية تهتم بتخصيص قسم مستقل لدراسة العلاقات الدولية بل أن هناك معاهد مستقلة مهمتها التخصص في دراسة هذه المادة، وهي تشمل "دراسة السياسة الدولية والدبلوماسية والتنظيم الدولي والمنظمات الدولية وبالذات الأمم المتحدة وكذلك القانون الدولي والسياسات الخارجية". ويلاحظ أن الاتجاه الحدث في الدول الاوروبية أنشاء أقسام مستقلة للعلاقات الدولية ارتبطت بالحاجة الماسة الى تقديم الخلفية العلمية والتدريب المهني الملائم الذي يلزم الراغبين في الانضمام الى السلك الدبلوماسي، ومع تزايد أهمية الدبلوماسية و الحاجة الى مزيد من الدبلوماسيين الكفاء في الدول المختلفة مع تزايد العلاقات والاتصالات بين الدول\*\*.

---

\* استخدمت كلمة دولية "International" في نهاية القرن الثامن عشر، و أول من أستعملها هو رجل القانون الانكليزي "جيرمي بنتام" الذي أرتأى أن تترجم عبارة "Jus gentian" و التي كانت تعني عند الرومان القانون المنظم لعلاقاتهم مع مختلف اطراف امبراطوريتهم بلفظة "droit international" وقد أخذ الناس يطلقون عليه بـ"قانون الامم" او "قانون الشعوب".

\*\* لمزيد من المعلومات يراجع الفصل السادس من هذا الكتاب. وكذلك:

1. مارسيل ميرل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية.
2. جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية.

#### د) النظم السياسية والحكومات المقارنة:

تطورت دراسة النظم السياسية تبعاً للتطور في مفهوم العلوم السياسية وأصبحت دراسة السلطة والوظائف التي يتم ممارستها في النظام السياسي، أي النشاط الذي يقوم في هذا النظام جانباً رئيسياً عند محاولة فهم أي نظام سياسي، وقد تضاءلت إلى حد ما أهمية الدراسات الشكلية لمؤسسات السلطة الرسمية، بمعنى آخر فقد أصبح معيار فهم النظم السياسية هو دراسة وفهم الوظائف والأنشطة التي تمارسها المؤسسات الموجودة في الدولة. فمجال دراسة الحكومة أو الدولة ينصب الاهتمام فيه على تحليل العلاقة بين الأفراد وحكومتهم في ظل النظام تلك العلاقة التي تقوم على قواعد مقررّة ومقبولة توصف بأنها شرعية، وفضلاً عن دراسة الأحزاب السياسية والسلوك السياسي والقيادة وجماعات المصلحة، والرأي العام وأسس الإدارة العامة، مع تحديد القوى المختلفة التي تتصارع في هذا النظام وكيفية قيام كل من هذه القوى بدورها ووظيفتها\*.

وأخيراً يمكن الإشارة بأن النظم السياسية حتى عهد قريب كانت تنحصر أساساً في دراسة أشكال ممارسة السلطة والسلطان، أي تحديد شكل الدولة (موحدة - اتحادية - تعاهدية) و شكل الحكومة (ديمقراطية أو دكتاتورية، جمهورية أو ملكية، أو أرسقراطية.. الخ) كما كانت تهتم بكيفية الحصول على السلطة والسلطان (الوراثة، الانتخاب، التعيين) أو الجوانب القانونية لوظائفها من النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية دون التعمق في فهم الجذور العميقة لكل ذلك.

3. سامي عبد الحميد: العلاقات الدولية.

4. كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية.

\* لمعرفة أكثر يراجع: علي عبدالمعطي محمد و محمد على و محمد على أبو ريان: السياسة النظرية والتطبيق،

دار الجامعات المصرية، 1976، ص 19-20.

ومحمود اسماعيل محمد: مصدر سابق، ص 30.



## المطلب الرابع/ الاهتمامات المعاصرة لعلم السياسة

يمكننا اليوم حصر الاهتمامات المعاصرة لعلم السياسة على ثلاثة مستويات، المستوى الأول: السياسي هو الذي يتبوأ مركزاً سياسياً بالخدمات أما عن طريق الخدمات التي يقدمها او المال او الاقناع ببرامجه؛ وهذا السياسي يدور في مجموعة حلقات تحكمه اهمها التحالفات السياسية ومن طبيعتها انها غير ثابتة بل محتملة ومتحركة تارة ذات ضوابط و اخرى انقلابية بحسب المعطيات المستجدة.

اما المستوى الثاني، فهو المنظر السياسي: الذي يكون عادة من الاحزاب السياسية و المؤسسات ذات التركيبة العقائدية و هو ذو ثقافة سياسية واسعة وعلم متبحر في فروع السياسة وله الارجحية في العلوم السياسية. وهو يفشل حتماً اذا تحول من منظر سياسي الى رجل سياسي.

اما المستوى الثالث: فهو المستشار السياسي: وهو ذو اهمية بالغة لأنه الجندي الخفي الذي يجب ان يبقى مخفياً وراء ظل السياسي و بقدر ما يتحلى بالقوة و بالشجاعة بقدر ما تكون لاستشارته جدوى و اهمية، وقد درج السياسيون ان يستشيروا الكثيرين و يستمعوا الى الآخرين ومع ذلك معتبرين انفسهم حكماً وأصحاب قرار في حين ان المقصود و الغاية ان يتداولوا مع المستشار و ييحووا بما يفكرون به كي يضع المستشار الهواجس و الافكار على محك خبراته و يعطي رأيه في الاصلاح.

فإذا كان المنظر السياسي أقرب الى الفيلسوف و عالم الاجتماع و النفس والدين، فإن المستشار أقرب الى الدبلوماسي و المثقف بالقانون و المطمع باستمرار على الاعلام و متابع لنشاطات الحلفاء و الخصوم و المستمع لنشرات الاخبار الاقليمية و الدولية و ذو علاقات عامة كثيفة بالسفارات والجيش و المخابرات و رجال الاعمال و رجال الدين و المجتمع.

وإذا كان المنظر يحلل الافكار السياسية و يبسطها على ضوء الشروحات والمقارنة فإن المستشار يحلل الوقائع فيستشف النوايا ويضع الاحتمالات والمفاضلة

بينهما، ان المنظر يضع اللعبة و المستشار يلعبها و السياسي ينفذها فيأخذ ربحها ويدفع خسارتها.

لقد سجل التاريخ السياسي الحديث عن المنظرين العقائدين الذين أعطوا زخماً وقوة و دفعاً عقلياً و عاطفياً للسياسيين: "افكار ماركس و انجلز" هما اللذان اعطيا "لينين و ستالين" قوة و دفع في اقامة الدولة الشيوعية، وتنظير الفيلسوفين "نيتشة و هيكل" هما اللذان وضعاً أسس الدولة النازية في المانيا و الفاشية في ايطاليا. وكان لافكار "جون لوك و روسو" الدور الاكبر في تحرير فرنسا من الاقطاع. اما على صعيد المستشارين فأن "الكاردينال ريشيليو" الذي أصبح مستشاراً لملك فرنسا، وفي الوقت الحالي فأن هناك دوراً كبيراً ومباشراً للمستشارين في توجيه المرشح للرئاسة الأمريكية صوب حصد أكبر عدد ممكن من أصوات المقترعين.

### المطلب الخامس/ الهدف من دراسة علم السياسة:

لقد ذهب الفيلسوف العربي (أبن خلدون) في تحديد أهداف السياسة الى تحقيق الخير العام. وقد رجح خيرها على شرها، فوصف الإنسان من حيث هو أنسان بانه "الى الخير وخلاله أقرب والملك والسياسة، أما كانت له من حيث هو أنسان لأنها خاصة للإنسان للحيوان والخير هو المناسب للسياسة"<sup>(1)</sup>.

أن هذه الاهداف التي تقترن بها السياسة عند (أبن خلدون) نجدها ماثلة في الوقت الحاضر عند المختصين المحدثين. أن الاستاذ (جليان فرنذ) أكد بأن السياسة تقترن بهدف تحقيق الخير العام، وهذا الهدف في نظره كان محط اهتمام كل الفلاسفة عبر العصور، أبتداء من (أرسطو) وإنتهاءً بالمختصين من الكتاب الامريكان، و يضيف الى ما تقدم هدفين آخرين يتمثلان بتحقيق الامن الخارجي وتوفير الرخاء<sup>(2)</sup>.

1 أبن خلدون: المقدمة، بيروت دار الكتاب اللبناني / 1956، ص255.

2 عبدالرضا الطعان و د.صادق الأسود: مدخل الى علم السياسة، مصدر سابق، ص286.

الهدف الفلسفي: ثورة العقل: أننا ندرس علم السياسة لأننا بحاجة الى صورة منهجية في نظرتنا للسياسة وفي ممارستنا لها، والثورة الحقيقية هي ثورة منهجية أنها قبل كل شيء ثورة العقل المرتاب في مسلماته الخاطئة. لأننا اذا أحسنا أستعمال العقل أستطاع أن يكون المحرر الأعظم للإنسانية. ثم ان فهمنا للأشياء رهن بإمكان تحليلنا لها تحليلا عقليا، وتحليلنا العقلي لمسلّماتنا السياسية هو سبيلنا لتبين ما هي عليه من خطأ وصواب. ولذلك يتوجب علينا أن نراجع مسلّماتنا السياسية مراجعة منهجية مستمرة، منطلقين أولا من الواقع المحسوس، ومرتجرين منه تدرجا هادئا الى افكار جديدة، وعلم السياسة علم المراجعة المنهجية المستمرة، او علم النقد المنهجي الدائم للمسلّمات والأحوال والانظمة السياسية. وموطن الخطأ الرئيسي في نظرتنا للسياسة هو أننا أعتبرناها لحد الآن نشاطا سلطويا محوره "الحاكم" والنظرة الصحيحة اليها هي أنها نشاط أنساني محوره "الانسان". وعلاقة الحاكم بالمحكوم هي الصفة المميزة للنشاط عن غيره من النشاطات الأنسانية، حيث لاتكون هذه العلاقة لاتكون سياسة، ولاتكون دولة، ولايكون علم السياسة. وأن علاقة الحاكم بالمحكوم هي علاقة أنسان بأخر، وأن غايتها الحقيقة هي تحقيق الإنسانية للاثنين، لا لألغاء أنسانية أحدهما تعزيزا لسلطة الآخر او قدرته. أذ يستهدف علم السياسة فهم حقيقة علاقة الحاكم بالمحكوم، وفق قوانينها العقلية، أما يسهم بذلك في رد الاعتبار الأنساني لكل أنسان حاكما كان أو محكوما. ولا تتحقق مثل هذه الثورة في نظرتنا للسياسة إلا اذا أدركنا العلل التي تمكن فردا او مجموعة من الافراد من الاستئثار بالقدرة والأستبداد بالسلطة دون سواهم. وفهم هذه العلل هو الضالة التي نشدها علم السياسة و ما يزال ينشدها حتى اليوم<sup>(1)</sup>.

وبعيدا عن الطروحات الفلسفية والاماني المثالية، فهناك من يذهب في تحديد الأهداف الرئيسية التطبيقية من دراسة علم السياسة. هي (التكوين المهني و الثقافة

---

1 حسن صعب: مصدر سابق، ص 17، 18، 19.

العامة - والحافظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة - وتوفير متطلبات السياسة وتحقيقها)، سنتناول هذه المحاور بالايجاز والتعريف.

### الهدف التطبيقي الاول: التكوين المهني و الثقافة العامة:

أن الحكومات التي كانت تقتنع الى عهد قريب بالتكوين القانوني للموظفين لم تعد تكتفي في الوقت الحاضر بذلك فلم يعد يكفي الحصول على دبلوم في القانون وإنما راحت تطلب من المرشحين للوظيفة العامة تكويناً قائماً على أساس من المعرفة بالعلوم الاجتماعية. أن الاصلاحات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية في "السويد وفرنسا و انكلترا والولايات المتحدة والهند و بولونيا تكشف بجلاء عن الأهمية التي تطلق في الوقت الحاضر على أن يكون كبار الموظفين، قد تلقوا تكويناً مهنيًا سنده علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى.

وقد كان لتأسيس معهد العلوم السياسية في "فرنسا" بعد الحرب العالمية الثانية ارتباط وثيق بموضوع اصلاح الوظيفة العامة. وأذا كان هدف التعليم هو تمكين الرجال والنساء على فهم العالم الذي يعيشون فيه فإنه مما لاشك فيه بأن علم السياسة سيبدو أساسياً بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون الى الاهتمام بالاحداث الوطنية والقومية والدولية المعاصرة، أن طالبا في العلوم السياسية يبدو أكثر قدرة على تفهم نظام سياسي معين، وذلك بالقياس الى ذلك الذي يدرس الطب مثلاً. وربما ولهذا السبب، فأن الحكومة الديمقراطية سيكون لها حظ أوفر في أن تتقدم في البلدان التي يشكل فيها علم السياسة جزءاً من التثقيف العام مما هو عليه في البلدان التي لم يتعرف فيها له بمثل هذه المكانة. ودارسو العلوم السياسية هم أكثر

تأهילה في الاشتراك بشكل فعال في المناقشات وفي التمييز ما بين الدعاية و الحقيقة في أستخلاص المعيار اللازم لتقييم نشاط الحكومة<sup>(1)</sup>.

### الهدف التطبيقي الثاني: الحفاظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة:

ان أول ما يهدف اليه علم السياسة بخصوص الحفاظ على النظام القائم هو خلق التوافق بين الأنسان والمجتمع القائم. فبدلاً من مقاومة المجتمع في سلبياته فأن كبار الموظفين يضعون أنفسهم في خدمة المجتمع وعلى هذا الاساس فأنهم ياخذون على عاتقهم مهمة يجعلون منها هدفا لعلم السياسة، هذه المهمة جعل هذا المجتمع يسير دون هزات وهكذا فأن علم السياسة يتخذ لنفسه عبر الممارسات الفعلية للمختصين بعلم السياسة هدفا ثابتا هو الحفاظ على المجتمع القائم. وبكلمة أوضح بقدر ما يبدو المجتمع بأعتباره نظام توازن فأن هدف علم السياسة هو الحفاظ على هذا التوازن ومن ثم كنتيجة لذلك أستبعاد كل حالات النزاع والتوتر الضيقين. فأصبح على علم السياسة أن يعمل من أجل التغلب على النزاعات والتوترات من كل صنف وبقدر ماكان يسود الاعتقاد برجاحة المبادئ الفلسفية والأخلاقية والأجتماعية للديمقراطية، فأن تعزيز هذه المبادئ كان قد طرح كواحد من المهام التي ينبغي أن يضطلع بها علم السياسة.

أما الأمر الخاص بتكوين روح المواطنة، فقد بحث في أطار كل ما من شأنه أن يسهم في تقوية الديمقراطية في العالم، وقد بذلت جهود عديدة في هذا المجال كان جوهرها يتعلق بالثقافة اللازمة لتكوين روح المواطنة. وقد ذهب بعض الكتاب

---

1 عبدالرضا الطعان وصادق الأسود: مصدر سابق ص304-305 وكذلك حسن صعب: مصدر سابق، ص23.

بالقول، بأنه لا يكفي نقل المؤسسات الديمقراطية و مبادئها من اجل الحصول على نظام ديمقراطي، وانما ينبغي أكثر من ذلك تطوير القواعد الفاعلة للنظام الديمقراطي. "كالسلوك السياسى والقواعد الخاصة بالتصرف وطريقة اتخاذ القرارات، والعلاقات بين الحكام والمحكومين". وبكلمة أخرى ان ما ينقص النظام الديمقراطي هو فضيلة المواطنة التي كان فلاسفة الأغر يق قد طوروها بشكل رائع والتي يفنقدها الإنسان حالياً، فكيف يتم تحقيق فضيلة المواطنة؟

أن الأجابة عن هذا التساؤل هي التي تكون الهدف الأساس الذي ينبغي أن يسعى اليه علم السياسة. أن هذه المهمة كانت دائماً تمثل بالنسبة له المهمة التقليدية، وما زال علم السياسة يسعى الى تعليم المجتمعات كيف تحكم نفسها حكماً صالحاً، ولكن هذا يتجلى بشكل أفضل لو حددنا بشكل بسيط مضمون روح المواطنة.

يمكن القول ان روح المواطنة سلوك واع وفعل خاص بالشخص بأعتباره كائناً يملك العقل ومساهما في الدولة، ولكن هذه المساهمة لاتتم بشكل سلبي، كما هو الحال بالنسبة للأنتماء عن طريق الأكره كما لا يتم على أساس من الطلب الى الشخص بالأنتماء. أن روح المواطنة تضمن المساهمة الأردية المقصودة، تلك المساهمة السياسية التي تضمن المساهمة في الدولة و مؤسساتها وحياتها، من شأنها أن تجعل المواطن العضو في المجتمع عنصراً ملتحمًا بالسلطة، ولكنه يبقى فضلاً عن هذا شخصاً خاصاً.

ان المساهمة في الحياة السياسية تتخذ أشكالاً متعددة مثل المساهمة المباشرة، والمساهمة بطريق الأستفتاء الشخصي والمساهمة بطريق التمثيل..الخ. ولكن المهم هو أن تشير الى ان كل هذه الأشكال من المساهمة تجسد في الجوهر روح المواطنة.

أن روح المواطنة قابلة لأن تخضع للتوجيه، لعل ذلك يرجع الى طبيعة مضمونها، فطالما أن روح المواطنة تقوم على أساس من العقل فمن الممكن التأثير

على العقل، وبذلك يتم تحديد نمط المساهمة ومضمونها. وهكذا فإن الثقافة السياسية التي يقوم علم السياسة بتحضيرها قابلة لأن تؤثر على العقل الانساني وتوجه باتجاه معين حتى يتم ضمان نمط معين من روح المواطنة، وبقدر ما تكون المسألة المطروحة هي مسألة الديمقراطية فإن علم السياسة التي من شأنها تخلق المواطن الذي يبدو مشبعا بالروح الديمقراطية\*.

### الهدف التطبيقي الثالث: توفير متطلبات السياسية و تحقيقها

إذا كان المقصود بالسياسة هو عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها على صعيد السلطة فألى أي حد يمكن القول بأن علم السياسة يهدف الى تهيئة مستلزمات اتخاذ القرارات وتنفيذها؟ هناك في الحقيقة عدد من الأكاديميين في العلوم السياسية على استعداد للأسهام من الجهات المسؤولة في اتخاذ القرارات وتنفيذها. ويرى البعض في نفسه القدرة والأمكانية على تقديم النصائح المفيدة لهذه الجهات على أمل ان تكون هذه النصائح سببا في زوال الأوضاع التي يعتبرها الرأي العام، عادة عيوباً أو في الأقل سببا في زوال البعض منها. وبعد ذلك نسأل ما الذي يقدمه علم السياسة في التمهيد لمتطلبات السياسة وتنفيذها؟ فإذا كانت التوقعات السياسية هي القدرة على معرفة ما سيحدث هي بمثابة اختبار للفائدة العملية لكل علم. وعليه يمكن القول بأن كل قرار سياسي يتضمن الكثير من الأمور المجهولة التي سيجد المسؤولون أنفسهم أمامها. وهكذا يبدو الأمر طبيعياً أن يلجأ الاختصاصيون في علم السياسة لوضع معرفتهم موضع التجربة بقدر أستطاعتهم على الأحاطة بمثل هذه الأمور المجهولة وربما يمكن اعتبار التنبؤ واحداً من نماذج الأسلوب العلمي الذي من الممكن اللجوء اليه من قبل المختصين في مجال علم السياسة. وعلى

---

\* أن الانظمة السياسية على اختلاف أشكالها، فيها حكام و محكومون، لكن وجود مواطنين فيها يتوقف على ديمقراطية هذه الأنظمة.

هذا الأساس يمكن القول أن هؤلاء المختصين سيكونون قادرين على وضع العناصر المختلفة في حالة ترابط تقود في النهاية الى جملة نتائج متوقعة ومحتملة. ولكننا لا نستطيع القول بأن هذه النتائج هي نتائج نهائية وحاسمة ولكنها تسمح لنا على الأقل من أن تكون مؤشراً على الدرب يؤدي بنا الى صياغة توقعات، على الرغم من أن هذه التوقعات لا تزال بسيطة فأنها بالمقابل تؤكد على مدى الفائدة التي يتضمنها هذا العلم في مجال الممارسة السياسية.

وأخيراً يمكن القول بأن علم السياسة لا يتوقف عند هذا الحد فهو يعطى رأياً بخصوص الوسائل التي تسهم بوضع السياسة العامة للدولة، فأذا كان تحديد أهداف السياسة الحكومية ليس من اختصاص المختصين في مجال علم السياسة. ولكن بالمقابل، ليس من المستحسن عندما تمتد السلطات المختصة أهداف السياسة وأتجاهاتها المرسومة، أن تطلب اليه عند ذلك يعطى رأيه بالوسائل التي ينبغي أن تستخدم من أجل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ وبالتالي الحصول على النتيجة المرجوه؟ قد يقال بأن الأمكانيات التي يملكها المختص في مجال علم السياسة محدودة. هذا صحيح ولكن الا تستطيع المعرفة التي يملكها أن تقدم المساعدة في هذا المجال؟ الا يستطيع أن يسهم في طرح الموضوع بشكل أفضل وفي أظهار صعوباته بشكل أحسن؟ ونكرر القول بأن ليس من اختصاص علماء السياسة أن يقولوا للحكام وللمواطنين أن عليهم أن يقوموا بنوع من السلوك السياسي، بل أن عليهم أن يرشدوهم الى الشروط التي يجب أن تذل إذا كانوا يرغبون في الوصول الى ما يتطلعون اليه<sup>(\*)</sup>.

---

\* لمعرفة المزيد عن أهداف علم السياسة يراجع الكتب التالية:

**Roymoad Aron: L'opiunn des intellectuls.**

**Maurice Duverger: Introduction a La politique.**

**Maurice Duverger: Methades de La science politique.**

**Maurice Duverger: Sociologie politique.**

**Georges Burdeau: Methode de La science politique.**



## المطلب السادس/ علمية علم السياسة:

لاشك عندما يناقش موضوع علمية علم السياسة فإن جدلا واسعا وخلافا كبيرا يظهر، كون هذا العلم علما حديثا مقارنة ببقية العلوم الأنسانية الأخرى، وكونه لم يستقر ولم يأخذ أبعاده بعد. ومن المفيد أولا إزالة الخلط بين مفهوم السياسة من جانب وعلم السياسة من جانب آخر، فعندما نتكلم عن "علم السياسة" لا نعني أن ممارسة الحكومة تتم على يد "علماء" أو أنها تمارس بالضرورة طبقا لمعرفة علمية ذات كيان معروف و واضح. عندما نتكلم عن السياسة و الحكام قد نواجه ثلاثة نماذج تقترب او تبتعد عن علمية السياسة.

اولاً: قد يكون سياسي يطمح في ان ينتخب او يعاد انتخابه، وهنا نجد اتجاهاً متزايداً لاستخدام أساليب علمية في قياس الرأي العام و الاستفتاءات التي قد تساعد السياسي في توجيه سياسته و قراراته.

ثانياً: هناك المسؤول عن تكوين السياسة الذي يحاول ان يقرر اهم الحاجات بالمقارنة بتكلفتها وكيف يمكن ترتيب الطلبات المختلفة التي تواجه الحكومة. وهنا يكون التقدير في الغالب، هو المرشد وليس العلم بمعناه الدقيق.

وثالثاً: المسؤول الرسمي عندما يحدد ما يرغب في تحقيقه او بمعنى آخر اهدافه فيلزمه ان يبحث عن أيسر السبل و أحسنها لتحقيق هذه الاهداف وهنا يخضع الامر للتقدير و الاجتهاد، ليس العلم بمعناه الدقيق.

وتأسيساً عليه فالسياسة والحكام كثيرا ما يتخذون قراراتهم على أساس الرأي وليس على أساس معرفة معينة فالسياسة كما يقال في أحيان كثيرة "فن". وقد يتم التوصل

---

Georges Burdeau: Traite de science politique.

وكذلك ابن خلدون

حسن صعب: علم السياسة.

عبدالرضا الطعان وصادق الأسود: مدخل الى علم السياسة.

الى القرارات بأساليب تقديرية، أو عن طريق الألهام وليس عن طريق استخدام معادلات وحسابات رياضية\*، وتبسيطا لموضوعنا نجد هناك اتجاهين متناقضين. **الاتجاه الأول** المتشكك حيث يرى البعض أن المعرفة السياسية لا تشكل علما وأنما دراسات سياسية والبعض الآخر يذهب الى أبعد من ذلك فهو لا يقر بوجود علم السياسية، أنما "علوم سياسة" والتي تضم خمسة علوم: "المذاهب السياسية و التاريخ السياسي و علم الأجتماع السياسي وعلم القانون و علم السياسة"، ويستند هذا الرأي على أستحالة قيام علم واحد بدراسة "السياسة".

**والأتجاه الثاني وعليه فهو** يتوسع في إطار هذا العلم بصورة كبيرة ويأخذ هذا التوسع صورا متعددة، منها قيام علم السياسة بدراسة الجماعات البشرية، بحيث يجعل من علم السياسة، بمثابة معرفة سياسية عامة وشاملة عن المجتمع<sup>(1)</sup>. وخلصه آراء رواد هذا الاتجاه تذهب بالقول بأن الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شئ على أرادة البشر، ولما كانت الارادة تتصف بالحرية فأن وضع حدود لها صعب، لأن التصرفات الفردية الخاصة تتبع من دوافع مختلفة لا يضبطها قانون، وحتى لو أمكن التسليم بوجود قوانين سياسية فإنه لا يمكن أن تكون لها صفة الثبات والأستمرار التي تتميز بها القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية، وذلك لكثرة الأستثناء في الحياة السياسية، والتي ترجع في الغالب الى تعدد أرادات الأفراد. اما الاتجاه الثاني فهو يقر بوجود قوانين سياسية وبالتالي يمكن أن ترتقي السياسة الى مصاف العلم، ويسوقون على هذه القوانين أمثلة منها.

إذا تعددت الأحزاب السياسية يصعب الأستقرار السياسي، والسلطة التي لا توضع لها ضوابط يساء استعمالها، وعضو البرلمان المعترض دائماً يصبح معروفا ويعاد أنتخابه، ويردد أنصار هذا الرأي على منتقد يهم بالذات بخصوص

---

\* وضع "أفلاطون" فوق الاكاديمية التي أسسها هذه الكلمات: "لاتدع رجلاً جاهلاً بالرياضيات يدخل الاكاديمية".

1 أبراهيم أحمد شبلي: علم السياسة دراسة في قواعده الأصولية وضوابطه النظرية، الدار الجامعية ، بيروت، 1985، ص 51-52.

الأستثناءات الموجودة في القوانين السياسية. ويقولون بهذا الصدد أن المشكلة تكمن  
لكون الشروط اللازمة لتطبيق القوانين السياسة غير موجودة، وهذا لايعني بطبيعة  
الحال بأن القوانين غير صحيحة بل أن بعض الشروط المطلوب توفرها لتحقيقه  
غير موجودة، لهذا نجد الباحث السياسي يستخدم دائما عبارة "مع بقاء العوامل  
والظروف كما هي" كما أن العيب يأتي كذلك من التخلف النسبي لمناهج وأدوات  
البحث السياسي وأخفاء الحكومات بعضا من البيانات والأحصاءات<sup>(1)</sup>.

وأخيراً يمكن القول اذا كان علم السياسة لا يستطيع على الاقل في الوقت  
الحاضر أن يرقى الى مستوى العلوم الطبيعية، لاسيما فيما يتعلق بتوفر الموضوعية  
المطلقة والقوانين العامة التي من شأنها ان تقيم العلاقة بين الأسباب الخاصة  
والآثار المحدودة. فإنه مع ذلك لايقوم على أساس من معرفة تقييمية محضة كما  
هو الحال بالنسبة للفلسفة مثلاً. ولكنه قادر على الربط بين ما هو كائن وما ينبغي،  
أن يكون في الوقت نفسه. فهو لايمكن أن يكون غير مكترث أزاء النتائج التي  
تترتب على ممارسات الحكومة الخاطئة، كما لايمكن أن يقال بعدم القدرة على  
التمييز بين ما هو خير وشر في ممارسات المؤسسات المختلفة للدولة، كما لايمكن  
أن يتمسك بعدم الاهتمام بالجهود المبذولة من أجل تحديد المقاصد والوسائل  
الخاصة بأي نشاط سياسي كما لايستطيع أن يحجم عند أبداء الرأي حول سياسة  
وأعمال أية جهة سياسية. أن أي سلوك سلبي من هذا النوع سوف يجرده عن  
صفته العلمية ومن كل فائدة تذكر، بل أنه سوف يجرده حتى من سبب وجوده.

---

1 بطرس بطرس غالي و محمود خيرى عيسى: المدخل في العلوم السياسية، الطبعة السابعة، مكتبة الأنجلو  
المصرية القاهرة، 1984، ص12.

## مصادر الفصل الأول

- Roger Scruton: The Plagrove Mocmillan dictionary of political thought, new York, 3edition, 2007
- Mercal Prelot: La Science pilitique, que sias je n . 906, paris, puf. 1977
- Eric Weil: Philosophic politique, paris vrin 1956.
- David Eston: Analyed du Systeme politique Traducation de Pierre Racheron paris 1974.
- ابراهيم احمد شلبي: علم السياسة دراسة في قواعده الاصولية وضوابطه النظرية، الدار الجامعية، بيروت 1985.
- محمد فايز عبد أسعيد: قضايا علم السياسة العام، الطليعة، بيروت 1983.
- ستيفن ديلو: التفكير و النظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2003.
- حسن صعب: علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت 1979.
- ملحم قريان: المنهجية والسياسة، الطبعة الرابعة، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1986.
- تتيا روتكو: الأخلاق والسياسة، ترجمة شوقى بلال، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1975.
- محمود أسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة.

- ولف ووغنر: كيف تعمل السياسة، دار الحكمة، لندن، 2009.
- وجية كواثرين: هويات فائقة مواطنة منقوصة، في تهافت خطاب حوار الحضارات و صدامها عربياً، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 2004.
- الموسوعة السياسية: بأشراف عبدالوهاب الكيالي و كامل زهيري، منشورات الموسوعة العربية، بيروت، 1979.
- موسوعة العلوم السياسية: منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- جميل صليبا: القاموس السياسي الفلسفي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
- اسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1982.

## الفصل الثاني

### علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

أن علم السياسية هو أحد العلوم الاجتماعية والذي يشترك بدوره مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى بصلات واسعة وعميقة بأعتبار القاسم المشترك الذي يجمعهما جميعاً هو "الإنسان" وعلى الرغم من احتفاظ كل علم من هذه العلوم بخصوصيته وأخذنا بتلك الواقعة فإن علم السياسة تمتد صلاته الى كافة العلوم الاجتماعية وبالذات العلوم التطبيقية كعلم الجغرافية والحيوان والاقتصاد و الإدارة و العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاجتماع والنفس والقانون.. ولذا سنتابع هذه الصلة بشيء من التوضيح.

### المبحث الأول: علاقة علم السياسة بالمعرفة العلمية

تمتد علاقة علم السياسة بالمعرفة العلمية لتشمل العديد من العلوم و لكننا سوف نتطرق في هذا المبحث حصرياً عن علاقة علم السياسة بعلم الجغرافية و الحيوان والاقتصاد وعلم الادارة.

### المطلب الاول/ علاقة علم السياسة بعلم الجغرافية

الجغرافيون يعرفون ويحددون علمهم بأنه دراسة الأنشطة الأنسانية في سياقها المكاني، ويتضمن ذلك الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض<sup>(1)</sup>. ومما لا شك فيه أن البيئة الجغرافية تعتبر من العوامل المؤثرة في نشأة الدولة وتطورها وأذا كان أهتمام علم الجغرافية منصبا على كل ماله علاقة بالارض و الجو أي المحيط المادي الذي يعيش فيه وحوله الأنسان وأذا كانت الدولة هي نقطة الارتكاز في علم السياسة فهمنا مدى العلاقة الوثيقة بين العلمين وكما هو معروف بأن اهم عنصرين في الدولة الارض والسكان وكلاهما محل اهتمام علم السياسة بأعتبار أن الانسان

---

1 علي عبدالمعطي محمد و علي محمد و محمد على أبو ريان: مصدر سابق، ص 29.

يتأثر سلبيا و ايجابيا بالمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه وخاصة التضاريس الارضية والمساحات المائية واليابسة والمناخ ومصادر الثروة الطبيعية. ورغم تأكيد الجغرافيين على أثر البيئة على النشاط البشري الا انهم يميلون الى الاعتراف بأن للأنسان الحديث دوره الهام في تشكيل هذا العالم<sup>(1)\*</sup>.

فالجغرافية هي العامل الأساسي في تحديد مصالح الدول ورسم سياساتها وكتابة تاريخها وعليه اصبح موضوع العلاقة بين الجغرافية والسياسة يحضى باهتمام كبير عند دراسة العلاقات الدولية والحكومات وليس أدل على ذلك من قيام علم جديد استقطب اهتمام جميع المعنيين بشؤون السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والاستراتيجيات العسكرية الا وهو "الجيوپولتكس" الذي يهتم بدراسة تأثير الجغرافي بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية<sup>(2)</sup>.

بمعنى آخر ان "الجيوپولتكس" يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي على علاقات الدول بعضها البعض الآخر. ويهتم بمعرفة جيران الدولة كباراً ام صغراً و درجة ارتباط مصالح الدولة بهم، وقدرتهم على التحكم بهذه المصالح و مدى الخيارات المفتوحة امام الدولة في علاقاتها معهم\*.

---

1 لقد تصور ديركاييم "Durkheim" الفرنسي بان العوامل محدودة الأثر ويعززها رأيه القائل: فليس بالأمر النادر قيام حضارات متشابهة في بقاع متباينة جغرافيا. محمد طه البدوي: اصول علوم السياسة، المكتبة المصرية الحديثة بالاسكندرية، 1970، ص18.  
\* قال نابليون: الجغرافية تصنع التاريخ.

2 بطرس غالي و محمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984، ص12.  
\* موقع ايران الجغرافي مثلاً، حيث يعتبر اهم العوامل المؤثرة في سياساتها الخارجية و علاقاتها الدولية، فهي جسر بين الشرق الاوسط و بين جنوب و غرب آسيا، بين روسيا و الخليج العربي، و بين روسيا و خليج عمان و البحر العربي و المحيط الهندي على مضيق هرمز، و الموقع الايراني يعتبر من المواقع المفتوحة نحو الخارج سواء من جهة الخليج العربي او من جهة بحر قزوين و مجال البحر اعطي حكام ايران على مر العصور حرية اختيار نوع العلاقة مع الدولة المجاورة لهم، ولكن تعدد الدول التي لها حدود مشتركة مع ايران أثارت الكثير من المشاكل و لازالت مثار جدل.

وطبقاً لنظرية المفكر الفرنسي "مونتسيكو" من ان المناخ يؤثر ايضاً في النظام السياسي من خلال تأثيره على المجتمع بصورة عامة، حيث يشير الى الانظمة السياسية في الشرق و يصفها بـ"أستبداديات الشرق" حيث المناخ الحار فأن شعوب هذه المناطق يرضخون للحكم القاسي و يرتضون العبودية على عكس المناطق الباردة والتي تميل شعوبها للعمل و تتطلع لتحقيق الحرية(\*\*) مما يقودها الى الازدهار الاقتصادي ثم الاستقرار السياسي.

و أخيراً يمكن القول بأن الجغرافية بمختلف فروعها من سياسية واقتصادية وبشرية ضرورية بالنسبة للعلم السياسة أذ الموقع الجغرافي ونوعية المناخ وتوفر الموارد الطبيعية ونوعها تدخل في تكوين وشكل الدولة وحتى التأثير في شكل النظام السياسي وعلاقتها بالعالم الخارجي.

### المطلب الثاني/ علاقة علم السياسة بعلم الأحياء

منذ أن طرح الفيلسوف الأغرقي أرسطو مقولته "بأن الانسان حيوان سياسي" \* و عززها دارون بنظريته المعروفة "أصل الأنواع" ماأنفك كتاب سياسيون ومخططون ستراتيجيون عديدون يعززون هذه المقولة بتأكيدهم على صلة السياسة بعلم الحيوان، وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل اليها من قبل الباحثين في علم الحيوان وخاصة في موضوع الاجناس والعروق والاصول وحتى اللون وعلى ضوء ذلك بنيت نظريات سياسية خطيرة كتفوق العنصر الآري على بقية الجنس البشري وكذلك فلسفات مدمرة كالنازية والفاشية وفي هدى ذلك اقيمت انظمة وقوانين كدولة جنوب افريقيا واسرائيل وقوانين التمييز العنصري في الولايات المتحدة الامريكية.

---

(\*\*) يقول الأستاذ علي الوردى: أن اتخاذ القرار في ظهيرة يوم قائل بعيد كل البعد عن اتخاذه في أمسية رائعة.  
\* عبارة "أرسطو" هي ان الأنسان بطبعة حيوان سياسي يحب الحياة في جماعة سياسية منظمة، فهو مدني بالطبع.



ومن المعلوم بأن الدراسات الخاصة بالاجناس البشرية وتطورها وعلاقتها بالبيئة الخاصة بها قد ساعدت على فهم كثير من القواعد السياسية وعلى وضع بعض النظريات، وعلى سبيل المثال الدراسات الأنثروبولوجية ساعدت على معرفة أصل الدولة وتطور المؤسسات السياسية المختلفة<sup>(1)</sup>.

كما أن هناك حقلاً خاصاً للدراسات يعرف "بالأنثروبولوجيا السياسية" تحدد أهتماماته بدراسة مصادر الصراع الأنساني ومجالات تلاحم الأختلافات الأنسانية وقانون الطبيعة والطرق التي تؤثر فيها المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية التي تحتك معها<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من كل وجهات النظر التي قيلت ازاء هذه العلاقة يظل الانسان قاسماً مشتركاً بين العلمين ولكن لكل منهما موقفة وأهتماماته بهذا الموضوع.

### المطلب الثالث/ علاقة علم السياسة بعلم الأقتصاد

يصعب ان نضع خطاً فاصلاً تماماً بين الأنشطة السياسية والاقتصادية بل أن المرء حينما يحاول أن يفحص مسألة الدور الملائم للحكومة في الحياة الاقتصادية سيجد أن السياسة والأقتصاد يختلطان أحدهما بالآخر بصورة واضحة وقد أدى ذلك الى ظهور محاولات تهدف الى تفسير الحياة السياسية بصفة عامة في ضوء العوامل الاقتصادية والسياسية وجهاً لعملة واحدة. فالاستقرار السياسي يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي، وبعبكسه فالاضطراب السياسي يؤدي الى الانكماش الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات وسحب الإيداعات وتدهور في قيمة العملة<sup>(\*)</sup> وهروب العملات الصعبة وغيرها من الأمور وبالمقابل فأن قوة الأقتصاد تسهم في

1 بطرس غالي بطرس و محمود خيرى عيسى: مصد سابق، ص85.

2 نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان، الاردن، 1984، ص25.

<sup>(\*)</sup> مثل تدهور قيمة الدينار العراقي في مرحلة التسعينات من القرن، فقد وصل في بعض المراحل أن كل ثلاثة آلاف دينار تقريباً تساوي دولاراً واحداً في حين كانت قيمه الدور العراقي قبل ذلك تساوي 480 فلساً عراقياً.

الاستقرار السياسي وتكون واحد من الأسباب باستقرار المؤسسات الدستورية والسياسية ويعزز مبادئ حقوق الإنسان هذا ما حققته الاقتصاديات الغربية. والعكس صحيح، أن ضعف الاقتصاد وفقر الدولة وقلة مواردها الاقتصادية يكون سبباً في الاضراب السياسي والتمزق الاجتماعي، هذا ما نلمسه في الدول الفقيرة<sup>(\*\*)</sup>. وباتت الضغوط الاقتصادية اليوم تستمر لتحقيق أهداف سياسية. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يمنح قروضاً ومساعدات دولية الا وفق شروط سياسية من باب تعزيز حقوق الإنسان السياسية والحريات الفردية وإقامة التعددية السياسية وتحقيق الديمقراطية. كما تستخدم العقوبات الاقتصادية بشكل واسع وأفعال من قبل الدول العظمى لأغراض متعددة لتبني النظام المعادي لها أو محاولة اسقاطها وذلك بفرض حصاراً اقتصادياً وتوسيع العقوبات الاقتصادية ضدها، فعلوها ضد العراق من (1990-2003) ويمارسوها الآن بشكل واسع النطاق ضد إيران وسوريا. لذلك تعين على علماء السياسة ان يدركوا تماما نتائج البحوث الاقتصادية التي تدخل بشكل واضح في تحديد السياسة العامة وتسهم في تقييمها<sup>(1)</sup>. اذ كما هو معلوم ان العلمين يدرسان معا فيما يسمى بعلم "الاقتصاد السياسي" على اساس ان المهمة الرئيسية للحكومة هي الاشراف على الشؤون المالية والتجارية في المجتمع<sup>(2)</sup>. وأن تدخل الدولة بصفتها الجهاز السياسي الذي يقود المجتمع في الشؤون الاقتصادية ويعيد الصلة أكثر ترابطا بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية وكانت الاشتراكية مصدر الهام لشد هذه العلاقة واحكام ترابطها بين هذين العلمين<sup>(3)</sup>.

---

(\*\*) لقد شهدت أفريقيا مثلاً في الفترة من 1950-1990 أكثر من ثمانين انقلاباً عسكرياً ناجحاً وأكثر من هذا العدد فاشلاً.

1 على عبدالمعطي و محمد علي محمد: مصدر سابق، ص 28.

2 بطرس غالي و خيرى عيسى: مصدر سابق، ص 10.

3 اسماعيل على سعد: المجتمع والسياسة، دار المعرفة، الجامعة الاسكندرية، 1980، ص 39.

ومن المسلم به اليوم أن وظيفة الدولة لم تعد قاصرة على حفظ الأمن والنظام بل أصبحت مطالبة اليوم بتهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة لتحقيق رفاهية الافراد وأعطاء الجميع فرصا متساوية لتنمية مواهبهم وكفاءتهم بما يحقق مبادئ العدالة والمساواة لمصلحة المجتمع كله.

وفوق هذا كله فإن قوة أي دولة ومكانتها في المجتمع الدولي تقاس في المقام الاول على أساس تقدمها و وضعها الاقتصادي وتقدمها العلمي والثقافي ثانياً واستقرارها ثالثاً.

### المطلب الرابع/ علاقة علم السياسة بعلم الادارة

ان الادارة هي الوجهة المتحرك من السلطة التنفيذية و الوسيلة التي بواسطتها تصبح مقاصد و اغراض الحكومة حقيقة مسلمة(1)\*.

---

1 Harris J. and Carson J.: public Administration in Modern society McGraw Hill (N.Y. 1983) p10.

\* هناك تعاريف عديدة للإدارة العمة منها:

- أنها انجاز العمل الحكومي عن طريق تنسيق جهود الافراد ليتمكنوا من العمل سوية لأنجاز الواجبات المطلوبة منهم.

- أنها تنظيم و تدبير الافراد و المواد و الاشراف عليها لتحقيق الاهداف الحكومية

- انها عبارة عن تنفيذ القانون العام بصورة مفصلة و نظامية.

أن المدلول العام للسياسة ترتبط بفكرة السلطة داخل الدولة وبطبيعة نظام الحكم فيها واتجاهه الفلسفي. أما السياسة ومن وجهة نظر الإدارة العامة، فهي تعني عملية دفع الخطوط الأساسية التي تعكسها التشريعات المختلفة، واتجاه الدولة السياسي، والخطط العامة لتكون بمثابة قيود وتوجهات ترد على نشاط الإدارة العامة والعاملين فيها<sup>1</sup>. ولكن العلاقة التي تربط علم السياسة بالإدارة تحاط بهالة من الشكوك في كثير من شعوب دول العالم الثالث، حيث أخذت الإدارة تخرج عن كونها أعمال ودية تعاونية تهدف لزيادة فعالية السلطة التنفيذية في خدمة الشعب بل أصبحت هذه الإدارة "سلاح تنظيمي لأجل تفريق و أفساد الشعب كي يبقى اولي الامر في السلطة. وهذا الشك وهذه الريبة التي تربط السياسة بالإدارة مصدرها ذلك الصراع الفلسفي العقائدي للأحزاب السياسية الذي تحول الى صراع مادي أساسه المنافع الذاتية وتولى المناصب الأساسية والمغرية في الدولة. تدهورت الإدارة العامة وتطبيقاتها وأساليبها كما تدهورت بسبب النتائج التي ترتبت على توقيت نيل الوظيفة وتغيير هيئة الموظفين كلما انتقل نظام الحكم من حزب الى حزب آخر. فأهملت مبادئ الاختيار والتعيين وفقاً للكفاءة و الاهلية و اصبح الولاء هو الاساس في تفضيل الموظفين واختيارهم وكذلك في تقديم الخدمات للجمهور. كما لوحظ ايضاً ان تولى السياسيين و الحزبيين للوظائف الادارية قد ادى الى شيوع الاساليب السياسية كالمداينة و المراوغة و الدبلوماسية وأحياناً الكذب و الخداع و التزيف في العمل الاداري بين الرؤوساء والرؤوسيين من جهة و بين المواطنين من جهة اخرى. وبذلك فقدت الإدارة العامة ثقة الجمهور و أصبحت أداة بيد الحزب الحاكم و أنصاره.

ان علاقة الشك التي تربط السياسة بالإدارة، مدعاة الى تبني ادارة تعمل و تبني و تخطط و تراقب و تصنع و توزع و تشارك و تقرر و تنظم و تنسق ادارة تطور

<sup>1</sup> عبد اللطيف القصير، الإدارة العامة، المنظور السياسي، ط2، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986،

الفرد الكم الى أنسان نوع، لا محسوية و لا منسوية الكفاءة قبل النفوذ<sup>(1)</sup>. وتأسيساً على ذلك فإن الدراسات الحديثة للإدارة وجدت نفسها متجهة نحو أستعارة مفهوم المصلحة العامة من علم السياسة و القيام بتحسينه و تأليفه بطرق بحث مأخوذة من علم الادارة. أن هذه الدراسات تمخضت في "انكلترا" عن فكرة الفصل بين السياسة و الادارة، وذلك بأيجاد منصب جديد يعتبر حلقة الفصل و الوصل في نفس الوقت بين السياسة و الادارة وهو منصب "وكيل الوزارة" على ان يختار لأشغاله احد المختصين او المهنيين من ذوى الممارسة و الخبرة العملية في النشاط الذي تمارسه الوزارة. فلا يتغير شاغل هذا المنصب ولا يتأثر بالتغيرات السياسية التي تطراً على مجلس الوزراء وهو إجراء يحمل في طياته فكرة التمييز بين العمل السياسي والعمل الاداري وكذلك يحول دون خضوع الجهاز الاداري مباشرة لوزير سياسي مجهل طبيعة العمل الاداري و ممثل لوجهة النظر الادارية امام المسؤول السياسي، وان من يمارس الاعمال الحكومية هو ليس مطالب بأنجازها بصورة متقنة فحسب بل عليه ان يقنع الشعب بأن ما يقوم به هو عمل متقن، و بعبارة أخرى هناك ضرورة لتوافر صفتين في رجل الدولة وهما المقدره على الانجاز وقابلية الشرح و الاقتناع يعتبر توافر هاتين الصفتين في شخص واحد لمن الصعوبة بمكان<sup>(2)</sup>.

لذلك فإن رجل الدولة مطالب ادارياً بتفهم العلاقة القائمة بين عمله والاطار السياسي العام والوقوف على مشاعر الشعب وسرعة ذبذبتها ومتابعة حركات الاحزاب القائمة منها والمستتر ومعرفة المثل المحركة التي تتفاعل في كل مكان داخل مكان عمله وخارجه. وعليه ان يراعي حركة المجتمع برمته ضمن مرحلة تاريخية معينة و مقارنتها بظروف تاريخية متشابهة او متكررة.

---

1 عبداللطيف القصير: مصدر سابق، ص 4.

2 AL Kassir Latif, A. , Source of Administrative Responsibilities (Ani press, Baghdad, 1965).

وأخيراً نقول بان العلاقة بين الادارة وعلم السياسة متداخلة و متشابكة على السياسي أن يعي وهو يؤدي دوره، بأن الادارة تعني تنفيذ القانون العام بصورة مفصلة و نظامية.

## المبحث الثاني

### علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

ان الحديث عن علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية تكون شاملة، حيث هناك اكثر من نقطة التقاء بين علم السياسة و مع واحدة من المعارف الاجتماعية.

### المطلب الاول/ علاقة علم السياسة بعلم التاريخ

التاريخ بمعناه العام يشير الى المعاني المنظمة للأحداث الماضية وبذلك يصبح لكل شئ تاريخ ولايهم علماء السياسة بالطبع بكل ابحاث المؤرخين ولكنهم

يحرصون هذا الاهتمام في حدود القصة التي يحددها التاريخ\* عن النشاط السياسي للإنسان وخبراته في هذا المجال بالذات عندما يصبح التاريخ بهذا المعنى مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات السياسية<sup>(1)</sup>. أن فهم ما حصل خلال فترات سابقة يجعلنا نفهم واقعنا بشكل أفضل، لأن التاريخ كما يقول "كروتشه" (هو بأجمعه تاريخ معاصر، أي أن التاريخ يتألف بصورة أساسية من رؤية الماضي من خلال عيون الحاضر وعلى ضوء مشاكله، وأن العمل الأساسي للنموذج ليس فقط المفكرين وإنما بالدرجة الأولى التقويم) وقيل بأن علم السياسة هو ثمرة التاريخ وأن التاريخ هو جذور علم السياسة<sup>(2)</sup>. فيصبح التاريخ بهذا المعنى مصدرا أساسيا من مصادر العلوم السياسية باعتباره سجلا للأحداث البشرية ويستقصى مسبباتها فيحتوي على احصاء للظروف والتطورات الخاصة بالاقتصاد والدين والحركات الفكرية والاصول الاجتماعية الى جانب بحثه في الدولة ومنظماتها وعلاقة الدول بعضها ببعض فالجانب السياسي منه أي "التاريخ السياسي" له علاقة وثيقة بعلم السياسة كما لا يمكن للباحث دراسة او تحليل مشكلة سياسية ومعاصرة بدون الرجوع الى الماضي في دراسة و معرفة العوامل التي أدت الى قيام الأزمة او التي مهدت لها والذي يمكن من ذلك هو التاريخ. فالباحث يرجع اليه لمعرفة ما يريد في ذلك الخصوص<sup>(3)</sup>.

أي أن التاريخ يفيد الباحث في العلوم السياسية اعظم فائدة حيث يمكن ان يحل هذه المعلومات ويضعها في قوالب لها معنى ويمكن ان ترشده الى فهم الحاضر

---

\* ان كارل ماركس كان على حق حين صاغ مقولته الشهيرة "ان التاريخ لايعيد نفسه"

1 على عبدالمعطي محمد و محمد على محمد: مصدر سابق: ص27.

2 رايموند كتيل: مصدر سابق، ص16.

3 لؤي بحري: دراسات علم السياسة، بغداد، 1967، ص56.

والتنبؤ بما يصير عليه الحال في المستقبل\* كما أن دراسة التاريخ تصبح عقيمة ولامعنى لها إذا لم تأخذ التيارات والعوامل السياسية في نظر الاعتبار فمثلا دراسة تاريخ "الولايات المتحدة الأمريكية" في "القرن التاسع عشر" لا يمكن ان يكون كاملا بمجرد سرد الاحداث التي قامت في تلك الفترة وإنما يجب الاهتمام بدراسة الحركات والظواهر السياسية التي قامت في نفس الفترة\*\* . ويجب أن لا ننسى أيضا علم السياسة يعطي اهتماماً خاصاً للأتجاهات المستقبلية و يحاول التنبوء بما يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل كما أنه يصدر أحكاما معنوية و ويعطي تفضيلات معينة فيما يخص الظواهر التي تنظم وتؤثر على العلاقات الداخلة المجتمع السياسي وهذا بعيد كل البعد عن وظيفة المؤرخ التاريخي.

## المطلب الثاني/ علاقة علم السياسة بعلم القانون

" لامجتمع الا وبه قانون"\*

---

\* عن اهمية العلاقة بين التاريخ و السياسة يذهب بعض الفلاسفة بالقول: " ان الامم التي لاتقرأ تاريخها معرضة لاعادة انتاجة لغير صالحها" الفيلسوف "جورج سانتيانا" . وقال بيبر فيلار: "ان تفكر سياسياً بشكل جيد، فعليك أن تقرأ التاريخ بشكل جيد".

\*\* يقول "كونفوشيوس": (الامة التي لاتعرف تاريخها لا تعرف مستقبلها" واذا عرفت تاريخها عرفت مستقبلها .  
\* مقولة أطلقها فقيه روما القديمة (شيشرون). ليكمل الفيلسوف الألماني مقولة يقول فيها "من ينشر القانون فإنه في الواقع يشهد الحرية".



القانون هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط الاجتماعية التي يجبر الناس على اتباعها\*\*\*. أن استقرار القانون يتوقف في نهاية الأمر على قوة الشعور القومي نحو هذا القانون، وهذا الشعور يوقع بذات المستوى من سلطان الحاكم وقدرته على تنفيذ القانون، فإذا كان هذا الشعور معيناً، فالقانون غير ثابت، أما إذا كان قوياً ففي ذلك استقرار للقانون. والقانون قسمان عام و خاص والذي يهمننا هو القسم العام والارتباط بالذات يكون بمادتين "القانون الدولي والدستوري" بأعتبار ان الاول يشير الى طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول والى كيفية تطبيقها وفق الصيغ والاعراف القانونية "تقنين العلاقات"\*\*\* اما الثاني "القانون الدستوري" فهو الذي يشير الى شكل الدولة اولا والتنظيمات الاساسية للسلطات العامة فيها ثانيا وأخيراً هو الذي يحدد الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد. من ذلك نستطيع القول أن أكثر مفردات علم السياسة العام تتشابه وتكاد تتطابق في المفردات والمواضيع كالشبه الموجود بين النظم السياسية والقانون الدستوري والعلاقات والمنظمات والقانون الدولي العام.

وفي النصف الاول من "القرن العشرين" كان القانون محور الدراسات السياسية وفي الوقت الحاضر هناك التداخل بين القانون والسياسة وبالذات في موضوعات القانون الدستوري الذي يحوي على دستور الدولة وأسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة ولعلاقة الحكومة بالحكومات المحلية ولحماية حقوق الافراد وحررياتهم و ممتلكاتهم وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية<sup>(1)</sup>.

---

\*\* هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الافراد داخل المجتمع تنظيمًا ملزمًا مقترنا بجزاء لمن يخالفه.

\*\*\* ان القانون الدولي هو مجموعة القواعد القانونية التي تمثل معيار سلوك للدول ترى نفسها ملزمة في علاقاتها مع بعضها والتي تتضمن قواعد القانون المتعلقة بالمنظمات الدولية و الكيانات غير الحكومية و الافراد.

1 J.R. Pennock and D.G. Smith: Political Science An itroduction (New Yourk)  
The Nacmillan co. 1974, P199, 135.

وأذا أنتقلنا بالحديث عن الدستور تحديداً فيعدّ "بريكليس" أول من وضع دستوراً للديمقراطية بالمعنى الصحيح، عندما شخص الخل و شرعنة عمل المؤسسات الدستورية لتصبح فيما بعد مسألة الدستور ضرورة حتمية لبناء الدولة الديمقراطية و بتحليله لأهمية الدستور وضع اللبنة الأولى صوب علمنة السياسة بتأكيدده على جدلية العلاقة بين القانون و السياسة، فيقول " نحن نسمى الحكم عندنا بالديمقراطي لأن الادارة في ايدي الناس لا في أيدي قلة منهم.. يكرمون الخيرين و يعاقبون الأثمين وفق القانون، ويعتبرون من الوحشية ان يكره الناس بعضهم البعض بالقوة وان مهمة رجال الدولة هي تحديد العدالة بالقانون و الاقناع بالعقل وان يلتزم في العمل متخذين من القانون سلطاناً ومن العقل معلماً"<sup>(1)</sup>.

ولكن عند الحديث عن علاقة علم السياسة بالقانون تثار أشكالية، تحديد العلاقة بين القانون و الدولة، وأيهما أسمى من الأخر، و بعبارة أخرى هل تخضع الدولة للقانون كالأفراد، أم انها تستطيع مخالفة أحكام القانون<sup>(2)</sup>.

كما أستطاع المشرعون الرومان ان يجعلوا بعض القوانين الأساسية مصدرا أساسيا للقوانين الوضعية كما هو الحال في الدول الأوروبية وأخيرا يمكن القول ان هذا الأمر لا يعني عدم وجود اختلاف وتباين بين علم السياسة والقانون وهذا الأختلاف يظهر من خلال الشمول والاختصاص والتخصص فأذا كان القانون الدستوري يكشف القواعد القانونية التي تخص السلطة فقط فان علم السياسة يتجاوز ذلك في هذا المجال حتى يصل الى الأمام بكافة جوانب السلطة من اجتماعية، سياسية، وأقتصادية بل يحلل ذلك ويعطي رأيا فيها، وإذا كان القانون الدولي ينحصر أهتمامه بعلاقة الدول بالدول الأخرى والهدف الذي يسعى اليه هو جعل العلاقات بين الدول تسير وفق القانون على العكس من ذلك أن علم السياسة يذهب

---

1 م.هـ. جونز: الديمقراطية الاثينية، ترجمة عبدالمحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 1976، ص92.

2 عبدالفتاح سايرداير: القانون الدستوري، مطابع دار الكتاب العربي، ط 4، مصر، 2004، ص3.

الى أبعد من ذلك فهو يقرر ما ذهب اليه القانون الدولي ولكنه ينظر الى هذه العلاقات بمنظار موضوعي وحتى ينصرف اهتمامه ودراسته الى خارج الأطار القانوني على أساس المصالح الاقتصادية والمنافع التجارية و الدبلوماسية السرية والعلاقات الخفية التي تخدم مصالح الدولة بالدرجة الأساس، بعيداً عن قواعد القانون الدولي في أطاره العام.

### المطلب الثالث/ علاقة علم السياسية بعلم الاجتماع

بعد التطور الهائل في المفاهيم والمصطلحات وكثرتها في علم السياسة بدأ الاهتمام بالسلوك السياسي للإنسان يأخذ مكانا وحيزا كبيرا في دراسة علم الاجتماع

بالنسبة لعلم السياسة حيث تركز الدراسات الاجتماعية على مجموعات الأفراد التي تفاعل فيما بينها سعياً نحو أهداف سياسية مشتركة، أن الاهتمام الأساسي ينصب على الجماعة وليس الفرد ما دام المفترض أنها تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه، وعليه تعد الجماعة وحدة التحليل. إذ يمكن النظر الى علم الاجتماع على أنه الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى فعلم الاجتماع قد ينظر اليه على أنه العلم الذي يبحث في اصل وتطور وتركيب وظائف الجماعات الاجتماعية وكذلك اشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط الحضارة الانسانية<sup>(1)</sup>\*. فنشاطات الانسان المتنوعة تصنف وتدرس اما بحالتها الفردية أو بصفتها الجماعية وانطلاقاً من ذلك يكون موضوع علم الاجتماع هو التجمعات الانسانية من الناحية الاجتماعية محاولاً اكتشاف الحقائق والقوانين للحياة الاجتماعية ككل ولكن هذا الاهتمام لا يتصل الا قليلاً بموضوع الدولة. على العكس من ذلك ان علم السياسة بأعتبره أحد العلوم الاجتماعية يهتم بفعاليات الانسان السياسية و التي هي جزء من حياته الاجتماعية ومجال اختصاص هذا العلم هو الدولة. ولا يمكن أن ننكر ما لعلم الاجتماع من تأثير واضح في أسلوب معظم علماء السياسة الذين يقرون بان الظواهر السياسية لا تعد ان تكون مجرد أحداث اجتماعية ومن ثم يتعين معالجتها على ضوء البيئة التي تؤثر فيها وتكيفها بأعتبر أن الحدث هو وليد لتلك البيئة، ولناخذ ظاهرة الزعيم السياسي مثلاً، وما ينطبق على الزعيم السياسي اجتماعياً يمتد لينطبق على كل سياسي صالح يقوم بعمل يخدم به نفسه ويخدم الغير في آن واحد. فكل بارع في السياسة هو من هذا الطراز في قليل او كثير. حيث يرغب كل واحد منهم بعمله نفع نفسه و المجتمع بمقدار كبير و صغير، اذ كلما زاد السياسي في إخلاصه يزداد المجتمع في تقديره، وهذا ما يعرف اليوم بـ"السببية الاجتماعية

---

1 محمود اسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مصدر سابق، ص 41.

\* ان التعريف الأدق لموضوعه هو دراسة الوقائع الاجتماعية، "أي الوقائع التي تحدث عندما يعيش الافراد حياة مشتركة في المجتمع" الطعان والأسود، مصدر سابق، ص 38.

الدورية". و الواقع ان ذاته الخاصة قد اندمجت في ذات المجتمع، فأصبح على توالى الايام يشعر بالمصلحة العامة كأنها مصلحة خاصة. والمجتمع الناجح هو الذي يكتر فيه أمثال هؤلاء الافراد الذين يزيدون بأعمالهم المتنوعة ثروته و رفاهيته و كرامته.

وتأسيسا على ذلك فان دراسة المجتمع والبيئة التي ظهرت وتطورت فيهما الظاهرة السياسية موضوع البحث هو أمر ضروري وحيوي لغرض تفهم المشكلة من كافة أوجهها. وفي السنوات الاخيرة ظهر فرع جديد من العلوم الاجتماعية يجمع بين علم السياسى وعلم الاجتماع عرف "بعلم الاجتماع السياسي". الذي يدرس الآثار التي تحدثها البيئة الاجتماعية على النسق السياسى "Political Subsystem". او أنه ذلك النوع من علم الاجتماع الذي يهتم بالاسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نظام الجماعات أو فيما بينهما.

فضلا عن أهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي الى تغير في نوع القوة<sup>(1)</sup>. وعليه جاء تعريف (لويس كوزر) ليؤكد هذه الحقيقة بالقول بأن "الاجتماع السياسى يقوم على دراسة كل النتائج والاسباب الاجتماعية لعملية توزيع القوة "Power Distribution" داخل أو بين المجتمعات" لهذا فأن هناك من يرفض التمييز بينهما بالقول أستحالة إقامة اي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسى و علم السياسة وفي أقصى الحالات ثمة فروق ناجمة عن "تقسيم العمل الخاص بكل علم على حدة"<sup>(2)</sup>.

عموماً ان الدراسات الحديثة سواء في مجال علم السياسة او علم الاجتماع السياسى، تشير الى وجود اهتمامات كثيرة مشتركة بين العلمين وهذا يظهر بوضوح

---

1 R. Pendix S.M.Lipest. The field of political Sociology. N/Y/ Hareper Thorch books, 1976, The introduction.

2 Bottomore, T. Political Socihogy London, Hunchingon, 1980, pp8-9.

أذ تناولنا بصورة خاصة المجالات والبياديين الحديثة التي تفر بوجود مجالات مشتركة بين المتخصصين، مثل السياسة الدولية او النظام العالمي الجديد او الوعي السياسي والايديولوجية السياسية والنظم السياسية مثل الديمقراطية والشيوعية و النازية و الدولة القومية و السلطة السياسية ونظم الحكم او الدولة والقوة والنفوذ والتيارات السياسية بالإضافة الى دراسة الاحزاب السياسية و جماعات الضغط والمصلحة والاقليات والحركات والثورات السياسية والثقافية والعمالية وغيرها من المجالات التي من الصعوبة أدراج أحد منها تحت علم السياسة او علم الاجتماع السياسي فقط بقدر ما تعكس الاهتمامات المزدوجة بين المتخصصين في هذين العلمين.

اما علماء السياسة فيعرفون علم الاجتماع على أنه ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة والتحليل العلاقات المترابطة والمتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع. وبالذات دراسة عملية التأثير المتبادل بين هذين القطبين "السلطة والمجتمع" دراسة تحليلية للوقائع والظواهر الاجتماعية الناتجة عن هذه العلاقة سلبيا وإيجابيا كما ونوعاً.

### المطلب الرابع/ علاقة علم السياسة بعلم النفس

يقول "جيمس برايس" في دراسة للديمقراطية الحديثة ان السياسة جذورها من علم النفس الذي يشمل دراسة عادات الانسان و أفكاره وأتجاهاته<sup>(1)</sup>. ويؤكد علماء

---

1 راييموند كاتيل: العلوم السياسية ج1، ترجمة: فاضل زكي، بغداد 1967، ص31.

السياسة على فائدة علم النفس في تفسير بعض الظواهر الخاصة بالسلوك السياسي ذلك ان دراسة بعض الموضوعات مثل القيادة السياسية والرأي العام والتوترات العالمية تحتاج الى الرجوع الى العديد من المسائل التي يظهر فيها استبصار عالم النفس<sup>(1)</sup>.

أن علم النفس الذي يهتم في المقام الاول بدراسة الاستعدادات النفسية للإنسان\* فهو يوضح كذلك بالتفاصيل مايفعله الانسان وهناك فرع مشترك بين العلمين يعرف "بعلم النفس السياسي" وهو يهتم بدراسة تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي على افراد. فمثلاً يقال إن العصبيين "نفسياً" لايطبقون الجور السياسي و دائماً ما يتصف سلوكهم السياسي بالتهور .

ولقد حاول البعض تفسير السلوك السياسي لبعض القادة التاريخيين أستناداً الى ظروفهم النفسية، فمثلاً يقال ان السلوك التوسعي العدواني لكل من "نابليون و هتلر و موسوليني" يرجع الى عقدة نفسية لديهم أساسها أنهم كانوا قصار القائمة، و بالتالي -حسب هذا الرأي- فقد أنعكست هذه العقدة على سلوكهم السياسي عندما أصبحوا قادة لدولهم فشرعوا في غزو الشعوب الأخرى لأثبتت ذواتهم و التخلص من مركب النقص<sup>(2)</sup>. أما علم النفس الاجتماعي "هو الذي يجمع الى حد ما بين علم النفس وعلم الاجتماع" يهتم بصفة خاصة بدراسة سلوك الفرد داخل الجماعة والتفاعل الذي يحدث داخل الجماعات كما يهتم بدراسة الاتجاهات الاجتماعية والطابع القومي والمعايير والقيم الاجتماعية والى جانب موضوع من أهم الموضوعات التي لايمكن لدارسي السياسة أن يهمل دراستها والتعمق في بحثها

---

1 علي عبدالمعطي محمد و محمد علي محمد و محمد علي أبو ريان: مصدر سابق: ص29.

\* تتكون تلك الاستعدادات من المكونات الإدراكية: وهي التي تنتج من التفاعل المستمر بين عقل الفرد و بيئته، المكونات الانفعالية و العاطفية و معرفة درجة الشحنة العاطفية التي تتخلل نماذج السلوك المكونات الفسيولوجية التي تشمل عناصر بناء الفرد او بنيته.

2 وديع طوروس: الاقتصاد السياسي، المؤسسة الحديثة لكتاب، ط1، طرابلس 2010، ص14-15

هي القيادة ودورها وأثارها وكيف تنشأ وكيف يمكن تتميتها<sup>(1)</sup>. وكذلك الاحزاب السياسية وبالذات القومية والدينية. وكذلك التأثير النفسي الذي يمارس خلال الحملات الانتخابية في الانظمة الديمقراطية ويكفي ان نشير في هذا المقام الى ان كثيرا من الظواهر الاجتماعية والسياسية لن تجد لها تفسيراً صحيحاً الا في نفسية الانسان فظاهرة الصراع بين السلطة والحرية مثلاً ليست في الحقيقة الا امتداد في ظل "المجتمع السياسي" لذلك الصراع الكائن في النفس البشرية بين الطبع الاجتماعي وغريزة الانانية\*. أن الانسان بطبعه الأجتماعي يسعى الى السلطة لتؤمنه على بقاءه أستجابة لغريزة حب البقاء وهي الغريزة الام فيما تظل غريزة الانانية تعمل في مواجهة هذه السلطة بعد قيام المجتمع السياسي بتسمية اجتماعية هي "الحرية"<sup>(2)</sup>. ومن المسلم به حديثاً هو التشابك والتدخل بين علم السياسية وعلم النفس اصبح عميقاً وشاملاً بحيث ان "العوامل النفسية تتدخل وتؤثر على مجمل العملية السياسية، ولكن هناك اختلاف في طريقة كل من علم السياسة وعلم النفس في دراسة الشخصية وعلاقتها بالسلوك السياسي. فعلم النفس عندما يدرس الشخصية يتسائل قبل كل شيء عن ما هي الفائدة التي يجنيها الإنسان من سلوكه السياسي؟ وبعبارة أخرى أن علم النفس يعالج الشخصية باعتبارها هدف البحث وليس السلوك السياسي النابع من تلك الشخصية، أما عالم السياسة فإنه يتبع طريقة مختلفة في معالجة تأثير الشخصية على السلوك السياسي، فهو لا يسأل عن نتائج السلوك على شخصية الإنسان، بل يريد أن يعرف نتائج الاختلافات في الشخصية والإدراك السياسي وعمل المؤسسات السياسية.

---

1 محمد طه بدوي: اصول السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1970، ص23.  
\*يقول "افلاطون" بأن السلوك الأنساني يجري من منابع ثلاثة الرئيسية هي الرغبة والعاطفة والمعرفة، ان الرغبة والشهوة الباعث امرأ واحداً، والعاطفة والروح والشجاعة امرأ واحداً والمعرفة والفكر والنكاء العقل امرأ واحداً.

2 عبدالرضا الطعان وصادق الأسود: مدخل الى علم السياسة، مصدر سابق، ص425.



## المطلب الخامس / علاقة علم السياسة بعلم الأخلاق

تعرف القواعد الاخلاقية بأنها مجموعة مبادئ التي يعتبرها الناس في زمن ما قواعد سلوك تتبع بدافع من الشعور الذاتي والرأي السائد والا تعرض مخالفتها الى سخط المجتمع و ازدراء أقرانه - التي تحدد على أساس ما يستقر في الاذهان من أفكار عن الخير و الشر أبتغاء السمو بالنفس البشرية نحو المثل العليا عن طريق التمسك بالفضائل وتجنب الرذائل في إقامة الروابط الاجتماعية وذلك تحقيقاً لخير الانسانية ولكن هناك من يحاول الى صرف السياسة عن القيم الاخلاقية و ذلك بأيهام الناس بالكلام و والنصيحة المجردة، وما دروا ان الاخلاق هي نتيجة للظروف النفسية و الاجتماعية. انهم يحسبون الاخلاق سبباً لتلك الظروف لانتيجة لها، فهم يعلنون "غيروا اخلاقكم تتغير بذلك ظروفكم" فلو كانوا منصفين لقالوا، أرفعوا عن كاهل الناس عبئ الفاقة و المشقة، اجعلوهم يشعرون بأن مصالحهم مطابقة لمصالح المجتمع لصاروا مواطنين صالحين و تركوا الفساد السياسي و المالي.

وفي اطار مقتضيات الحياة، فليس عيباً ان ترى السياسة ترتبط بالاخلاق مصححاً، اذا كانت الأخيرة عامة، ولكن ماذا يكون الامر اذا ما كانت هذه المصلحة شخصية فردية، يتم التعبير عنها سياسياً بأنها مصلحة عامة\*.

وتستمر قواعد الاخلاق من المصادر الثلاثة: الدين و مقتضيات الحياة والنظريات التأملية. فالاديان كافة تضم أحكاماً اخلاقية تهدف الى تهذيب النفس والسمو بها وترسم طريقة الفضيلة وتحض الناس على السير فيه وتحدد درب الرذيلة وتتهي الناس عن سلوكه. هذا من جهة ومن جهة أخرى، يذهب الفيلسوف

---

\* يحكى ان الرشيد كان في مكة في سنة من سني حكمه، يقوم بشعائر الحج فشوهه انذاك يدعو دعاء كثيراً لطبيبه المسيحي "جبريل يختيشوع"، فأنكر عليه من حضر من أقاربه، و قالوا له: "أنه نمي!" فأخذ الرشيد يبرهن لهم بان دعاءه لطبيبه المسيحي جائز وهو بالاحرى في مصلحة المسلمين. وكانت حجته في ذلك: أن صلاح بدن الخليفة بيد طبيبه، وكما كان صلاح المسلمين بصلاح خليفتهم، فصلاحهم أنن متوقف على تطويل عمر الطبيب و أسعاده بغض النظر عن دينه".

في علم السياسة "شترأوس" بالقول: "انه يؤمن بدور النخبة الحكيمة و التي تربت على المثل العليا الأفلاطونية، وتمارس السلطة على الجماهير و تحافظ على الأنسجام و تدعو بهدوء الى مبادئ الدولة الفاضلة و المجتمع الفاضل\*، ويعمل اعضاء النخبة كمستشارين ومرشدين للحكام الملتزمين بالمثل العليا لمجتمعاتهم، ويفضل ان يجرى عملهم بتكتم و خفاء. أما الجماهير فينبغي ان توجه بصمت بطرق حاذقة لحمايتهم من غرائزهم السيئة ودوافعهم الرديئة، وتحفظ لهم في الوقت نفسه تمسكهم بالمبادئ والقيم الاساسية لمجتمعاتهم.(1)

وعليه هناك علاقة بين علم السياسة من جانب وعلم الأخلاق أو الفلسفة الأخلاقية من جانب آخر "Ethics or moral philosophy" فإن أي عمل سياسي قد يثير التساؤل هل هو على صواب أو على خطأ؟ وهذا يثير المعايير الأخلاقية(2). من هنا يلتقي بعلم السياسة في عدة نقاط فنشأه الأفكار الخلقية تتصل اتصالاً وثيقاً بأصل الدولة إذ كلاهما نشأ في مرحلة واحدة عندما كانت العادات هي القانون وعندما لم يكن هناك فرق بين الاخلاق والافكار السياسية(3). ولكن اليوم الدول لاتتهدي في سلوكها بمبادئ اخلاقية عالمية، لكنها تعتمد الى ترويج مبادئ أخلاقية معينة بيد أن ذلك محض تستر على الافعال ان المصلحة

---

\* يقول الكتاب المصري احمد امين: "أتدري؟ الاخلاق عندي؟ هو شعور المرء بأنه المسؤول عما يجب ان يفعله امام ضميره....

و لينين يقول:"بأن الحفاظ على اخلاقية السلطة في الدولة أصعب من الحفاظ على السلطة نفسها.."

1 على عبدالامير علاوي: أحتلال العراق ربح الحرب و خسارة السلام، ترجمة عطا عبدالوهاب، ط2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2009، ص10.

2 محمد علي العويني: أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 1981.

3 كان مجتمع دولة المدينة الاغريقية اخلاقيا لذلك اصبح علم السياسة بأعتباره علم هذا المجتمع لدى الأغريق علماء اخلاقيا فالدستور هو الدولة لدى أرسطو، وهو ليس الاداة فحسب انما هو طريقة في الحياة وكان على الفكر الاغريقي بناء على ذلك وهو يعالج موضوع الدولة وبيئتها ان يعالجها من وجهة نظر أخلاقية، الطعان والأسود، مصدر سابق، ص416.

هي المعيار الدائم التي يقاس بها الفعل السياسي وتوجهه<sup>(1)</sup> على العكس مما ذهب "أرسطو" تاريخياً بقوله: "انه لا يوجد فرق جوهري بين علم السياسة وبين الاخلاق لأن صالح الفرد هو صالح المجتمع وفضيلة الفرد هي فضيلة المجتمع ويضيف "أرسطو" على ذلك قوله ان علم السياسة بأعتباره علم المجتمع الاخلاقي الذي يسعى الى الصالح العام. والذي لا يمكن تحقيقه الا بعمل مشترك هو الاخلاق السامية<sup>(2)</sup>. ولكن "ميكيافلي" رائد الواقعية السياسية رأى آخر أذ يقول "من الممكن ان يقال بوجهة عام ان للإنسان منافع سليط اللسان منكر للجميل يحب الربح و يكره الخطر ومادمت تنفعه فهو من أتباعك، إذ هو يقدم في سبيلك دمه و روحه وامواله وأطفاله.. والامير الذي يعتمد على أقوالهم وحدها.. يُحطم". وفي اعتقادنا تختلف السياسة باختلاف اخلاق الرجال وتستمد الدولة اخلاقها من الطبائع البشر في داخلها، وتستمد شكلها من مواطنيها فهي صورة طبق الاصل لمن يمارسها ومرآة تعكس طبيعة مواطنيها.

ونستطيع القول بانه لا يمكن تبرير وجود الدولة الا من وجهة نظر اخلاقية ولهذا فأن الشكل الملائم للدولة ووظائفها الاخلاقية الصحيحة يجب ان يحقق افضل واعظم قدر من سعادة الافراد وأعلى قدر من الرخاء العام.

## مصادر الفصل الثاني

- J.R.Pennock And D.G.Smith: politica Science an introduction  
(new york) The Nacmillan co 1974.

---

1 هانزج مورجنتاو: السياسة بين الامم، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، 1960، ص23.

2 عبدالرضا الطعان و صادق الاسود، مصدر سابق، ص425.

- على عبدالمعطي محمد و محمد على أبو ريان: السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1976.
- محمد طه بدوي: أصول علوم السياسة، مكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1970.
- بطرس غالي بطرس و محمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.
- نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان، 1984.
- محمود أسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة.
- محمد نصر مهنا: النظرية السياسية في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1983.
- محمد علي العويني: أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة 1981.
- رايموند كاتيل: العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، مكتبة النهضة، بغداد، 1967.
- أسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
- علي عبدالامير علاوي: احتلال العراق ربح الحرب و خسارة السلام، ترجمة عطا عبدالوهاب، ط2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 2009.
- محمد سليم غزوي: نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الاردن، 2000.
- Bottomore, T. Political Sociology, London, Hunchigon, 1980.
- Harris, J, and Carson J, . Public Administration in modern society, Mrgraw – Hill, CNY 1993.

الفصل الثالث  
أسس و قواعد البحث العلمي في علم السياسة

هذا الفصل يضم مبحثين الاول حمل أسم "البحث العلمي" و فيه نتطرق الى مفهوم البحث العلمي و أسسه و خطواته و أخيراً شروط كتابة الرسائل الجماعية، اما المبحث الثاني فيتطرق الى انواع المناهج العلمية لدراسة العلوم السياسية.

المبحث الأول:  
البحث العلمي

" لا تقتصر رسالة العلم على توسيع معارف  
الناس و حسب بل و تحسين حياتهم على  
الارض"  
"فرانسيس بيكون"

### المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

يعتبر العلم من وجهة نظر تقليدية مجرد مجموعة من المعارف الأنسانية التي تتضمن المبادئ و الفرضيات و الحقائق و القوانين و النظريات التي كشفها العلم و نظمها بهدف تفسير ظواهر الكون و ضبط التغيرات للتوصل الى علاقات محددة بينها ثم التنبؤ بالظواهر و الاحداث لدرجة مقبولة من الدقة.

اما بخصوص مفهوم البحث العلمي فقد ظهرت تعريفات متعددة تدور حول فكرة واحدة تؤكد أنه "وسيلة للاستقصاء الدقيق المنظم"<sup>(1)</sup> يقوم بها الباحث لأكتشاف حقائق او علاقات جديدة تساهم في حل مشكلة ما. ويعرف كذلك بأنه وسيلة للدراسات يمكن بواسطتها الوصول الى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل و الدقيق لجميع الشواهد و الادلة التي يمكن التحقيق منها والتي تتصل بهذه المشكلة. والبحث الجيد يضيف معارف جديدة على حقل او اكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات اهمية من أجل تحقيق طموحات الانسان في معالجة مشكلاته وتلبية حاجاته و اشباعها. ويهدف البحث العلمي الى البحث في شئ لم تسبق الكتابة فيه، او شئ ناقص فيتمه او شئ غامض فيوضحه، او شئ طويل ومتشعب فيختصره او شئ متفرق فيجمعه.

### المطلب الثاني: أسس البحث العلمي

---

1 عبدالغفار رشاد القصيبي: مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الاداب، القاهرة 2004.

تشير أسس البحث العلمي الى مجموعة من القواعد والشروط والضوابط التي تندرج ضمن أسس البحث العلمي فهي تبدأ من الملاحظة وجمع المعلومات، و تصنيف تلك المعلومات وتبويبها وتكوين عموميات وذلك على صورة قوانين يبرزها تحليل المعلومات المتاحة وهذا يقتضي بالضرورة المراجعة والتأكد مما سبق من معلومات. والهدف من ذلك هو التوصل الى علاقات واستنباط علاقات، أي البحث في السبب والنتيجة بحيث يتمكن الباحث من التنبؤ والتحكم وهذا يمكن أدراكه من واقع العموميات والقوانين التي يتوصل اليها الباحث. وأما الهدف النهائي فهو تطوير نظرية تضم بين طياتها القوانين المتعددة التي تم التوصل اليها في كيان واحد. أو يمكن أن تكون دليلاً لمنهجية معينة لمعالجة المشكلات وبحث الظواهر سعياً وراء الحقيقة دون أن يتطلب الأمر بالضرورة أمكان التوصل الى قوانين محدودة تحكم الظواهر والمشكلات. وأخيراً يمكن القول بان المعنى الثاني اكثر تطبيقاً على دراسة العلوم السياسية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: خطوات البحث العلمي

الضرورة تقتضي عند القيام بأي تحليل سياسي مبني على أسس المنهج العلمي يلزم أتباع الخطوات التالية وبشكل متسلسل من الناحية الزمنية مكملة الواحدة منها الأخرى مع اختلاف هدف كل خطوة و تبدأ أولى هذه الخطوات في أعداد خطة للبحث، وهي تشمل نظرة شاملة عامة لكل الموضوع، ويمكن أن تكون الخطة في البداية "خطة عامة، أولية" وتأتي بعدها خطة نهائية و محدودة. وتأتي الخطوة التالية بجمع المعلومات المتعلقة بالبحث وترتيبها وتصنيفها حسب أهميتها وحسب تسلسلها التاريخي وبعدها يتم تحليل الموضوع تحليلاً علمياً مسترشدين بأحد المناهج العلمية وهذا التحليل يجب أن يكون

---

1 انظر: عزيز العلي العربي: البحث العلمي تدوينه ونشره، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد 1981.  
محمود اسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة ونظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة دار الكرمل، عمان 1984.  
محمد علي محمد: أصول الأجمع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989.



واقعيًا موضوعياً ويلي ذلك تفسير الظاهرة أو المشكلة محل البحث وختاماً لهذه الخطوات يتم بناء النظرية. ويرتبط بهذه الخطوات الأجوبة عن تساؤلات متعددة أهمها: ماهي المشكلة المراد بحثها؟ أو بمعنى آخر تحديد المشكلة مثار البحث عن هذا السؤال وبحث الأمكانيات المادية وغير المادية المتاحة، ثم وضع استراتيجية وتخطيط شامل للبحث وخطواته المتتالية<sup>(1)</sup>.

كما تتطلب كتابة البحث العلمي من الباحث بعض الشروط و المستلزمات من أهمها الامام بالجوانب الفنية في أعداد البحث و هذه الجوانب تتضمن الاسلوب والشكل العام و أصول الاقتباس من المصادر و الهوامش.. الخ<sup>(2)</sup>

### المطلب الرابع: شروط كتابة الرسائل الجامعية

إذا كان الهدف من كتابة الرسائل الجامعية، هو فهم الظواهر و التنبؤ والتحكم بها، فإن هذا الامر لا يتحقق اذا اقتصر على الوصف فقط دون التفسير كون مرحلة التفسير أساسية لفهم تلك الظواهر، و عملية التفسير هذه لا تتم الا بعد التعرف الى عناصر تلك الظواهر و السمات و الخصائص المميزة في نشأتها و تطورها و علاقتها بغيرها من الظواهر. أن ذلك يوفر للباحث قدرة التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين المتغيرات او ظواهر او احداث تقبل الملاحظة، و بتحقيق هدف التنبؤ يوفر للباحث فرصة السيطرة على الظواهر والتحكم في العوامل المؤدية لحدوثها وتوجيهها بالطريقة التي تجعل هذه الحوادث لصالح الإنسان و منفعتة.

### شروط كتابة الرسائل الجامعية هي:

---

1 محمد على محمد: مصدر سابق.

وكذلك: جون ديوي: المنطق نظرية البحث، ترجمة زكي نجيب، القاهرة دار المعارف 1979.

أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات: الكويت 1977.

2 رياض عزيز هادي، كتاب البحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص4

- \* تحضير قائمة اولية بالخطوط او النقاط التي سوف يكتب فيها.
- \* الكتابة الواضحة المفصلة لمعلومات و مكونات الرسالة لدرجة تفهم القارئ غير المتخصص.
- \* الكتابة بلغة واثقة غير مترددة من النتائج، على الباحث ان يكتب وهو واثق من صدق و فائدة ماكتب.
- \* الابتعاد عن الاشارة الى نفسك في الرسالة. لا تستخدم "أنا" بل أستخدام "الكاتب، الباحث، او المؤلف و بلغة الجمع، أي القول... أننا.. نحن.. واذا ما اخترت نماذجاً يجب الاستمرار به.
- \* عند الاشارة الى بعض الكتاب، يجب القول مثلاً.. يؤكد فلان.. بهذا الصدد أن..، و يحاول فلان على أن هذا الامر يعد..، ويقترح فلان بأن تكون الطريقة المناسبة لمعالجة مثل هذا الموقف هي..
- \* لا تكتفي أبداً بما يقوله الآخرون، بل كون رأياً خاصاً بك يتفق او يناهض ما سبقك من باحثين و كتاب و مفكرين.
- \* الابتعاد عن استخدام "من البديهي، و من المتعارف عليه، من المؤكد، من المعلوم للجميع".
- \* استخدام الافعال المناسبة لكل حالة: مثل.. "فلان يتفق مع فلان، فلان أضاف، نتائج فلان كانت مقارنة لفلان حيث، فلان دعم وتوصل اليه فلان، فلان بخلاف فلان قرر او اكد او افاد او كتب، لا تتفق نتائج فلان حيث، لا يتفق كثير من الباحثين مع ماتوصل اليه فلان.
- \* الابتعاد عن مفردات مثل يفيد الباحثون، او الكتاب او المؤلفون حيث تضع نفسك في حرج، هل كل الباحثين يفيدون مما أشرت إليه؟ بالطبع لا. عندئذ من الافضل استخدام "بعض الباحثين" اكثر من الباحثين "العديد من الباحثين".
- \* تجنب استخدام "الخ، الى آخره.. أو آخرون، هناك، امر الملاحظ امر.. استخدام بالمقابل مفردات، مثل: "ان النتائج تشير الى ان.. تؤكد نتائج كثير من البحوث".

\* ابتعد عن الجمل او العبارات الطويلة في الكتابة، بل استخدام الجمل والعبارات القصيرة نسبياً او اكثر وضوحاً و فائدة، و الابتعاد عن المبالغة الزائدة التي تحمل اكثر من تفسير او معنى.

\* توثيق دائم للأفكار والآراء التي يستقيها الباحث من المصادر المتوفرة، سواء كانت تخص كتاباً او دورية او وثائق رسمية او أفراد حقيقيين.

\* الثقة بالعلم و البحث العلمي والانفتاح العقلي والبعد عن الجدل الغير علمي والقبول بالحقائق المكتشفة والابتعاد عن التسرع والادعاء. وضرورة الموضوعية و الحيادية و الابتعاد عن التحيز و الميول الشخصية في كتابة الرسائل الجامعية. **الايخطاء التي يرتكبها الباحث في كتابة الرسائل الجامعية هي:**

\* قبول مشكلة الرسالة "موضوعها" التي تخطر ببال الباحث للمرحلة الأولى، او تقترح له من الغير دون تمحيص يذكر لمدى أهميتها او اتفاقها مع قدراته و طموحاته المستقبلية.

\* اختيار مشكلة او موضوع للرسالة غامضة او واسعة المجال متشعبة في متطلباتها التنفيذية.

\* اقتراح فرضيات غامضة او غير قابلة للقياس، او تجاهلها بالكامل في البحث.

\* اغفال مراجعة الدراسات السابقة، او سرعة مراجعتها، الامر يؤدي الى فقدان معلومات مهمة، قد يؤدي بالباحث الى البحث في موضوع كتب عنه حديثاً.

\* مراجعة نوع محدد من المصادر و الدراسات السابقة، و مهملاً دراسات و معارف أخرى تحتوي عليها المصادر الاخرى.

\* استعمال الاقتباس الحرفي بكثرة و دون مناسبة أحياناً.

\* اختيار مشرفاً عن غير قناعة.

\* عدم الأخذ الوقت و المدة بنظر الاعتبار و عليه ضرورة تحديد جدول زمني لكل فقرة من الرسالة\*.

---

\* لمعرفة المزيد مراجعة المصادر التالية: رياض عزيز هادي، كتابة البحث العلمي، مصدر سابق.  
بشير عباس العلق: دليل كتابة التقارير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1986.

## المبحث الثاني: منهاج البحث العلمي

أذا كان المراد بالمنهج مجموعة الطرق المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى تصل الى نتيجة معينة. وتهتم مناهج البحث العلمي بتحليل الظاهرة السياسية وتفاعلاتها وتحاول مناهج البحث العلمي تحليل هذه الظاهرة الى عناصرها الاولى والتعرف على العلاقة السببية بينها و بين غيرها من الظواهر الاجتماعية بقصد الكشف عن القواعد و القوانين التي تحكمها. ويحاول المنهاج بالاساس اثبات النظريات و الوصول الى القواعد العامة<sup>(1)</sup>. فعليه هناك العديد من الطرق والمسالك والمناهج لدراسة وتحليل الظواهر السياسية، ومنها:

### المطلب الأول/ المنهج التاريخي:

يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوقائع والسجلات كمصادر أساسية لبياناته<sup>(2)</sup>. ويستخدم هذا المنهج الوقائع التاريخية في الاستدلال على تفسير الظواهر السياسية، أي ان التاريخ يستخدم كتجارب يمكن الأستعانة بها في مختلف الدراسات السياسية، ويقوم هذا المنهج على إدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل حيث يهتم هذا المنهج بتتبع الظاهرة السياسية في مرحلة محددة بملاحظة التغييرات التي تطرأ عليها ويسعى في الوقت نفسه لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها. والمنهج التاريخي قديم قدم كتابات "أرسطو" الذي ذهب "الى ان فهم الشيء يتطلب فحص بداياته الأولى وتطوراته اللاحقة". ويهدف المنهج التاريخي

---

الكتبة المركزية لجامعة بغداد، دليل كتابة أطراح الدراسات العليا، بغداد، 1994.

1 نقلاً عن: نظام بركات و عثمان الرواف و محمد الحلوة: مصدر سابق، ص18.

2 Jehnw, Best: rcsearch in education Englewood. Clifes N.J.Pr Hallnc 1969. p102

الى متابعة تطور عمل المؤسسات السياسية و نوعية العلاقة فيما بينها، وكيفية المعرفة والمراقبة ما بين السلطات. فالمنهج التاريخي جدير ان يكون منهجاً علمياً جاداً لأنه يعني تلك العملية المنظمة لاكتشاف الادلة وتقسيمها وتحديدتها والربط بينها من أجل اثبات حقائق معينة والوصول الى استنتاجات متعلقة بأحداث ماضية، وعملية لصياغة صورة محددة المعالم لقضية سياسية يراد البحث فيها<sup>(1)</sup>. خطوات المنهج التاريخي، فهي تبدأ بأختيار المشكلة و تحديدها و صياغة الفروض بشأنها تم تجميع البيانات و التأكد من بحثها ومن ارتباطها كمشكلة البحث وتتضمن هذه المراحل عادة بعض النتائج التي توصل اليها الباحث.

يمكن الإشارة الى بعض المحاذير و الشروط المرتبطة باستخدام هذا المنهج:

- عدم اللجوء الى الحشو او حشد كم من المعلومات دون الاهتمام بتلك المعلومات لخدمة اهداف البحث و معالجة المشكلة البحثية.

- التحليل و ليس الوصف، فالباحث الذي يقتصر على السرد التاريخي يضيع جهده في أعداد البحوث الشكلية التي عفا عليها الزمن.

### المطلب الثاني/ المنهج الفلسفي:

الفلسفة هي البحث في طبيعة الواقع مع الاهتمام بالعلاقة بين الانسان والكون وبما أن الفلسفة تزودنا باستبصارات حول هذه العلاقة فهي تعيد في الدراسات السياسية فعن طريقها نكتسب توجيهها محددًا في الموضوعات، وهذا النوع من التأمل الفلسفي له أهميته في حد ذاته فهو عظيم الفائدة بالنسبة لعلم السياسة لأنه يحدد ويوضح المشكلات التي تحتاج الى البحث، ويقدم لنا الحلول المناسبة لها<sup>(2)</sup>. و الواقع ان علم السياسة وان كان يتجه اتجاهاً تجريبياً يهتم بالدولة كما هي كمأئنة، او كما ينبغي لها ان تكون في الوقت ذاته. وفي سعيه هذا يعتمد على

1 عبدالغفار رشاد القسبي: مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص223.

2 محمود اسماعيل محمد: مصدر سابق، ص33.

الفلسفة المجردة في المعنى المتقدم للفلسفة المثالية وهذا المنهج يتخذ له مكانا في (تاريخ الفكر السياسي) يقوم المنهج على افتراض وجود وضع مثالي يجب العمل على تحقيقه وتدرس مختلفة الظواهر والاحداث السياسية وتحاول تفسيرها في ضوء هذا النموذج<sup>(1)</sup>. وعليه بدأت تظهر أهمية المنهج الفلسفي، ومع ذلك فهناك نقاط ضعف لعل ابرزها أنه يؤسس نتائج عامة على مقدمات غير محققة أو بديهيات يسلم بها تسليما.

### المطلب الثالث/ المنهج المقارن:

اتجهت معظم الدراسات السياسية الحديثة الى مجال المقارنة وعلى اساس ان هذا المنهج ضروري لأثبات النظريات و الوصول الى القواعد العامة التي يمكن أن تكون صالحة لكل زمان و مكان، وذلك من خلال قدرة المنهج المقارن أستيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين والتي تؤثر على نتيجة دراسات الباحث.<sup>(2)</sup> وتبدأ الدراسات المقارنة بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لاكتشاف أوجه الشبه و الاختلاف بينهما. سواء كانت المقارنات مكانية او زمانية، حيث ينطوي هذا المنهج على مبادئ تنص على ان الظاهرة الاجتماعية في مكان ما و مجتمع ما تقارن بظاهرة مشابهة لها في مكان آخر و مجتمع آخر. كما ينص على مقارنة الظاهرة الاجتماعية السياسية في نفس المجتمع وعن فترات زمنية مختلفة. او قيام بمقارنة موضوعية تركز على دراسة ظاهرة سياسية معينة في عدة حالات مختلفة زمانياً و مكانياً و ربطها بالظروف المحيطة بها.<sup>(3)</sup> وبهذا الصدد يذهب "مل" بالقول: "ان المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل ظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى

1 محمود اسماعيل محمد: مصدر سابق، ص33.

2 أحمد الصباب: الأسلوب العلمي في البحث، دار عكاظ للطباعة و النشر، جدة، 1180، ص60.

3 نظام بركات و عثمان الرواف و محمد الحلوه، مصدر سابق، ص23.

يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف، أننا نقارن مثلاً دولتين لديهما نفس النظام القانوني و الخلفية الثقافية و التركيب السكاني، والموارد الطبيعية، ولكنهما يختلفان في عامل واحد هو وجود التخطيط في دولة واحدة فقط دون الاخرى، ومثل هذا الفارق هو الذي قد يفسر التفاوت بين الدولتين في المستوى الاقتصادي مثلاً، وهذا بدوره قد يجعلنا نستطيع ان نصوغ قضية تفسيرية للعلاقة السببية بين التخطيط و الرقابة الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

ويهدف هذا المنهج في النهاية الى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان او زمان معين، ولكي تكون هذه النتائج دقيقة يجب ان تزداد الحالات المدروسة لأن تعددها يتيح المجال لأستبعاد تأثير الحالات الخاصة والمتطرفة.

### المطلب الرابع/ المنهج السلوكي:

ينطلق المنهج في رفضه ان يكون النظام السياسي وحدة للتحليل السياسي، وعلى العكس يعتمد هذا المنهج في دراسته على السلوك السياسي كوحدة للتحليل السياسي، وأن هذا التحليل خاضع للملاحظة والمراقبة الميدانية اليومية ويستعين في ذلك بالادوات المستخدمة في الدراسات النفسية وهو يركز على ان علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية التي تشترك جميعها على انها علوم سلوكية ويكون علم السياسة تبعاً لذلك هو علم السلوك السياسي يرتبط هذا أوثق الارتباط بعلم النفس الاجتماعي حيث يعطي اعظم الاهتمام لتفاعل الفرد مع الاخرين داخل الجماعة وعملية الاتصال داخل الجماعات والادوار والقيم الاجتماعية والاتجاهات والقيادة ودورها<sup>(2)</sup>. بمعنى آخر عندما يراد تركيز الظاهرة السلوكية المراد دراستها في شخص واحد، كما هو الحال بالنسبة لمتخذ القرار السياسي او الاداري في معظم الحالات، فإن الدراسة السلوكية تتركز في هذه الحالة أساساً على العناصر النفسية

1 على عبدالمعطي و محمد على ابو ريان، مصدر سابق، ص47.

2 محمود اسماعيل محمد: مصدر سابق ص28.

التي تشمل مجموعة البواعث النفسية لدى الفرد و مدى تحكم جوانب المعقولية فيها<sup>(1)</sup>. و تاسيساً على ذلك يحاول هذا المنهج في دراسته تلك معرفة الدوافع التي دفعت هؤلاء أو مؤسسة من المؤسسات الى تبني سياسات معينة لذلك يحاول رواد هذا المنهج الربط بين طبيعة الشعوب وطابعها القومي من جهة و سياساتها وقراراتها من جهة اخرى.

### المطلب الخامس/ المنهج الاحصائي:

هناك اتجاه معاصر في دراسات العلوم السياسية يستخدم المنهج الاحصائي كمنهج معاصر و طريقة متقدمة في البحث والتحليل السياسي، وفيه يبدأ الباحث بتجميع الحقائق والمعلومات التي تمت جدولتها بعد حسابها وقياسها ثم ترجمتها على هيئة رسوم بيانية وأرقام رياضية وجداول رقمية وأحصائية. وتستخدم هذه الطريقة في الموضوعات المتعلقة بالرأي العام والتصويت كما يتبع في المجالس النيابية والمنظمات الدولية والهيئات السياسية، وطبقاً لهذا المنهج يستخدم كذلك قياس الظروف والاحوال الاقتصادية بغية معرفة حجم تأثيرها على الظروف السياسية وأحوال البلاد والعباد، ويعتبر هذا المنهج هو حصييلة التعاون بين الرياضيات والعلوم الاجتماعية.

### مصادر الفصل الثالث:

- عزيز العلي العربي: البحث العلمي تدوينه ونشره، وزارة الثقافة والاعلام-بغداد-1981.

---

1 ابراهيم درويش: الادارة العامة في النظرية و الممارسة، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 1975، ص159.



- محمود اسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، الاسكندرية  
1989.
- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي - دار المعرفة، الاسكندرية.  
- Jehnw, Best, Rcsearch, In Education Englewood Cliffs N.J  
Prentic Hallnc 1969, p102.
- علي عبدالمعطي محمد و محمد علي محمد و محمد علي أبو ريان: السياسة بين النظرية  
والتطبيق: دار الجامعات المصرية، الاسكندرية 1976.
- اسماعيل على سعد: المجتمع و السياسة، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية  
الاسكندرية 1980.
- عبدالغفار رشاد القسبي: منهاج البحث في علم السياسة، مكتبة الاداب، القاهرة، 2004.  
- رياض عزيز هادي: كتابة البحث العلمي، ط3، جامعة بغداد، 2010.  
- ابراهيم درويش: الادارة العامة في النظرية و الممارسة، هيئة المصرية العامة لكتاب،  
1975.
- بشير عباس العلاق: دليل كتابة التقارير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1986.  
- عبدالفتاح سايرداير: القانون الدستوري، مطابع دار الكتاب العربي، ط4، 2004.

## الفصل الرابع الدولة

اما الدراسات الدولية: فتعتبر كل دولة عبارة عن بلد، أي هي مجتمع بشري يتفاعل مع النظام السياسي نفسه، ويملك مجموعة من القيم المشتركة. ويقصد بالدولة جهاز الحكومة في أوسع مفهوم لها وتشمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية القوات المسلحة والشرطة.

كلمة دولة، تعني أولاً، مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الافراد، هذا هو المعنى المقصود عندما نقول: (فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة) والمعنى الثاني أضيق حيث يراد بها الحكام بمقابلة المحكومين داخل المجتمع السياسي وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن الدولة تسيطر أو ان الدولة عاجزة عن حل مشاكل المجتمع أما المعنى الثالث فيشير الى جزء من السلطات العامة وهي السلطة المركزية المقابلة للسلطة المحلية أي المحافظات والمدن والقرى وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول السلطات المحلية عليها تنفيذ الخطة العامة للدولة<sup>(1)</sup>.

والدولة بمعناها الواسع هي تجمع بشري يرتبط بأقليم محدود يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحة مشتركة تسهر على المحافظة على هذا التجمع، سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة<sup>(2)</sup>. وتنص المادة الاولى في اتفاقية "مونتفيدو" بين الدول الامريكية في "ديسمبر 1932 لكي تعتبر الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي أن تتوافر لها شروط أربعة هو شعب دائم -حكومة تتولى السلطة فيها- وأقليم موحد وأن تكون لها أهلية الدخول مع الدول الأخرى في علاقات متوازنة.

---

1 Haurion A :Droit Constitiontel et stitution politiques Montcherstien. 1975. p95.

2 د.ثروت بدوي: النظم السياسية، دار النهضة العربية، 1975، ص23.

من هذا يبتين لنا أن أصطلاح الدولة ينطبق على تجمع العناصر الاربعة،  
العنصر البشري، أقليم يرتبط به هذا التجمع، وحكومة، وسيادة "السلطة السياسية"\*  
وهناك من يزيد عنصراً خامساً وهو الاعتراف الدولي.

## المبحث الأول:

### عناصر الدولة

#### المطلب الأول/ الشعب:

يتمثل الركن الاول لقيام الدولة بوجود الشعب الذي يتكون من جماعة السكان  
الذين يتوافقون على العيش معا في ترابط وأنسجام\* وبدونهم لا نستطيع القول  
بوجود الدولة ولايشترط عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة وكلما كان عدد  
السكان كبيرا كلما أدى ذلك الى قوة الدولة وبقائها بصفة عامة. ومن الملاحظ أن  
ضخامة عدد السكان في الدولة الحديثة قد أصبح من مميزاتا على العكس مما  
كان عليه حال دولة المدينة اليونانية القديمة التي كانت تتميز بقله عدد النفوس.  
عدد السكان: كان السكان يعدون بالآلاف قديما فأن المليون أصبح هو الوحدة  
العددية لسكان الدولة في الوقت الحاضر<sup>(1)</sup>. فثمة دول يزيد تعدادها السكاني عن

---

\* هناك العديد من تعارف الدولة المختلفة تلخص ذلك الجدل بين علماء السياسة وعلماء الاجتماع.

ماكس فيبر: "أن الدولة تنظيم عقلي يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى الى استخدام القهر لتحقيق اغراضها.

بكي: "أن الدولة هي جماعة من الناس بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة والدولة في رؤية ظاهرة اجتماعية".

بيلاز: "أن الدولة هي نظام اجتماعي يستهدف تنظيم أرادة الشعب ويقام على أساس المصالح العامة".

\* يختلف مفهوم الشعب من حضارة الى أخرى. مفهوم الشعب في أثينا الديمقراطية ليس مفهوم الشعب في الإسلام، الشعب في الديمقراطية الشرقية يختلف عن مفهوم في انظمة الديمقراطيات الغربية، و الشعب في نظر ماركس ليس الشعب في نظر المذهب الفردي، بل أن مفهوم الشعب لدى رجال الثورة الفرنسية يختلف تماماً عن الشعب في الدستور الفرنسي للجمهورية الرابعة 1946، و الخامسة المعمولة به و الصادر العام 1958.

1 Marcel prelot: Intitutions politiques et droit constitution nel, Ned Dolloz, Paris 1969, P8.

المليار "كالصين و الهند" كما هناك دول تعاني من قلة السكان الاصليين "كالكويت والامارات العربية المتحدة" حيث المقيمون اكثر من مواطني الدولة، يلاحظ أعلنت (عصبة الأمم) عام 1920 أن الدول (القرزمة) لا تستحق أن تكون أعضاء فيها، على الأقل في عضوية كاملة. أما منظمة الأمم المتحدة، حتى الستينيات واعتبار، أن كل دولة دون الخمسة ملايين أو العشرة ملايين أو حتى الخمسة عشر مليوناً من السكان دولة صغيرة. ولكن العديد من الدول في العالم نالت استقلالها في نهاية الستينيات. وكان لابد للأمم المتحدة أن تتعامل معها بطريقة ما، فبادر معهد الأمم المتحدة للأعداد والبحوث، في تحديد الدول الفقيرة فانها كل دولة في حدود المليون نسمة (صغيرة). وفي الاتجاه ذاته اعتبرت (حركة عدم الانحياز) عام 1983 أن الدول الصغيرة هي التي لا يتدنى عدد سكانها عن (400) ألف نسمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تفاوت نسب نمو عدد سكان من دولة لأخرى، هناك حالات نمو السكان بأسرع من قدرتها على الاستيعاب و اخرى تتوازن فيها أعداد المواليد مع معدلات الوفيات، وفي بعض الحالات اللافتة يتجة عدد السكان الى التناقص بسبب الحروب او العزوف عن الزواج و تتضح معالم هذا التأثير اكثر باضافة كثافة السكان إليه، أي نسبة عدد السكان الى مساحة الدولة القابلة للحياة فيها، و تكمن أهمية ذلك في أنه يوضح حجم الضغط على الموارد، وشكل نمط الحياة في الدولة. فدول مثل بنغلادش و الهند و السويد و الدانمارك حالات صارخة لتفاوت الكثافة السكانية و اشكالاتها المختلفة.

توزيع السكان: يعد العنصر الرئيس الذي يحدد بناء عليه القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسي للدولة: أما تركيبة السكان، ونقصه به التنوع العرقي - الديني - الطائفي فهو يخلق مشكلات عرقية او حساسيات دينية و مذهبية تؤثر بشدة على التجانس الاجتماعي، وقد يعرض الدول لمشكلات حادة كما هو قائم في "العراق، و الجزائر او السودان، وروندا و بوروندي، ومنطقة البلقان او اندونيسيا،

أو بريطانيا و كندا<sup>(\*)</sup>. يضاف الى ذلك التوزيعات الاخرى المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة من تعليم وصحة وخدمات فجميعها توضح حالة السكان في الدولة.<sup>(1)</sup> ومهما يكن من أمر هذه العناصر ومدى تأثيرها في قوة الدولة وتماسكها فإن الربط بينها ربط رمزي في الواقع اذ تختلف ظروف كل دولة مقارنة بغيرها، فعدد السكان بشكل عام يمكن ان يكون مفيداً في حالات الدولة المتقدمة اقتصادياً والامر نفسه يمكن ان يكون عاملاً سلبياً في الدول الفقيرة.

### مفهوم الشعب:

ومن الواضح ان الشعب في مفهومه الاجتماعي، يعني مجموعة من الافراد الذين يعيشون على أقليم الدولة والذين ينتسبون اليها عن طريق التمتع بجنسيتها ويطلق على هؤلاء بالرعايا والمواطنين. أما المفهوم السياسي، فهو يعني جميع الذين يتمتعون بجنسية الدولة بل يحمل معنى أضيق من ذلك أذ يعني الاشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية<sup>(2)</sup>. ومن وجهة نظر قانونية / فإن السكان كعنصر من عناصر الدولة يشتملون على كل من الذين يَحْكُمُونَ والذين يُحْكَمُونَ فالشعب في الدولة يمتلك صفة مزدوجة "مواطنين ورعايا"، وأننا ندين بهذا التميز الى "روسو" عندما قال "بأن الشعب يمتلك حقوقاً كمواطنين، وعليه واجبات كرعية و هم عبارة عن جمهور الناخبين أي الذين تدرج أسماءهم في جداول الانتخابات على اعتبار أن لهم حق مباشرة الحقوق السياسية وبالاجمال فإنه يخرج عن هؤلاء بعض افراد

---

<sup>(\*)</sup> من بين (132) دولة معاصرة هناك (12) فقط أي (9.2%) يمكن عدها متجانسة عرقياً، يضاف الى ذلك أن (22) دولة أي (18.9%) من العينية المدروسة بها مجموعات عرقية تزيد نسبتها على (90%) من مجموع سكان تلك الدولة، وتعد أفريقيا مجمع لشعوب مختلفة اذ أن هناك أكثر من (1500) عرق بشري ساحل العاج على سبيل المثال تتكون من ستين مجموعة عرقية مجلة. وهناك (11) ديانة. وفي عموم أفريقيا هناك أكثر من (1000) وأكثر من (9000) بغة ولهجة، ناهيك عن احتوائها على الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام، المسيحية، اليهودية) الى جانب المئات من الأديان المحلية.

1 خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص157.

2 Dedel: Manuel e' le' mentaine de droit consitutionnel 1959 , p319.

الدولة الذين لم تتوفر لهم هذه الحقوق". ويمكن القول أخيراً أن السكان هم جميع الناس الذين يقيمون على إقليم الدولة سواء كانوا من شعب هذه الدولة بالمدلول الاجتماعي "السياسي" أو من الأجانب الذين لا ينتسبون إلى جنسية الدولة الذين لا تربطهم بهذه الأخيرة سوى رابطة الإقامة على إقليمها.

### المطلب الثاني/ الاقليم:

أقليم الدولة "هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تباشر عليه الدولة سلطانها مباشرة جامعة مانعة على اعتبار أن الأصل في سلطان الدولة انه لا يتجاوز إقليمها(\*)". وأن إقليم الدولة لا يمارس عليه سلطان غير سلطانها. ولتفسير الدور الذي يلعبه الاقليم في الوقت الراهن بالنسبة للدولة توجد عدة نظريات:

النظرية الاولى: الاقليم عنصر من عناصر شخصية الدولة " - Le territoire - sujet" هذه النظرية تواجه إقليم الدولة باعتباره أحد عناصر شخصية الدولة لأنه بغير الاقليم لا يمكن ان توجد الدولة، و بالتالي لا يمكن ان تعبر الدولة عن ارادتها، وفي الواقع أن ما يميز ارادة الدولة ايأ كانت وسيلة التعبير عن هذه الارادة بالمعاهدات او القوانين"، هو أنها ارادة مستقلة ذات سيادة.

النظرية الثانية: الاقليم حد لنشاط الدولة "Le territoire limite" وهذه النظرية ترى في الاقليم الدائرة او المجال الذي يمكن للدولة بداخلة ممارسة نشاطها، ويحظر عليها التصرف خارجه.

---

(\*) يرتبط العراق في مجاله الإقليمي بست دول مجاورة في نطاق حدود يبلغ طولها "3613كم" تقريباً، وهي الكويت بحدود تبلغ "242كم" تقريباً، والسعودية بحدود تبلغ "814كم" تقريباً، وسوريا بحدود تقدر بـ "605كم" وتركيا بحدود تقدر بـ "331كم" ثم إيران بأطول خط حدودي يبلغ تقريباً "1458كم". بقيت حدود الأردن.

ويقول بيردو "أن أقليم الدولة هو أطار الأختصاص بالنسبة لها"<sup>(1)</sup>. لذا فأن أقليم الدولة ليس الأرض لوحدها بطبيعة الحال وأنما الأنهار والبحيرات الداخلية الواقعة فيه كما أن المساحة التي تمثل الأقليم الأرضي لا تتوقف على قشرة الأرض السطحية وأنما تمتد الى باطن الأرض الى أبعد نقطة تستطيع الوصول اليه و لايشترط في أقليم الدولة الأرضي أن يكون متصلاً في أجزائه أذ يمكن أن تكون أجزاؤه منفصلة عن بعضها في بعض الاحيان (كاليابان \* وأندونيسيا \* \* مثلاً). كما أنه ليس شرطاً أنه يبلغ أقليم الدولة الأرضي مساحة معينة فقد يكون أقليماً واسعاً مترامياً الاطراف \* \* \* وقد يكون أقليماً ضيقاً محدود المساحة. فرنسا مثلاً أكبر دولة في أوروبا بعد روسيا وألمانيا، أما اذا قورنت بالولايات المتحدة فأنها ستبدو ضئيلة، اذ لا تبلغ مساحتها مساحة ولاية تكساس. ففي كندا مثلاً توجد ست ولايات تزيد مساحة كل منها على مساحة فرنسا. أرض الهند تعادل أرض دول أوروبا كلها، باستثناء روسيا، وبالمقابل هناك (64) دولة مساحتها دون الـ 5 آلاف كيلومتر. أن ذلك لايؤثر على شخصية الدولة القانونية. ولكن انكماش المساحة الارضية لأقليم الدولة سيؤدى يقينا الى تضاؤل أهمية الدولة وضعف مكانتها بين دول العالم وبالمقابل فإنه كلما كانت مساحة أقليم الدولة كبيرة كلما كان ذلك عوناً لها وزيادة في قوتها وعاملاً مهماً على تقدمها ورفيها وأحتلالها مكانة مرموقة بين

---

1 Georges Burdeau: Traite de science politique. Tome II L Etat, 2ed, Paris 1967, P84.

\* تتكون اليابان من أربع جزر رئيسية هي "هونشو، هوكايدو، شيكوكو، كيوشو" بالاضافة الى ما يقرب من ثلاثة الاف من الجزر الصغيرة مساحة هذه الجزر مجتمعة نحو "977.435 كم2".

\*\* تقع جمهورية أندونيسيا في جنوب شرق آسيا، و تتألف من أرخبيل مائي ضخم يضم حوالي "13 الف" جزيرة و تبلغ مساحتها "9.8" مليون كم2 تقريباً و يصل عدد سكانها بحدود "250" مليون نسمة و يعيش ثلثهم في جزيرة جفنا وهي بذلك تمثل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الكثافة السكانية.

\*\* \* من الدول واسعة المساحة عربياً "السودان" قبل الانفصال عام "2011" وعلى الصعيد الدولي يأتي تسلسها في المرتبة العاشرة بعد الهند والارجنتين مباشرة و مساحتها مليون ميل، وتجاورها ثمانى دول أفريقيا و عربية، ومن الدول الصغيرة المساحة "قطر - البحرين - الكويت".

دول العالم\*\*\*\*. ويضاف الى الأقليم الارضي الأقليم المائي وهو الجزء المجاور لأقليم الدولة الارضي من البحار و المحيطات ويطلق عليه البحر الأقليمي وكذلك مياه البحيرات والأنهار الداخلة في اقليمها وتقوم فكرة البحر الأقليمي على أساس ان سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية من حق كل دولة أن تتولى الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة وتأمينها ضد كل خطر وحماية لمصالحها الأمنية والاقتصادية والملاحية ولا يأتي لها ذلك الا بسيطرتها على مساحة معينة من المياه المتأخمة لسواحلها. بالنسبة لتحديد مدى البحر الأقليمي الذي يعد جزءا من أقليم الدولة، ولم يعد محلا للخلاف بين الدول بعد عقد أتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

أما الأقليم الجوي فإنه يشمل على طبقات الجو التي تعلو أقليم الدولة الأرضي والبحر الأقليمي بحيث تمارس الدولة سلطاتها على ما يقع فوق أقليمها من طبقات الهواء وتنظيم المرور فيها وفقا لمصالحها و متطلبات أمنها و سلامتها و لاتحول هذه السيادة على أقليم الدولة الجوي دون السماح لغيرها من الدول بأستعماله على أساس التبادل وتحقيقا للتعاون في مجالات الطيران وغيرها من الاستخدمات الجوية. وهناك الفضاء الدولي الذي لا يخضع لسيادة اي الدولة، حيث هناك الالف من الاقمار الصناعية والسفن الفضائية تجوب الفضاء الدولي "طبقات الجو العليا" دون ان تثير اي اعتراضات دولية بعكس الحدود البرية. فأن اكثر الصراعات بين الدول هي صراعات حدودية\*، وهي من اكثر الموضوعات المستعصية على الحل دولياً، كالمشكلة الحدودية بين العراق وكلا من الكويت وأيران.

---

\*\*\*\* الاتحاد السوفيتي السابق (8649489كم) وكندا (3851809كم) والولايات المتحدة (2615211كم) والسودان والجزائر مساحة كل منها حوالي مليون ميل مربع، أما الدول الصغيرة مثلا موناكو 1/2 ميل، الفاتيكان 5أميال، جزر المالديف 155 و البحرين 231.

\* هناك أنواع من الحدود، منها الطبيعية كالجبال و الأنهار و البحار، ومنها أصطناعية اقامها الأنسان مثل نقاط الحدود كالاسلاك الشائكة والجران العلامات البحرية، وهناك الحدود الوهمية المثبتة على الخرائط فقط والتي



### المطلب الثالث/ السلطة السياسية:

بعد تواجد الشعب فوق أقليم جغرافي معين يلزم أن تنشأ هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لتحكم الشعب والاشراف عليه ورعاية مصالحه وإدارة الاقليم وحمايته وتنظيمه واستغلال ثرواته. ولايشترط ان تتخذ هذه الهيئة الحاكمة شكلا سياسيا معيناً وإنما يجب ان تبسط سلطانها على الاقليم الذي تحكمه بما لا يسمح بوجود سلطة اخرى منافسة لها اذ لا يشترط لهذه الهيئة الحاكمة ان يكون محيطها قد تم برضا مجموع الشعب او معظمه فكثيرا ما تبسط الحكومة سلطتها عن طريق القوة والردع كما يحدث عند وقوع ثورة أو انقلاب. اما اذا قامت على رضا المحكومين وقبولهم لها ففي هذه الحالة تصبح سلطة قانونية شرعية ومما لاشك فيه ان الرضا بالسلطة والاقتناع بها مسألة مهمة بالنسبة لبقائها وهيمنتها على المحكومين لأن القوة لوحدها لا تحقق دائما الخضوع للسلطة واطاعة اوامرها ولهذا فان السلطة في الحقيقة ترتكز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على ادارة الحاكمين.

ويختلف صاحب السلطة أو مالکها عن يمارسونها اذ ان الدولة هي صاحبة السلطة و مالکتها في حين تتولى الحكومة عن طريق اعضائها ممارسة هذه السلطة بالنيابة عن الدولة. وهي الجهة الوحيدة التي تحتكر القوة العسكرية في الدولة بحيث تجعلها قوة قاهرة تسيطر على ارجاء الدولة. واخيرا فهي الجهة الوحيدة والمخولة بوضع القوانين وتنفيذها لتحقيق<sup>(1)</sup> المصلحة العامة.

وهناك من يذهب الى تقسيم "السلطة السياسية" الى "حكومة" و "سيادة" ويقصدون بالحكومة كل الهيئات والمؤسسات الدستورية والقانونية من تشريعية وتنفيذية وكل

---

تعتمد خطوط العرض والطول، وهناك نوع آخر من الحدود وهو أخطرها وأقصد بها الحدود النفسية عندما ترفض مجموعات العيش مع الآخر داخل البلد الواحد او خارجه لأسباب قومية او دينية او مذهبية او عرقية.

1 د. عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، الدار الجامعية، بيروت، 1984، ص33.

الأشخاص شاغلين ومسيرين تلك المؤسسات الرسمية من أكبر موظفي الدولة كرئيس الدولة.. الى أصغر و أبعد موظف فيها. وقد أستعمل الفقهاء كلمة "الحكومة" في معانٍ مختلفة. فالحكومة بالمعنى الواسع هي ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، و بالتالي يكون المقصود من كلمة "الحكومة نظام الحكم في الدولة، أي كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة العامة وشكل الحكم. ويقصد بالحكومة ايضاً مجموعة الهيئات الحاكمة او المسيرة للدولة\*.

وتستعمل كلمة الحكومة احياناً في معنى ضيق، يقصرها على السلطة التنفيذية وحدها، وتستعمل كلمة "الحكومة" أحياناً للدلالة على الوزارة وخصوصاً في البلاد التي تأخذ بالنظام البرلماني، فأذا قيل أن الحكومة مسؤولة امام البرلمان، فإن كلمة "الحكومة" تنصرف الى معنى "الوزارة" فيكون المقصود أن الوزارة مسؤولة امام البرلمان ورئيس الحكومة في النظام البرلماني يقصد به رئيس الوزراء وهكذا..

اما السيادة، فيراد بها "السلطة العليا المطلقة الشاملة الدائمة التي توجه أوامرها للأخرين ولا تستلم الأمر من أحد، وهي سياسية وقانونية شخصية وأقليمية، حيث يخضع لها كل الأشخاص وفي أي مكان و لايستثنى منها أحد، وهي مرتبطة بالدولة، كما يرتبط مفهوم السيادة بمبدأ المساواة و الذي يعني أن الدولة مهما كانت

---

\* للدولة ثلاثة عناصر: الأرض ، الشعب، و السلطة السياسية "الحكومة و السيادة". وللحكومة ثلاث مهمات التشريع و التنفيذ و القضاء وتسمى سلطات. فالحكومة لا تحل محل الدولة ولكنها يمكن ان تمثلها و الدولة لا يمكن عدها قائمة من دون حكومة، ولكن بإمكانها أن توجدوا و هذا ممكن خلط آخر. أذن أن الدولة تشترط لوجودها وجود الحكومة بوصفها مقوماً من مقوماتها، والهوية تشترط وجود الدولة التي تمثلها تستملك شرعيتها. غير أن سلطات الحكومة تنقسم الى ثلاث ابعاد لكل منها حدود لصلاحياتها التي تؤثر بشكل مباشر على مقوم آخر من مقومات الدولة وهو الشعب. فاعمال الحكومة تتجمع بوضوح في السلطة التنفيذية لأنها بتماس مباشر مع مصالح الناس، فحين تكون متوازنة ترضى الناس، وحين يختل تثير سخط الذي يؤدي بالسلطة التنفيذية لحماية وجودها الى السطو على صلاحيات التشريع و القضاء، فيكون ذلك أيداناً بكره الحكومة وتمني تغييرها، وهذا لايعني بالقدر كره الدولة، قد ندافع عن الحكومة او نبغضها ويشكل هذا الحب او البغض على الدولة فتكون محبة الدولة او بغضها مرتبطة بحب الحكومة او بغضها. وهذا الخلط ممكن فحب الدولة من شروط المعاطفة، ولكن حب الحكومة او بغضها ليس شرطاً للمواطنة، وعليه ليس الدولة هي الحكومة وليست الحكومة هي الدولة.

صغيرة أو ضعيفة لأنها تتمتع بذات الحقوق والواجبات التي تتمتع بها الدول الأخرى بغض النظر عن عدد سكانها أو قوتها العسكرية و الاقتصادية<sup>(1)</sup>. ويرتبط كذلك بمبدأ المساواة في السيادة مبدأ آخر يكتسب أهمية خاصة للدول النامية هو مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية\*.

وعلى صعيد التعامل الدولي، فالسيادة نوعان، سيادة قانونية، وتتجلى بالمساواة أمام القانون الدولي، و المساواة الوظيفية ضمن المنظمات الدولية وفي كافة النشاطات الجماعية في الحياة الدولية<sup>(2)</sup>. والنوع الآخر هو السيادة السياسية أو الفعلية و نعني بها القدرة الفعلية للدولة على ممارسة سيادتها القانونية و بأرادتها الحرة دون الحصول على موافقة الآخرين، وبعبارة أخرى بقدرتها على رفض الامتثال لسلطة خارجية، وتأسيساً على ذلك فأن فكرة السيادة الوطنية كانت وحتى الامس القريب تبدو وكأنها شيء مقدس لا يمكن المساس به وشيء مطلق غير قابل للمساومة. حيث كانت الدولة تمارس سيادتها في عدة ميادين وهي عموماً "السياسية و الاقتصادية والقضائية والاعلامية والعسكرية والامنية" إلا أن التطورات الدولية التي شهدتها العقود الاخيرة من القرن الماضي في ظل ما يعرف (بالعولمة) قد عكست تحولاً جديداً في مدى ممارسة هذه السيادة، حيث كانت مهام الدول السيادية تنطلق من استعمال كامل صلاحياتها وسلطاتها في حكم الشعب الممتد على رقعة جغرافية معينة ذات سيادة وبموجب دستور، وبمناى على أي تدخل خارجي، وهذا هو الدور الطبيعي للدولة، وإذا حصل تعارض بين دولة ما

---

1 ابراهيم احمد شلبي: أصول التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص179.

\* أستطاعت دول العالم الثالث أن تنجح في إصدار ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 39 عام 1974 و الذي ينص على حق الدول في تنظيم أستثماراتها الاجنبية في بلادها و ممارسة سلطاتها وفقاً لقوانينها الوطنية، وحقها في تأمين المصالح الاجنبية او مصادرتها أو نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب.

2 فانز أنجق: المجتمع الدولي المعاصر، جامعة الجزائر، 1978، ص71.

وبين أحد أقطاب العولمة فسرعان ما تقوم دولة العولمة بتطويع تلك الدولة وتوجيه قراراتها السياسية من خلال الإمكانيات المتاحة لها كالموارد البشرية والتفوق التقني والتكنولوجي<sup>1</sup>. وهذا يعني أن سلطة الدولة واختصاصاتها، في ظل العولمة نقلت الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها<sup>2</sup>، بحيث يأخذ السيادة في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول الى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك مما يعني أن السيادة لا تكون لها نفس الأهمية السابقة من الناحية الفعلية فالدول قد تكون ذات سيادة من القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر الى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة. وعليه بات الحديث عن السيادة المطلقة أمراً مشكوكاً فيه، حيث تحولت الدول الى عالم مفتوح و مستباح لا يعرف حدوداً جغرافية ولا قواعد قانونية، ولا ضوابط اقتصادية او سياسية ولا اعلامية و ثقافية ولا حتى فنية.

### المطلب الرابع / الاعتراف الدولي:

المقصود بالاعتراف الدولي هو تسليم الدول القائمة بوجود و قيام الدولة الجديدة، فالاعتراف يأتي لاحقاً وليس سابقاً على قيام الدولة، يأتي الاعتراف بعد أن تتمكن الجماعة من الثبات و الاستقرار في إقليم معين بينهم سلطة سياسية قادرة على فرض أرائها فيأتي الاعتراف بعد ذلك.

<sup>1</sup> محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص136.

<sup>2</sup> احمد مصطفى عمر: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران 2003، ص79.

وقد عرف "معهد القانون الدولي" في "هولندا" عام 1914 الاعتراف بأنه "عمل حر من أعمال السيادة تقر بموجبه دولة او مجموعة دول بوجود الدولة الجديدة وقبولها عضواً في المجتمع الدولي". بعد أن تتوفر الاركان الثلاثة السابقة من شعب و أقليم وسلطة سياسية فإن الدولة الجديدة تقوم ويتحقق وجودها القانوني، وتثبت سيادتها على أقليمها وشعبها ولكي تمارس الدولة الجديدة هذه السيادة على النطاق الدولي، ومباشرة حقوقها و إقامة علاقات مع المجتمع الدولي، يلزم أن تعترف بها دول العالم القائمة حتى تأخذ مكانتها في الجماعة الدولية. ومن الثابت في التعامل الدولي اليوم أن الاعتراف بالدولة لا يعتبر شرطاً من شروط قيامها، وأنه لا يعدو أن يكون أقرار بالامر الواقع الذي نتج عن توافر أركان قيام الدولة من جانب الدول التي أعلنت أعرافها، وليس له صفة أنشائية.

كما أن الاعتراف لا يكسب الدولة الشخصية القانونية ولا تمنحها حقوقها، وإنما هو بمثابة شهادة ميلاد لهذه الدولة الجديدة يسمح لها بممارسة هذه الحقوق في المحيط الدولي<sup>(1)</sup>. مع الدول التي أعرفت بها فقط، وهذا يعني أن الاعتراف الدولي يسمح للدولة الجديدة بفتح نافذة تطل لها على العالم الخارجي لتبشر علاقتها الدولية مع الدول التي أعرفت بها.

وبناء على ذلك، فإن الامتناع عن الاعتراف بدولة جديدة من جانب الدول القائمة لا يحول دون تمتعها بشخصيتها القانونية الدولية و ما ترتبه من حقوق، وكل ما ينتج عن هذا الامتناع هو أعاقه مباشرة لحقوقها نظراً لعدم قيام علاقات سياسية بينها و بين الدول الممتنعة عن الاعتراف.

---

1 عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، الدار الجماعية، بيروت، 1984، ص38.

ولمعرفة المزيد عن الاعتراف الدولي يرجى الاطلاع على: على صادق أبوهيف: القانون الدولي العام.

شما الدين الوكيل: الموجز في المدخل لدراسة القانون. و صادق سلطان: أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية.

ويختلف الاعتراف بالدولة عن الاعتراف بالحكومة، و الاعتراف بالحكومة يشار كلما تألفت حكومة جديدة بطريقة غير قانونية او بوسائل العنف او القوة سواء سميت انقلاباً او ثورة. وفي جميع هذه الاحوال يصبح الاعتراف بالحكم الجديد من جانب الدول الأخرى امراً ضرورياً حتى تستمر العلاقات بين الدولة التي حدث فيها التغيير و الدول القائمة. وعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة لا يؤثر في شخصيتها الدولية ولا في عضويتها في الجماعة الدولية، إذ أن التغييرات الداخلية لأشأن لها بمركز الدولة الخارجي.

**المبحث الثاني:**

**أصل الدولة**

أن أصل الدولة يختلط دائماً مع نشأة السلطة السياسية وأساسها وإذا كان بالامكان التمييز بينهما من الناحية النظرية على أساس ان البحث في نشأة السلطة السياسية له طابع قانوني يهدف الى تحديد أساس خضوع المحكومين للحكام وان دراسة أصل نشأة الدولة تتميز بالطابع التاريخي و الاجتماعي فإن هذا التمييز عسير من الناحية العملية. وينتج عن ذلك، ان دراسة النظريات المختلفة التي قيلت في أصل نشأة الدولة تعتبر في الوقت نفسه بحثاً في الاساس الذي تستند اليه السلطة السياسية فيها<sup>(1)</sup>. وعلى أية حال فإن النظريات التي قيلت عن نشأة الدولة و أساس السلطة السياسية فيها لا يخرج بعضها عن ان تكون نظريات تبدأ من فرضية معينة غير قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات غيبية، في حين ان بعضها الآخر يبدأ من مقولة قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات علمية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الأول/ النظرية الدينية:

تذهب هذه النظرية في تفسير اصل الدولة مذهباً دينياً وغيبياً، أي أنها تنسب مصدر السلطة الى الآله الخالق وتبعاً لهذا الأتجاه فإن السلطة مصدرها الله فهو يختار من يشاء لممارستها ومادام الحاكم يستمد سلطته من مصدر الهي، فهو أذن أسمى من الطبقة البشرية ولا يمكن اخضاع سلطته وأراداته لأية سلطة او ارادة من جانب المحكومين طالما ان الحاكم، حسب هذه الافكار منفذاً للمشية الإلهية، بمعنى اخر ان الدولة هي من خلق الله وصنعه\* و النظرية الدينية لأصل الدولة اتخذت تسميات عدة من قبل، "المذاهب الدينية، والنظرية السماوية، أو النشأة

1 ثروت بدوي: النظم السياسية، ج1، النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية، 1970، ص92.

2 يحي الجمل: الانظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، ص54.

\* ان هذه النظرية لم يقل بها دين من الاديان السماوية الكبرى وهناك من قال بأنها اجتهادات وتفسيرات دينية خاصة باصحابها، علماً بأن تسمية هذه النظرية بالدينية يلقي معارضة بعض الفقهاء على اساس انه من الخطأ نسبة هذه النظرية الى الدين مادامت الاديان السماوية لم تقل بها.

المقدسة للدولة". وتجمع الطروحات الدينية لأصل الدولة صفة مشتركة وهي أنها جميعها تفسر السلطة السياسية في الدولة و تبرر مشروعيتها بالاستناد على قوة أعلى من قوة البشر وهي "الله". والله هو الذي خلق ظاهرة السلطة و أختار قادتها بارادته وبممارسة هذه السلطة، والغرض من هذا الاختيار هو دفع الفوضى بين الناس.

وقد صورت الكتب الدينية القديمة و منذ عهد بعيد، بأن أصل الدولة ونشأتها راجعين الى أصل ديني مباشر و أن حكومتها هي حكومة دينية بطبيعتها، فالحضارات الشرقية القديمة كان الحكام يسيطرون على جميع شؤون رعيتهم على أساس ديني قلما عارضوه في ذلك، والامر نفسه ينسحب على الديانات السماوية وهنا يجب الإشارة في الديانات السماوية تتحدث عن نشأة السلطة وليس أصل الدولة. فالديانة اليهودية نظرت الى الله على أنه منشأ السلطة و يمنحها للملوك و ينزعها منهم، والامر ذاته في الديانة المسيحية، حيث ظلت الفكرة الدينية للدولة سائدة وبالذات في العصور الوسطى. كما تمسك بعض فقهاء المسلمين بقداسة السلطة وضرورة طاعة السلطة والسلطان أستناداً لقولة تعالى " و أطيعوا أولي الامر منكم" ويستمر الامر قائماً، عليكم الطاعة وعلى الله الحساب(\*\*).

واخذت النظرية الدينية شكلين مثاليين: الشكل الاول كان فيه مصدر السلطة الاله مباشرة "La doctrine du dorit divin surnaturel" وهذه النظرية تؤكد ان الاله هو الذي يختار الحكام بنفسه ويزودهم بالسلطات اللازمة لأدارة شؤون البشر وقد كانت هذه النظرية تتفق مع الملكيات المطلقة في الغرب. فقد ذهب "جيمس الاول في انكلترا عام 1609" بالقول : "أن الملوك يجلسون على عروش الاله في الارض". وسرعان ماهوت هذه النظرية بعد الثورة الفرنسية ولكنها عادت بالظهور في الغرب من جديد في القرن الواحد و العشرين عندما أعلن الرئيس

---

(\*\*) والإمامة عند المسلمين هو تولي السلطة التي كانت للنبي دون استثناء، وهي بهذا المعنى منصب إلهي، تماماً كالنبوة... ولذا تسمى بخلافة النبي، وتجب طاعة الإمام على الأمة كافة كما تجب خاتمة النبي.



الامريكي "جورج بوش" بالقول: "أني أصلى لكي أكون رسولاً جيداً لأرادته.."<sup>(1)</sup>\*. أما في الشرق القديم، فقد كانت الفكرة التي جاھرت بها جميع دول الشرق، من أكد وبابل وصولاً لمصر الفرعونية و ملخصها بأن "الملك هو ابن الالهة او هو الالهة نفسه، أو على الأقل شخص يحل فيه الاله"\*\*\*.

فقد ذهب الخلفاء العباسيون في الاتجاه ذاته نتيجة ايماء المتزلفين التي جاءت متطابقة لرغبة بعض الخلفاء، فقد ذهبوا بالقول، بأن الخليفة ظل الله في الارض حقاً، له الامر وعلى رعاياه الطاعة، فإن عصوا فهم زنادقة ملحدون يلعنهم الله و يلعنهم الناس\*\*\*.

اما الشكل الثاني فيعتمد على الالهة كمصدر غير مباشر للسلطة "La doctrine du droit divin providentie" فالالهة باعتبارهم يسيرون العالم يتدخلون بأسلوب غير مباشر في اختيار الحكام عن طريق الشعب، فالشعب هو الذي يختار الحاكم، غير ان هذه العملية من صنع الالهة ولاشك ان الشكل الثاني أي "الحق الالهي غير المباشر" اكثر ديمقراطية من الشكل الاول "الحق الالهي المباشر" غير ان نظرية الحق الالهي المباشر تصطدم بعقبة اساسية وهي حالة اختلاف الحاكم و المحكومين في الرأي وفي العقيدة وفي طريقة سير الحكم أن أي

---

1 على عبد الأمير علاوي: مصدر سابق، ص15.

\* يقول الرئيس الامريكي "جورج بوش" في مناسبة أخرى وهو يتخذ قراره بغزو العراق في 2003 بالقول: "ثمة أب أعلى أناشده".

\*\* فملك اكد "سرجون الاول" يقول: "أن الاله عشستار أختارتنني لكي اكون ملكاً فأصبحت كذلك". وملك بابل حمورابي يردد: "لقد عينني الاله لكي أجعل العدل يسود الناس..". أما "بنوخذنصر" فأدعى "أنه من نسل الهة مردوك كبير اله بابل".

\*\*\* أما الشرق الاسلامي فالأمثلة عديدة، منها قول المنصور "أنا سلطان الله في أرضه..". ولهذا لم يجد الشاعر "أبن هاني الاندلسي 938-937 م" بعد ذلك اي حرج في أن يقول للخليفة الفاطمي المعز لدين الله: ما شئت لا ماشاءت الاقذار فاحكم فأنت الواحد القهار

وجاء أحد الشعراء الى الرشيد يمدحه. فقال يخاطبه: ".كأنك من بعد الرسول رسول". و وصفوا المتوكل على الله بأنه: "ظل الله الممدود بينه و بين خلقه".

خلاف بين الحاكم والمحكومين سيؤدي الى سيطرة رأي الحكام وضرورة سكوت المحكومين وهو ما لا تحتمله المجتمعات الحديثة، والتي اتجهت جميعها الى تجريد السلطة من طبيعتها الالهية الدينية.

### المطلب الثاني/ نظرية القوة:

يؤكد انصار هذه النظرية على ان الدولة تكونت بواسطة القهر والقوة وسيطرت القوي على الضعيف\* ويستشهدون بسيطرة القبائل القوية على القبائل الضعيفة في الماضي كدليل واضح لعنصر القوة في نشأة الدولة، هذا ما يذهب اليه "أبن خلدون" بالقول بأن أجيال البدو هم في رأيه القوة المحركة في التاريخ. الرامية الى الخروج من حياة الشظف الى حياة الترف تغزو البلدان و تقيم الدويلات وتشيد الحضارة، ولكنها ما أن تعتاد على حياة المدن وما تفعله الحضارة و عصبيتها فيخرج جيل قوي جديد من البادية يزيل الدولة القديمة و يبني على أنقاضها دولة جديدة<sup>(1)</sup>. نخلص من ذلك بأن هذه النظرية تقوم على الايمان بفكرة البقاء للأصلح "Survival for the fittest" وتعتمد في تفسيرها لنشأة الدولة عن أن الحياة قبل نشأة المجتمعات كانت تخضع "لقانون الغاية" فكانت الاسرة الصغيرة لا تستطيع الحياة بدون القوة و العنف و الغلبة و لتستمر في البقاء و الحياة كان لزاما على الاسرة أن تدخل في صراع مع الآخرين، وحينما يتم انتصار اسرة قوية على أسرة

---

\* يقول مكيا فيلي: "أن من الصعب ان يكون الامير مهيباً و محبوباً في آن واحد. ولو خيرت بين ان تكون مهيباً و مكروهاً او تكون محتقراً محبوباً فالاسلم أن تختار المهابة بدلاً من المحبة.. فالناس لا يتورعون أن يؤذوا المحبوب، ولكنهم لا يقدمون على اذياء المهيب. فالحب عاطفة.. لا تلبث أن تخمد إذا نالت مرماها. أما المهابة فيسندها خوف العقوبة وهذا أمر لا مفر منه".

الشاعر العربي ينشد و يقول:

ومن لم يذ عن حوضه بسلاحه يهزم ومن لا يظلم الناس يظلم

1 نقلاً عن عبدالرزاق مسلم المساجد: مذاهب و مفاهيم في الفلسفة و الاجتماع، بيروت، بدون تاريخ، ص116.

ضعيفة فأن الأسرة الضعيفة اما ان تختفي من الوجود او ان تنضم الى الاسرة القوية و تخضع لها و بأنضمام أكثر من اسرة ضعيفة الى اسرة قوية، تزداد الاسرة القوية قوة، و تتسع لتصبح عشيرة و يترتب على صراع العشائر منشأة القبلية، ونتيجة صراع القبائل تكون الدولة<sup>(1)</sup>. هذا ما يؤكد "دكي" بالقول الى ان الدولة واقعة تاريخية بواسطتها توجد مجموعة من الناس صغر او كبر عددها في وضع تستطيع معه ان تفرض ارادتها بواسطة القهر المادي على سائر افراد المجتمع\* . وهكذا فان الدولة تعتبر نتيجة لمظاهر القوة "قوائم التاريخ دائماً تتشابه وهي أن الاقوياء يفرضون ارادتهم على الضعفاء". ولكن "دكي" يشير بأن هذه الظاهرة ليست بالضرورة تتمثل في القوة الوحشية ولكن هناك عناصر اخرى من القوة المتمثلة في السلطة الدينية\*\* او القوة الاقتصادية ونتيجة التطور الطويل فان صورة القهر البدائي الذي يعتمد على الحديد والنار يمكن ان تتحول الى نوع من اذعان المحكومين للحاكمين نتيجة لما يقوم به هؤلاء من خدمات ولما قد تتمثل فيهم من معايير اخلاقية او دينية<sup>(2)</sup>. او تعود الى حكمة المنتصر وحنكته ودهائه السياسي<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثالث/ نظرية الأسرة:

1 محمود اسماعيل محمد: مصدر سابق، ص78.

\* كما يذهب مكيايلي صاحب الواقعية السياسية "... ثمة كثيرون يتحدثون عما لبعض الناس من حق في تاج من التيجان، فأى حق كان لقيصر في تنصيب الامبراطور؟ أن القوة هي التي تنصب الملوك اولاً، وبعندئذ اكدت القوانين حقوقهم الى أبعد الحدود، وخاصة عندما كانت تكتب بالدم".

\*\* فعندما قدم الخليفة الاموي معاوية بن سفيان الى المدينة عام الجماعة تلقاه رجال قريش فقالوا: "الحمد لله الذي أعز نصرنا، و أعلى كعبك و لكنه لم يرد عليهم حتى صعد المنبر فقال، وأما بعد فأني والله ما وليتها.. بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتي، ولكني جالتكم بسيفي هذا مجالدة..". العقد الفريد لابن عبدبره، المجلد السابع، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ص170.

2 Duguit: Traite' de droit constionnel 3 eme ed 1957, p542.

3 د. محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص72.

يؤمن رواد هذه النظرية بأن الدولة ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الانساني جاءت نتيجة تطور تاريخي اجتماعي طويل ويرجع انصار هذه النظرية أصل الدولة الى الصورة الصغيرة للدولة\* إذا نمت الاسرة اصبحت عائلة ومن ثم نمت وتطورت وباجتماع بضعة عائلات تكونت العشيرة ثم اتسعت العشيرة الى عشائر عدة ادى اجتماعها الى تكوين القبيلة التي اتسعت الى قبائل عدة وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الارض تكونت القرية ثم نمت هذه القرية وانقسمت الى قرى عديدة ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض تكونت المدينة ومن اجتماع هذه المدن تكونت الدولة. والسيرورة ذاتها طالت سلطة رئيس الدولة، والاخيرة تعود في أصلها الى رب الاسره ثم رئيس العشيرة وبعدها رئيس القبيلة ومنها وأخيراً رئيس الدولة، أي ان سلطة الهيئة الحاكمة في الدولة انما ترجع الى السلطة الأبوية. في حين تاريخياً لم يكن لرب الاسرة من سلطة على افرادها<sup>(1)</sup>. لم يكن هذا العيب الوحيد لهذه النظرية، فأنها ابتدأت كذلك بداية غير صحيحة بأستتادها الى ان الاسرة التي لم تكن هي بداية الحياة الأنسانية وانما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لاتكون الاسرة هي الخلية الاولى فيها ولكن على الرغم من الاحتجاج بهذه

---

\* بعيداً عن التاريخ ظاهرة دولة الاسرة قد سادت أغلبية البلدان العربية خلال القرن العشرين أسرة حاكمة في أكثر من دولة عربية، فقد حكمت أسرة "محمد علي" على مصر حتى عام 1952 والعائلة الهاشمية 1921-1958 في العراق وكانت قبل ذلك تحكم الحجاز و ما زالت تحكم "الاردن" الذي سمي بأسمها، كما سادت أسر حاكمة في تونس حتى عام 1956 واليمن عام 1962 وليبيا الادريسية حتى عام 1969 في حين توارثت العائلة العلوية في المغرب الحكم منذ عام 1664 ولحد الان. والحال نفسه ينطبق على أسرة آل سعود و التي سميت أربع أخماس الجزيرة بأسمها. وكذلك أسرة ال الصباح في الكويت، و آل خليفة في البحرين، و آل ثاني في قطر وآل سعيد في عمان و آل نهيان في أبوظبي و آل مكتوم في دبي و آل القاسمي في الشارقة، وكما حكمت دول عربية أخرى لمدد متفرقة عائلات نافذة كما هو الحال في سوريا إذ تنافست على السلطة فيها حتى نهاية الاربعينات عائلات "العظم و الاتاسي و البرازي والجابري والقديسي والعسلي، وغيرها ولازالت بعض العائلات تتوارث المجد السياسي و الثروة في لبنان ومنها عوائل "أرسلان وجنبلاط وحمادة والاسعد والخازن وفرنجية والجميل والحريري وغيرها".

1 د.محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص72.

الحجة الا انه من المؤكد ان الاسرة تمثل احد حلقات تطور الحياة الانسانية والاجتماعية وان اختلفت سلطة الاب على العائلة عن السلطة السياسية في الدولة.

### المطلب الرابع/ نظريات العقد الاجتماعي:

ان محور هذه النظريات كما يذهب بعض الفقهاء يدور في نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في العصور القديمة عند اليونان و الرومان، فأن هذه النظريات بتبويبها الحالي وبما تضمنته من مفاهيم ديمقراطية و سياسية متعلقة بالسلطة و ممارستها و الافراد و حقوقهم، أنما ترجع الى القرن "السادس عشر"، والتي ساهم في صياغتها و ابراز مضمونها كل من هوبز "Hobbes" ولوك "Lock" و روسو "Rousseau" وتتركز أفكار الفلاسفة الثلاثة حول حياة الافراد الفطرية و البدائية والتي لم تستطع قوانينها تنظيم ما يستجد في هذه الحياة من علاقات أنسانية مما دعت الافراد الى التفكير بترك هذه الحياة وتكوين مجتمع سياسي ينظم لهم جوانب الحياة المختلفة ويكفل لهم الاستقرار الدائم. مما دفعهم الى أبرام عقد اجتماعي نشأت بمقتضاه السلطة الحاكمة، كما تعد نظرية التطور التاريخي لاصل الدولة أحدث النظريات التي بحثت في أصل الدولة.

وتأسيساً على ذلك فأن نظريات العقد الاجتماعي تشترك بثلاث فرضيات، الاولى "حالة الفطرة الاولى" أي الحياة البدائية الاولى التي عرفها الإنسان وعاش في ظلها قبل قيام الدولة. و الفرضية الثانية هي "العقد الاجتماعي" وهو اتفاق قانوني جماعي ملزم ولغرض التمييز بينه و بين العقد الفردي "الشخصي" أطلق عليه "بالعقد الاجتماعي"، أما الفرضية الثالثة هي "قيام الدولة" وهي ثمرة ابرام العقد الاجتماعي وفي اعتقادنا أن النظريات التي تعارف على تسميتها بنظريات أصل الدولة وعلى رأسها نظريات العقد الاجتماعي تتحدث عن "أصل السلطة" وكيفية نشأتها وكيف استخدمت شرعيتها ولا تتحدث عن "أصل الدولة" ولكن هكذا ذهب

الأغلب الاعم من الكتاب على أدراج كل النظريات التي تبحث في أصل السلطة تحت عنوان "أصل الدولة" بما فيها نظرية التطور التاريخي.

### اولاً/ هوبز (1679-1588) Hobbes

"مادام كل فرد يريد أمنه فلا بد من

سلطة قوية تمنع الأنسان أن يكون

ذنباً لاخية الأنسان" هوبز

عاش "توماس هوبز" في مرحلة تاريخية صاخبة في حياة انكلترا وذلك لأحتدام الصراع بين البرلمان بزعامة "كرومويل" و"اسرة ستيورات" وكان طبيعيا ان يكون "هوبز" مدافعا عن الملكية والحكم المطلق للملوك اذ كانت علاقته بالاسرة المالكة قوية و خاصة "الملك شارل الثاني" الذي تولى العرش فيما بعد عام "1660"<sup>(1)</sup>. يبدأ "هوبز" بالحديث عن العقد الاجتماعي بوصف حالة الفطرة فى أطار من العنف والصراع بين الافراد وفي جو من البؤس والشقاء و التعرض لمخاطر سيطرة القوي على الضعيف فانعدم الأمن وضاعت الحرية ويرجع "هوبز" السبب في ذلك الى أنانية الانسان وحبه لذاته فهو لايسعى الا لتحقيق مصالحه وما كان امام الافراد خيار للخروج من هذه الفوضى والاضطراب الا بأبرام "عقد اجتماعي" يتيح لهم العيش بسلام ويرى "هوبز" ان العقد قد تم بين الافراد وان الحاكم لم يكن طرفا فيه لأنه لم يكن قد اكتسب هذه الصفة بعد حيث اتفق الافراد فيما بينهم على العيش معا في سلام تحت سيطرة واحد منهم يتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة مقابل التنازل عن جميع ما يتمتعون به من حقوق طبيعية، فالحاكم لم يشترك في العقد وانما قام الافراد باختيارهم وتنازلوا له عن كل حقوقهم

---

1 أشهر مؤلفات هوبز هي: 1- الطبيعة البشرية او الاصول الاساسية للسياسة. 2- الهيئة السياسية أو أصول القانون. 3- المبادئ الفلسفية المتعلقة بالحكومة و المجتمع. 4- اللويثان. وقد ترجم الالياذة و الاوديسسة "لهوميروس".

لكي يتولى ادارة شؤونهم وحماية ارواحهم وتوفير حياة الاستقرار والأمن لهم. وعليه ليس للأفراد ان يطالبوا بأية مطالب او ان يشقوا عصا الطاعة عليه لأنهم قد تنازلوا له من قبل عن جميع حقوقهم فهو لا يخضع اذن لأية مساءلة او محاسبة<sup>(1)</sup>. ومن الواضح بان هدف هوبز السياسي هو تبرير لسلطة الحاكم المطلق وتأييداً لسلطة آل (ستيوارت) المطلقة في انكلترا، وبأجماع الكتاب فأن هوبز كان أبرز الدعاة لسلطة الحاكم المطلقة<sup>(2)</sup>.

### الثانياً/ جون لوك (Lock (1632-1704)

"مجتمع بغير سلطة لا يعد دولة، فأن وجود سلطة يحيل ذلك المجتمع الطبيعي الى مجتمع سياسي او الى دولة"  
"لوك"

ينتسب "جون لوك" الى عائلة انكليزية بروتستانتية متدينة، مما دفع والده الذي كان يعمل محامياً الى حثه الى دراسة الفلسفة و الدين. لكنه مالبت أن عزف عن ذلك ليدرس الطب في جامعة "اكسفورد" ليتخرج طبيباً عام "1675". لم يكتف لوك بما أطلع عليه خلال دراسته للفلسفة و الطب، بل كانت له اطلاعات واسعة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تبلورت كلها في مؤلفاته التي تشرح رأيه وتعبّر عن نظريته الاصلاحية و محاربتة للحكم المطلق<sup>(3)</sup>.

---

1 Jean Jecues Cheavelliir: Iss Grandes oeuvres politiques, 3e ed p63 .

2 Durdean: Traite de Science politique, T II p.43.

3 فؤاد العطار: النظم السياسية و القانون الدستوري، دار النهضة العربية، 1973، ص112.  
أهم مؤلفات جون لوك:

(Tow treaties of civil Government), (A letter for toleration), (An essay concerning human understanding).

يصور "لوك" المرحلة البدائية الاولى بأنها قد تميزت بالتضامن الاجتماعي بين الافراد وهم في حالة الفطرة الاولى كان الجميع يعيشون احراراً متساوين في ظل القانون الطبيعي الذي يمنع عدوان بعضهم ضد بعض وكان الناس يعيشون في ظل مجتمع طبيعي يتمتع بشيء غير قليل من الأمن والحرية والمساواة و روح التسامح<sup>(1)</sup>.

ولكن الناس رغبوا في صورة افضل واحسن لحياتهم ورأوا ان الصورة المطلوبة تتحقق بانتقال المجتمع الطبيعي الى مجتمع منظم، أي من مجتمع بغير سلطة الى مجتمع فيه سلطة فإن مجتمع بغير سلطة لا يعد دولة، فإن وجود السلطة يحيل ذلك المجتمع الطبيعي الى مجتمع سياسي أو الى دولة<sup>(2)</sup>. وعليه اتفق الافراد على تحقيق ذلك يقول "لوك" كان للأفراد الكثير من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها في حالتهم الفطرية، فأنهم عند دخولهم المجتمع المنظم لن يتنازلوا عن هذه الحقوق كافة و انما جزء من حقوقهم بالقدر اللازم الذي يسمح بأقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد. ويحتفظون لأنفسهم بالجزء الآخر من حقوقهم الذي لا يمكن لأية سلطة من السلطات المساس به، و من ذلك حق الملكية الخاصة مثلاً، فكان الجزء المتنازل عنه ضرورة لازمة لإقامة السلطات العامة وهو في قدره يوازي ويساوي فقط اقامة هذه السلطة في المجتمع الجديد.

ولما كان اطراف العقد برأي "لوك" هم الافراد والهيئة الحاكمة فأن ذلك يؤدي الى تقرير الالتزامات المتبادلة من قبل الطرفين الحاكم والافراد<sup>(3)</sup>.

وقد وجدت الدولة برأي "لوك" لصيانة الحقوق الفردية، والحريات العامة والملكية الخاصة. وقد أنشئت لهذه الغاية ثلاث سلطات هي "التشريعية" و"التنفيذية" والتي تشمل القضائية ثم السلطة "الاتحادية" وهي المسؤولة عن الشؤون الخارجية للدولة.

---

1 جون لوك: رسالة في التسامح، ترجمة عبدالرحمن بدوي، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2007.

2 يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص80.

3 د. محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص67.



وأكد على فصل تلك السلطات كي لا يؤدي دمجها خاصة السلطتين "التشريعية والتنفيذية" الى الاستبداد وأعطى أهمية خاصة للسلطة التشريعية دون السلطات الأخرى لأن الشعب قد فوض سلطته لها. وقد ركز "لوك" على الفرد وصيانة حقوقه وحرياته كما طالب بضرورة احترام رأي الشعب واعتبره مصدر السلطة وعليه يكون "لوك" اول المنادين بالنظم الديمقراطية والمطالبين بالحد من تدخل الحكومة في حياة الافراد وحقوقهم الطبيعية<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً/ جان جاك روسو \* J.J. Rousseau

1 نظام بركات، عثمان الرواف، محمد حلوة: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص107.  
\* لقد ولد في جنيف 1712 ولم ينتظم في أي مدرسة وهجره والده في سن العاشرة، ومنذ ذلك الوقت عاش مشرداً عمل في اماكن كثيرة و مهن مختلفة، وبقي سنين طويلة بدون عمل فاحترف القراءة. وفي عام 1749 قرأ اعلاناً عن جائزة لمن يكتب أفضل بحث في "هل تفسد العلوم الفنون و الاخلاق ام تنقيها". فكتبه عام 1750 وحصل على الجائزة الاولى و بدأ نجمة بالصعود أعني أشتهر فكرياً لأنه ظل طول حياته لايعبأ بالجانب المادى للحياة لأنه قرر "أن يبقى فقيراً" ونفذ قراره. نشر كتابه "العقد الاجتماعي" عام 1762 فأصبح مطارداً حتى من وطنه جنيف التي أحرقت كتبه فرد عليها بالتنازل عن جنسيته.

"أسوء عبودية هي في أنه يجب أن  
نخفي ما بأنفسنا و نظهر ما ليس  
فينا"

روسو

طرح "جان جاك روسو" سؤالاً محدوداً في بداية مؤلفه الذائع الصيت "العقد الاجتماعي" هو "لقد ولد الإنسان حراً يبدو أنه أصبح مكبلاً بالأغلال فكيف حدث هذا التغيير"<sup>(1)</sup>. وبعد هذا أخذ "روسو" بعرض نظريته عن العقد الاجتماعي فبدأ بوصف حالة الفطرة بأن الإنسان كان فيها يتمتع بالحرية والاستقلال فأن تعدد المصالح الفردية و تضاربها قد يؤدي الى تعرض حقوق الفرد وحرية للخطر لذلك عمل الافراد على ترك حياة العزلة التي كان يحياها الافراد البدائيون غير الخاضعين لأية سلطة عليهم والدخول في مجتمع منظم حفاظاً لحقوقهم وصيانة لحياتهم التي يتمتعون بها في المجتمع الفطري البدائي وكى ينعم الفرد بحياة منظمة يسود فيها العدل والفضيلة<sup>(2)</sup>. وعليه قرر الافراد ترك حالة الطبيعة تلك وذلك عن طريق توقيع عقد فيما بينهم تخلوا فيه عن حقوقهم وحياتهم للمجموع وليس لفرد معين وذلك من أجل حماية هذه الحقوق والحريات وحماية الاستقرار الجماعي وقد نشأ عن هذا التنازل أرادة جماعية هي التي تسمى "الارادة العامة" التي لايمكن التنازل عنها فكأن الأفراد لم يتنازلوا عن كافة حقوقهم وحياتهم الطبيعية الاولى عند دخولهم المجتمع المنظم مقابل تقرير السلطة العامة لهم الحقوق والحريات الفردية بأعتبارهم من افراد المجتمع الجديد. فكل ما فعلوه الافراد هو استبدال الحقوق و الحريات الطبيعية بحقوق و حريات قانونية و مدنية. بحيث تضمن هذه السلطة المساواة بين الأفراد في هذا الخصوص اي الحماية الكاملة

---

أهم مؤلفاته: "أعترافات"، "أصل التفاوت بين الناس"، "إميل"، "العقد الاجتماعي".

1 Jean Jacques Rouss ERU: Le Contrat , paris, LiH, Liver II. Ch. 1 et II.

2 محسن خليل: النظم السياسية، مصدر سابق، ص70

للحقوق والحريات الجديدة وهكذا تسود المساواة والحرية والعدالة في المجتمع المنظم الجديد ويصبح الفرد أحسن حالاً من حالته البدائية التي تسبق إبرام العقد<sup>(1)</sup>. وبذلك تجتمع شروط العقد كلا في شرط واحد هو التنازل الكامل من كل عضو عن كل حقوقه للجماعة ولأن كل واحد سيعطي كل حقوقه فإن الجميع يصبحون في وضع متساو ويلزم ان يكون التنازل بدون تحفظ حتى يتم الاتحاد في أكمل صورة. علماً بأن "روسو" قد ميز بين مفهوم الارادات وبين مفهوم الارادة العامة وذلك منعاً لظلم الاكثرية للأقلية، بحيث لو أن أغلبية أعضاء البرلمان أتخذوا قانوناً فيه تمييز بين حقوق الناس على أساس لونهم أو مذهبهم أو دينهم فإن هذا القانون و أن كان يمثل أغلبية الارادات لكنه لا يمثل الارادة العامة للمجموع لأنه يتضمن تمييزاً بين المواطنين. وطبقاً لفكرة "روسو" هذه فإن خلو القانون من التمييز هو معيار صحة القانون وعدالته ولا يكون قانوناً ظالماً. وعليه فإنه لو أتخذ قانوناً من قبل الاغلبية يحرم بعض المواطنين شيئاً من حقوقهم فيعد القانون باطلاً لأنه تصادم مع الارادة العامة للمجموع التي هي أساس لزوم القانون. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان "روسو" من مناصري و مؤيدي نظام الحكم الديمقراطي المباشر حيث السلطة فيه مطلقة للأرادة العامة.

في ختام الحديث عن نظريات العقد الاجتماعي نشير الى أن هذه النظريات لم تكن تبحث عن أصل الدولة وأسباب قيامها. بقدر ما كانت تهدف في الواقع الى بيان شرعية السلطة أولاً و بيان أن السلطة التي لا تستند الى ارادة الشعب تصبح غير شرعية. وقد عرجت على حقيقة أساسية وهي أن الدولة يجب أن تقوم على أساس موافقة المحكومين، ولذلك كانت هذه النظريات من العوامل التي ساعدت على تطور النظام الديمقراطي و أصبحت فيما بعد أساساً للديمقراطية الحديثة.

---

1 نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص 108.

## المطلب الخامس/ نظرية التطور التاريخي:

ليس هناك عاملاً واحداً بموجبه قامت الدولة وإنما يرجع أصل نشأتها حسب مفهوم هذه النظرية إلى مجموعة عوامل مختلفة تفاعلت على مر الزمن حتى نشأت أي أنها لم تظهر فجأة وبناءً على عامل واحد معين، كالقوة أو الأسرة، أو اتفاقاً بين الأفراد مثلاً، وإنما يعود أصلها لعوامل متنوعة من القوة الاقتصادية والمادية وإلى عوامل دينية ولغوية وعقائدية وتختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى فقد تزايدت أهمية بعضها بالنسبة لدولة معينة وتقل بالنسبة لدولة أخرى. ويمكن تلخيص مفهوم هذه النظرية إلى أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الأفراد للتعايش معاً. ويكمن أرجاع أصل نشأتها إلى عامل القرابة أولاً وإلى وجود المجتمع، والمجتمع بدوره هو الذي أوجد الدولة. حيث لعبت روابط القرابة دوراً في تدعيم مشاعر الوحدة والتضامن بين الناس. تلك المشاعر التي تعد أساس الحياة السياسية.

أما العامل الثاني، فهو عامل الدين، فقد عملت الصورة الأولى للحياة الدينية على تقوية روابط التضامن الاجتماعي بين الشعوب البدائية والقبلية، حيث كان الدين عاملاً أساسياً من عوامل الضبط في هذه المجتمعات، والحق أنه لم يكن توجد عند البدائيين تفرقة بين الدين والسياسة.

و الأنشطة الاقتصادية تعد عاملاً آخر، أسهم في إيجاد أشكال مختلفة للملكية تلك الملكية التي كانت سبباً في الاستقرار والإقامة في الحياة الاجتماعية والتي تمخضت بظهور الدولة.

وأخيراً يأتي الوعي السياسي، ويقصد به الوعي الجمعي بوجود مصالح مشتركة تربط الجماعة بعضها ببعض، والحاجة إلى إيجاد التنظيمات التي تحقق تلك المصالح وتدافع عنها يعد عاملاً رئيسياً في بناء الدولة، بل أن التنظيمات السياسية قد نشأت نتيجة لمثل هذا الوعي في معظم الحالات، وقد تطور الأمر

بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها وقبضت على ناصية الامور فيها. ونظرا لتعدد وتنوع العوامل المادية والاقتصادية والتاريخية والعقائدية، والدينية لأختلاف النظام السياسي وشكل الحكومة في كل دولة من الدول بحيث أصبح من المتعذر تكييف نشأة الدولة تكييفاً قانونياً وبالتالي يصعب وضع نظرية عامة واحدة محددة لبيان أصل الدولة بصفة عامة<sup>(1)</sup>، طرحوا نظرية التطور التاريخي.

### المبحث الثالث

### تطور وظائف الدولة

---

1 لمعرفة المزيد: يراجع: د. عبدالغني بسيوني: النظم السياسية. و د. محسن خليل: النظم السياسية. و د. براهيم درويش: الدولة

ما وجدت الدولة الا لغاية تسعى للوصول لها وهدف تعمل على تحقيقه فهي بدأت حارسه ومن ثم مالكة وأخيرا متدخلة. في هذا المبحث ندرس وظيفتها في سياقها التاريخي اولا ومن ثم نعرض لوظيفتها في ظل الفكر الليبرالي والاشتراكي.

### المطلب الأول/ تطور وظائف الدولة حتى قيام الدولة القومية

كان الاوائل من الكتاب يعدون الدولة بوجه عام أعلى غاية للحياة الانسانية وهدفا مقصودا لذاته وقد اسهم الاعتقاد باصلها السماوي المقدس لتبرير وجودها وسلطتها. ولهذا فقد أهملوا تماما مبدأ حرية الفرد ولم يعيروه ادنى اهتمام والسبب في ذلك هو غياب فكرة التمييز بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع فهي في حقيقة الامر لم تكن موجودة اصلا وعلى العكس فقد عظموا ومجدوا الدولة ووجودها فقد أكد كل من "أفلاطون وأرسطو" على ان افضل حياة للفرد لا يمكن الحصول عليها الا في ظل الدولة وأن طبيعة الانسان دفعته الى الحياة السياسية، وكانت الدولة هي المنظمة الضرورية لتنمية سلطاته وأشباع حاجاته وهي اكثر واقعية ووجودا من الافراد الذين احتوتهم. لقد كانت شخصية الدولة حية استغرقت حياتها جميع الشخصيات الأخرى وكان الفرد والدولة مرتبطين في مجتمع واحد وليس لأي منهما مصالح تتعارض مع مصالح الآخر<sup>(1)</sup>. وبما ان الفرد لا يستطيع تحقيق اهدافه الا بواسطة الدولة فإنه لا يمكن ان توضع أي قيود لفعاليتها، وما كان يعد محققا لأعلى مصالح الفرد كان يعد وظيفة عامة مشروعة.

وقد حمل الفلاسفة المثاليون نفس وجهة النظر تلك والتي تذهب الى تأكيد أهمية الدولة العليا. ونتج عن تأثرهم بالمبادئ القومية التي انتشرت في القرن "التاسع عشر" ورد فعلهم لمبادئ الحقوق الطبيعية الثورية وتأكيد حرية الفرد - انهم أشاروا الى قيمة المسؤولية الجماعية وسيطرة الهيئات الحكومية عليها وقد برروا وجود

1 ابراهيم احمد شلبي: تطور الفكر السياسي، الدار الجامعية، ص82، بيروت، 1985.

الدولة لأنها تطور وتقدم طبيعي تاريخي و انها تمثل أعلى مراحل التطور العالمي التاريخي، وقد كانت الدولة الشخصية الحقيقية عندهم وكانت ارادتها اعرابا عن تفكير كامل بان الفرد لا يستطيع ان يثبت وجوده الحقيقي الا بموافقة الدولة والحياة الحقة تتمثل في العيش الذي يتفق مع ارادة الدولة. ذلك ان المواطن وجد من اجل الدولة، وفي هذا، فإن هذه النظرية قد تجاهلت قيمة الفرد حيث كان التأكيد يحوم حول الدولة القومية والسلطة السياسية بدلا من حقوق الفرد الطبيعية والسياسية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني/ تطور وظائف الدولة في المفهوم الليبرالي:

يقوم هذا المذهب على اساس الفرد الذي اشتق منه اسمه، ويعتبره غاية النظام السياسي، وهو الذي تعمل السلطة على المحافظة على حقوقه واعلائها فوق حقوق الجماعة<sup>(2)</sup>. انتشر هذا المذهب في اواخر القرن الثامن عشر ونادى به الكتاب الأقتصاديون والأجتماعيون والسياسيون. وكان سبب انتشار هذا المذهب ما عانته الطبقة المحكومة من تعسف السلطة الحاكمة سواء في "العصور الوسطى" حيث أنفرد بممارستها الحكام الأقطاعيون، او في عصر النهضة حيث أنفرد بها الملوك والأباطرة. ثم استمرت هذه السلطة الحاكمة المطلقة حتى قيام "الثورة الفرنسية". ولقد كان من نتائج تلك السلطة المطلقة ان أهدرت حقوق وحریات الافراد فطالب هؤلاء بحرياتهم وحقوقهم المسلوبة وبضرورة استردادها من أيادي تلك السلطة الحاكمة وكانت "الثورة الفرنسية". تلك الثورة التي عملت على انهاء الحكم المطلق واعلاء شأن الفرد بتقرير مبادئ الحقوق والحریات الفردية وعلى هذا عمل رجال الثورة الفرنسية على صياغة الفلسفة السياسية للثورة ومبادئها بعد انهيار الملكية المطلقة في "وثيقة اعلان حقوق الانسان"، تلك الوثيقة التي أقرتها "الجمعية الوطنية الفرنسية" عام "1789". وهكذا ظهر المذهب الفردي الذي يقوم على اساس اعلاء

1 راييموند كارفيد كيليل: العلوم السياسية، مصدر سابق، ص 170.

2 G.Burdeau: Traite de science politique op. cit. T.V . PP 236.

الفرد فالفرد هو الحقيقة الأولى التي سبقت قيام المجتمع المنظم، فهو الغاية من وجود هذا المجتمع لذا يتعين ان نحدد نشاط السلطة الحاكمة في أضيق الحدود الممكنة كي يترك للفرد أوسع المجالات لمباشرة نشاطه. وعليه قرر أنصار هذا المذهب، ان وظيفة السلطة الحاكمة، انما تقوم على اساس فكرة الدولة الحارسة "Etat gendarne" التي تقتصر وظيفتها على مجرد الوظيفة البوليسية التي تتركز فقط في كفالة الامن الخارجي وذلك بالدفاع عن الافراد ضد أي عدوان خارجي وحماية الأمن الداخلي للأفراد وأقامة القضاء للفصل في المنازعات التي تقوم بين الأفراد.

وقد تطورت وظيفة الدولة في ظل الفكر الليبرالي التي تنطوي على جانبين "اقتصادي وسياسي".

#### أ- الجانب الاقتصادي:

تشير الجذور التاريخية لنشأة المذهب الفردي الحرفي جانبه الاقتصادي الى مدرسة الطبيعيين او الفيزيوقراط " Les Physiocrates " وهي مدرسة فرنسية قامت كرد فعل لمبادئ السياسة التي كانت سائدة في منتصف القرن الثامن عشر والتي كانت تطبيقا لمدرسة التجاريين "Mercantilisme" وكانت السياسة النابعة عن الرأسمالية التجارية تسمح لطائفة من كبار التجار الرأسماليين بالسيطرة على الاقتصاد داخل الدولة. وكان كبار التجار يعملون على منع تصدير المنتجات الزراعية حتى تبقى معروضة بكميات كبيرة داخل الدولة فينخفض ثمنها وتظل أجور العمال الزراعيين منخفضة نتيجة لذلك. وهكذا كانت الرأسمالية التجارية ترى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح كبار التجار، وكرد فعل للسياسة النابعة عن المدرسة التجارية قامت، "مدرسة الطبيعيين او الفيزيوقراط" في منتصف "القرن الثامن عشر" تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية سواء في العلاقات الاقتصادية داخل الدولة أو العلاقات الاقتصادية الدولية. وطالبت المدرسة بترك النشاط الاقتصادي للأفراد تحت شعار " Laissez Faire



"Laissez Passez" وكان يقصد منها في ذلك الحين "دع الافراد يعملون ودع السلع تنتقل من البلاد دون تدخل الدولة" وقد اصبحت هذه العبارة فيما بعد رمزا للسياسة الاقتصادية الحرة<sup>(1)</sup>. يظهر مما سبق ان المذهب الفردي هو في أصله وجوهره مذهب اقتصادي يهدف الى وضع قيود على سلطة الحكام وقد نشأ هذا المذهب ليخدم مصالح الرأسمالية الصناعية التي ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر" والتي ما تزال قائمة حتى يومنا. وقد حققت الرأسمالية الصناعية "الثورة الصناعية". وما تلتها أنجازات ملموسة على الصعيد الاقتصادي أدت الى ازدهار الاختراعات وانخفاض تكاليف الإنتاج وزيادته. وأدت هذه الانجازات الى الاعتقاد بأن الرأسمالية الصناعية يمكنها ان تحقق الخير دون تدخل الدولة هذا التدخل الذي كان ينظر اليه بشيء من الريبة نظرا لما تمخض عنه في الفترة السابقة وهي فترة الرأسمالية التجارية.

أدت كل هذه الوقائع والمفاهيم الى أن تمهد الطريق امام صمود المذهب الفردي وأكتسابه ثقة الشعوب والحكام. فقد اصبح الحكام يؤمنون بأن تدخل الدولة يجب ان يكون في أقل الحدود ليترك للأفراد حرية العمل في المجال الاقتصادي وأقتصر دور الدولة على القيام بالاعمال التي لا يقبل عليها الأفراد لقلّة عائدها أو لكبر حجمها. ولذلك فقد أصبحت الوظائف التقليدية سابقة من الدفاع عن الدولة ضد الخطر الخارجي و العمل على أستتباب النظام والأمن في الداخل وفض المنازعات بين الافراد وهي الوظائف التي يتولاها الجيش والشرطة والقضاء.

#### ب- الجانب السياسي:

تبنت "الثورة الفرنسية" المذهب الفردي ووسعت من مجاله فلم يعد مقصورا على النطاق الاقتصادي وانما امتد الى النطاق السياسي. وقد تبلور هذا المد في "وثيقة إعلان حقوق الأنسان الصادر عام 1789". فقد ورد في هذه الوثيقة ان للأنسان

---

1 د.عبدالحميد متولي: الحريات العامة نظرات في تطورها وضماداتها ومستقبلها، منشأة المعارف، 1974، ص26.

حقوقا طبيعية هي: الحرية المساواة والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم، ان وثيقة اعلان حقوق الانسان تعتبر الاساس لمبدأ الحقوق الفردية (وهي حقوق طبيعية) وهو المبدأ الذي يستخلص منه ضرورة توفير الحريات العامة وهي حريات في مواجهة الدولة للمواطنين. وقد أصبح مبدأ الحقوق الفردية مبدأ اساسيا في كل دول الديمقراطيات الغربية، وذلك نتيجة انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في أوربا وفي غيرها من دول العالم.

وقد كانت الثورة الفرنسية نابعة من مفهوم معين للحقوق الفردية ويتلخص هذا المفهوم في ان للأفراد حقوقا لاصقة بهم ولدت معهم ولايجوز للدولة ان تمسها فالانسان يكتسب حقوقا طبيعية بمجرد مولده ويظل محتفظا بها عندما يعيش في مجتمع.

ولما كانت هذه الحقوق سابقة على نشأة الدولة<sup>(1)</sup>. فهي اعلى من الدولة ويتعين على الدولة ان تحترمها بل ان الغاية من قيام الدولة "التي نشأت بعقد اجتماعي" هو حماية الحقوق والحريات الفردية ولايجوز للدولة أن تمس هذه الحقوق والحريات الا بالفرد الذي تتطلبه حماية حقوق الافراد الآخرين وحرياتهم. أما عن كيفية أدراك الفرد و أحساسه بحقوقه فإنه يتولد بالفطرة التي تجعله يشعر بضرورة حمايتها من أي اعتداء عليها.

وهكذا تحول المذهب الحر من مجرد مذهب اقتصادي الى مذهب سياسي منذ اندلاع الثورة الفرنسية. واصبح مفهوم الحرية في المجال السياسي هو العمل على منع استبداد الدولة بالأفراد. وقد تترتب على ذلك جملة نتائج ومنها على سبيل المثال.

\* بأن الفرد هو غاية الجماعة أي ان حماية حقوق الافراد و حرياتهم هي غاية الدولة وسلطاتها لأن حقوق الفرد سابقة على وجود الدولة.

---

1 J.J. Chevalier: Les grandes oeuvres politiques pp.52.

\* وان سلطان الدولة ليس مطلقا فالدولة ليست مطلقة الحرية في اصدار التشريعات التي تتراءى لها.

\* ان حقوق المواطن السياسية التي تؤهله للأشتراك في اعمال السيادة تثبت له لمجرد كونه فردا لا لأنه ينتمي الى طبقة او جماعة، او قومية او دين او مذهب.

### المطلب الثالث/ تطور وظائف الدولة في المفهوم الاشتراكي

إذا أقر المذهب الفردي بان الفرد هو الغاية من وجود الدولة الامر الذي ادى الى اعلائه واطلاق نشاطه وتحديد وظيفة الدولة وتقييدها بحيث تقتصر وظائفها على مباشرة امور الامن الداخلي والخارجي والقضاء. فأن المذهب الاشتراكي قد قام على خلاف ذلك بل على نقيض المذهب الفردي. فأذا كان الفرد هو الهدف والغاية في المذهب الفردي، فأن الجماعة هي غاية المذهب الاشتراكي واذا كانت الدولة في المذهب الفردي تعمل على اعلاء شأن الفرد و حماية حقوقه وحرياته، واطلاق نشاطه وقدراته ليحقق مصلحته الخاصة على ان تبقى الدولة في حدود وظيفتها كحارسة. فأنها تضطلع بأعباء شاملة و كبيرة في المذهب الاشتراكي. وعليه يرى الاشتراكيون ان الدولة وجدت اساسا لخدمة المجتمع باكماله وان رفاهية الفرد لا تتحقق بالشكل المطلوب الا بعد تحقيق رفاهية الجماعة ولهذا فالدولة يجب ان تعمل على تنمية رفاهية المجتمع كله والحيلولة دون تحكم بعض الأشخاص في علاقات الانتاج وتنمية رفاهيتهم الخاصة على حساب رفاهية المجموع ولن يتحقق ذلك الا اذا تولت الدولة القيام بكل الوظائف والخدمات أو أشرفت عليها أشرفا مباشرا وذلك بقصد إتاحة الفرصة أمام الجميع للتمتع بها. فالأساس في الفكر الاشتراكي هو رفاهية المجتمع وليس رفاهية الفرد على حساب المجموع\* وهناك

---

\* يقول كارل ماركس: أن الرسمالي يخاف من غياب الربح او الربح التافه القليل، كما تخاف الطبيعة من الفراغ، ولكن ما أن يتوفر له ربحاً كافياً، حتى يصبح الرأسمالي جريئاً، فلو آمن ربحاً 10% يشتغل الرأسمالي في أي مجال ولو آمن 30% فإنه ينشط جداً، فلو آمن 50% تمتلكه جرأة مجنونة، ولو آمن 100% يدوس بالاقدام

من الاشتراكيين من يقول بأن على الدولة ان تسيطر سيطرة تامة على كل مصادر وعلاقات وأعمال الانتاج وتتولى بالتالي تأدية جميع وظائف الخدمات دون أي مشاركة من القطاع الخاص حيث الافراد سيعملون جميعا في قطاع الدولة العام. وعلى العكس هناك من الاشتراكيين من يذهب الى القول بأنه ليس هناك ما يمنع من السماح للأفراد بالقيام ببعض الاعمال والخدمات تحت اشراف الدولة وتوجيهها<sup>(1)</sup>.

### مبررات المذهب الاشتراكي:

يدفع انصار المذهب الاشتراكي بعدد من الحجج والأسانيد لتبرير افكارهم وطروحاتهم واهدافهم وهي تذهب في اتجاهات عدة منها:

أ- المذهب الاشتراكي يهدف الى تحقيق العدالة أذ أن امتلاك الدولة لوسائل الانتاج يؤدي الى القضاء على الرأسمالية ويمنع بالتالي من استغلال طبقة لأخرى. فإذا تحقق أي منع أستغلال الإنسان للإنسان فأننا نعمل بالتالي على تحقيق العدالة بين الافراد وذلك بالقضاء على التفاوت الطبقي. وسوف تتحقق العدالة في التوزيع على اساس مبدأ "لكل طبقاً حاجته" أو على أساس مبدأ "لكل بقدر عمله" كما تتكفل الاشتراكية بالقضاء على نظام المنافسة بين الافراد وعلى الازمات الاقتصادية التي تظهر في ظل النظام الرأسمالية.

ب- المذهب الاشتراكي يعطى مصلحة المجموع على صالح الفرد وبذا يتجه العمل الجماعي نحو الصالح العام لا نحو الصالح الخاص كما هو الحال في ظل النظام الرأسمالي<sup>(2)</sup>.

---

جميع القوانين البشرية، ولو آمن ربها 300% فليس هناك ثمة جريمة لا يجازف بأرتكابها حتى لو قادته الى حبل المشنقة.

1 نظام بركات و عثمان الرواف، ومحمد الحلو: مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص178.

2 محسن خليل: النظم السياسية و الدستور اللبناني: مصدر سابق، ص111.

ج- حقق تدخل الدولة نجاحا باهرا في المجالات التي كانت مقصورة على النشاط الفردي في ظل النظام الرأسمالي والتي لايقدر النشاط الفردي على تحقيقه بامكانياته المحدودة. ولهذا فأن المذهب الاشتراكي قد أصبح ضرورة في الوقت الحاضر لتتولى الدولة مهمة تحقيق التقدم والازدهار في المجتمع المعاصر<sup>(1)</sup>.

---

1 محمد كامل ليلة: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي بالقاهرة 1968، ص275.

## المبحث الرابع

### رواد الاشتراكية

تعود جذور الاشتراكية في بدايتها الاولى الى مفكرين اصلاحيين وفلاسفة ورجال دين يجمعهم هدف مشترك هو اصلاح الواقع الاجتماعي والانساني.

#### المطلب الاول / رواد الاشتراكية الخيالية "كونفوشيوس"

لعل تنوع وتعدد أنماط الاشتراكية تعود جذورها التاريخية الى المفكر الصيني "كونفوشيوس" الذي يعد اول مصلح اجتماعي ذو مسحة روحانية سبقت طروحاته الاصلاحية الكثير من الفلاسفة و الكتاب الذين ينتمون الى حضارات مختلفة وقد نادى "كونفوشيوس" بتوزيع الثروة في "القرن الخامس قبل الميلاد" اي قبل دعوة "أفلاطون" الى مدينته الفاضلة في مؤلفاته المشهورة "الجمهورية" و "السياسية" و "القوانين" وقبل "يوتوبيا Utopia" لـ"توماس مور" في "القرن السادس عشر"، وقبل "مدينة الشمس" لكامبانلا" الايطالي في "القرن السادس عشر"، كل هؤلاء يطلق عليهم الآن الأشتراكيون الخياليون. بيد ان الاصول الفكرية الحقيقية للمذهب الاشتراكي لم تتبلور بصورة دقيقة و واضحة الا في "القرن التاسع عشر" على يد الرواد الاوائل للاشتراكية وبظهور المذهب الماركسي الذي يسمى الاشتراكية العلمية في "النصف الثاني من القرن التاسع عشر".

وقد سبقت الاشتراكية العلمية، دعوات من بعض المفكرين من أمثال "سان سيمون" و "بابيف ونوربيه" في فرنسا و"روبرت أوين وجون جراي و وليام تومسون" في انكلترا والفيلسوف الالمانى "فخته"، وقد أشار هؤلاء المفكرون الى المساوى التي تكمن وراء الرأسمالية و وجود التناقض الحاد بين أقلية تتمتع بالثراء والسلطان وأغلبية معرضة للاستغلال والانحدار نحو هاوية الفقر ولهذا دعا هؤلاء المفكرون الى وجوب قيام نظام اجتماعي جديد على أسس يقرها العقل والعدالة وقادر على توفير السعادة لكل طبقات المجتمع على السواء وقد سميت هذه الاشتراكية

"الاشتراكية الخيالية" يقصد بها كل تلك الاشتراكيات التي سبقت الماركسية باعتبارها قائمة على دعوات لم تخرج عن مبادئ "الاصلاح الاجتماعي" دون الاستناد الى نظرية علمية.

### المطلب الثاني: فرانسوا بابيف

كان اول الدعاة للأشترابية الاصلاحية حيث حاول القيام بأنقلاب على حكومة الادارة التي تألفت بعد عدة سنوات من قيام الثورة الفرنسية فكانت النتيجة ان تم القبض عليه وأعدامه عام "1797" ويمكن تلخيص افكاره التي أعلنها في بيان الاكفاء (Le manifeste des egaux) في عدم كفاية المساواة القانونية التي اعلنتها الثورة الفرنسية و وجوب مصادرة الممتلكات الخاصة والغاء الحق في الميراث لتصبح الملكية شائعة على ان يلتزم الجميع بالعمل.

### المطلب الثالث: سان سيمون

تدور افكاره الاشتراكية حول مهاجمة المذهب الفردي واطهار مساوئه وخاصة استغلال الطبقة العاملة من جانب اصحاب رؤوس الاموال والزم الدولة بكفالة العمل للجميع، وأبراز المكانة الخاصة التي يحتلها رجال الصناعة و البنوك والعلماء في المجتمع الجديد الذي يريد أنشائه. فقد اهتم "سان سيمون" اهتماما خاصا بالجانب الروحي وبسط افكاره في هذا الشأن في كتاب "المسيحية الجديدة"<sup>(1)</sup>.

### المطلب الرابع: روبرت أوين

فقد تميز عن بقية الاشتراكيين بوضع افكاره موضع التطبيق في مصانعه الخاصة في مدينة "غلاسكو"، عن طريق تحديد ساعات العمل وبناء المساكن للعمال وتوفير الرعاية الصحية لهم وقد انتقل الى الولايات المتحدة الامريكية حيث

---

1 عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، مصدر سابق، ص143.

اقام القرية الاشتراكية التي يطمح اليها في ولاية انديانا، على اساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ولكن مشروعه انتهى بالفشل في نهاية الأمر<sup>(1)</sup>.

## المبحث الخامس

### أنواع الاشتراكية

للاشتراكية تطبيقات متعددة، وأهداف وافكار متنوعة، لهذا جاءت نماذجها مختلفة وعليه سوف نشير الى بعض منها:

### المطلب الأول/ الاشتراكية المسيحية

ظهرت الاشتراكية المسيحية في اوربا كرد فعل لكل ما أنتجته الثورة الصناعية من تراكم لرأس المال و زيادة في الثروة والتقدم في الصناعة وقد أسهمت تلك النتائج بظهور النظام الرأسمالي، وعليه وجد بعض الكتاب المسيحيين أستحالة التوفيق بين النظام الرأسمالي الجديد وتعاليم الديانة المسيحية التي تدعو الى تقديس المعنويات. ومن أهداف الأشتراكية المسيحية تشجيع نظام الانتاج التعاوني، وتحسين حالة العمال وذلك بتحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل. وأقرار التعليم المجاني<sup>(2)</sup>. وبضوء ذلك ظهر العديد من الاحزاب التي تبنت الاشتراكية المسيحية في كل من "فرنسا، بلجيكا و ايطاليا و المانيا" وقد اطلق على الاحزاب التي تبنت تلك الاشتراكية بالاحزاب الديمقراطية المسيحية، وكلها كانت تدعو للتفكير المسيحي في علاجها للمشكلات الاجتماعية وفي رسم برامجها. أي ان تكون سياسة هذه الاحزاب على اساس روحية دينية أنسانية تقوم على العطف على الفقراء ورفع مستوى العمال والعمل وعلى كسب القوت بعرق الجبين ونشر السلام على الارض<sup>(3)</sup>.

1 على البارودي: في الاشتراكية العربية، منشأة المعارف بالاسكندرية 1967، ص27.

2 بطرس غالي و محمود خيرى عيسى: مصدر سابق، ص202

3 ابراهيم درويش: الدول ونظريتها وتنظيمها، دار النهضة العربية 1969، ص220.



## المطلب الثاني/ الاشتراكية الفابية

ظهرت هذه الاشتراكية في " انكلترا" في "الربيع الأخير من التاسع عشر" وأسمها يرتبط بجمعية "الفابيان" \* الأنكليزية. وأن مؤسسي هذه الاشتراكية هم من كبار ادباء وساسة وفلاسفة انكلترا من أمثال "برناردشو، و ويلز وماكدونالد ولاسكي وكول" و مضمون فكرهم الاشتراكي يقوم على ضرور تدخل الدولة بنقل ملكية ادوات الانتاج الى المجتمع كله بمختلف طبقاته ونقل ملكية المنافع العامة الى المجالس المحلية وتحسين حالة الطبقة العاملة من حيث تقليل ساعات العمل وزيادة الاجور وأيجاد ظروف افضل للعمل وتأمين العمال في مستقبلهم و حياتهم وكذلك زيادة الضرائب على الايرادات و الاموال العينية<sup>(1)</sup>. وتؤمن الفابية بضرورة التدرج في تطبيق الاشتراكية وترفض مبدأ كارل ماركس في فائض القيمة و صراع الطبقات وهي تختلف عن الاشتراكية الماركسية التي لا تؤمن بنقل ملكية أدوات الانتاج الى العمال الى المجتمع كله على اختلاف طبقاته كما أشرنا سابقا، وفي رأيهم بأن الاشتراكية قادمة ولازيب الى انكلترا مع مرور الزمن<sup>(2)</sup>.

وكانت هذه الاشتراكية سبباً وراء إنشاء حزب العمال البريطاني، كما أسهمت عدة عوامل في نشأت هذه المدرسة الفكرية، هو انضمام عدد كبير من المثقفين البريطانيين لها، و رفضهم للعنف الدموي الذي صاحب الثورة الفرنسية و الثورات

---

\* أن مصدر تسمية هذه الاشتراكية بالفابية يعود الى أعجاب روادها بأسلوب القائد الروماني "فابيوس" الذي أرسل لمجابهة القائد القرطاجي "هنيبل" و كان "فابيوس" يعتمد في أسلوبه على تجنب مواجهة جيوش العدو مباشرة و أنما يقوم بتخطف قواته من جوانبه جزءاً بعد جزء حتى ينهار، وهكذا حملت الجماعة تسمية "الفابية" و أتمدت تجنب مجابهة الاحزاب القوية.

1 ابراهيم درويش: مصدر سابق

2 بطرس غالي و محمود خيرى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق، ص 205.

العمالية في أوروبا، والتي فشلت أغلبها في إنجاز أهدافها. ومنها عدم استجابة المثقفين البريطانيين لإفكار "ماركس" "الالمانى" و لا للإفكار الاشتراكية الآتية من فرنسا. وكلاهما كان من الدول المتصارعة قومياً مع بريطانيا.

وكانت نهاية الاشتراكية الغابية عام "1900" عندما دعت الدولة البريطانية الى عقد مؤتمر واسع بناء على دعوة من النقابات العمالية واشتركت فيه الجمعية الغابية وانسحاب منه الماركسيون و أعلن فيه عن تشكيل حزب "العمال البريطانيين" الذي أشترك في أول انتخابات له في 1924 وفاز الحزب فيها بالأغلبية البرلمانية و تسلم الحكم بقيادة "رامزي مك دونالد" وهو أحد مؤسسي الاشتراكية الغابية.

### المطلب الثالث/ الاشتراكية النقابية

ان الاشتراكية من حيث هي نظرية ذات فلسفة اجتماعية وسياسية تعود في اصلها الى "فرنسا". وكانت قد نمت في قرن مليء بالظروف الثورية والأوهام السياسية وفقدان الثقة برجل السياسة. ونقابات العمال كانت صغيرة ضعيفة يربطها بتنظيمها خيوط واهية. فلم يكن بوسعها تحقيق أي تحسن في الأحوال الاقتصادية بتنظيمها الضعيف فاضطرت الى استخدام الطرق الثورية و تمتاز الاشتراكية النقابية "السنديكالية" في أنها جمعت بين المبادئ الاقتصادية والأشترائية والنظرية الفوضوية التي لم تثق بالدولة لأنها آلة بيد الرأسماليين وكذلك بالطرق المباشرة النقابية ذات الطابع غير السياسي. وهي تستند الى فلسفة عملية فهي تعتقد ان التنظيم و السيطرة الفعلية المنطقية يمنعان التقدم وبناء على ذلك طالبت بتشجيع الفعاليات غير المقيدة. ويعتقد النقابيون "السنديكاليون" أن الدولة نشأت لتحمي المصالح الاقتصادية للجماعات المتنفذة المتسلطة وانها تشجع قيام الامتيازات والتمييز بين الطبقات، وهي تستخدم قواتها المسلحة لأخماد الأضرابات وهي لا تتحرج في أن تدخل في حرب لحماية المصالح الاقتصادية للرأسماليين. ومن حيث مسؤوليتها الداخلية فهي في حرب لحماية المصالح الاقتصادية

للرأسماليين. ومن حيث وظائفها الداخلية تعمل لدوام الظلم والحيث وتسمح بأستغلال العمال. ويعتقد مؤسسوها ان مصدر السلطة السياسية هو القوة الاقتصادية وان السيادة الشعبية يستحيل تحقيقها ما لم يسيطر العمال على وسائل الانتاج فهم يقاومون جميع اشكال الحكومات السياسية ويرغبون في تشكل منظمة غير قسرية تقوم على جهاز انتاجي في مجتمع اقتصادي. وهم يعتقدون ان سيطرة القانون تقضي على الابداع الفردي، لهذا يرفضون المشاركة الفعالة في السياسة مفضلين بذلك العمل الاقتصادي على العمل السياسي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الرابع/ الاشتراكية الماركسية

تتميز "الاشتراكية الماركسية" في المقام الأول بأنها مذهب شمولي او كلي اذ تطلق العنان لسلطة الدولة للتدخل في تنظيم جميع الجوانب للمجتمع وفي نظام يعلو فيه المجتمع فوق الفرد كما تشير بأن استغلال الانسان للانسان سيصبح مستحيلا في المجتمع الاشتراكي الجديد وستتحقق المساواة الحقيقية بين افراده بواسطة الملكية العامة لوسائل الانتاج وسيصبح الانسان حرا لأنه لن يضطر للعمل لدى الرأسمالين المستغلين. على عكس المجتمع الرأسمالي الذي يسمو فيه الفرد ويتمتع بحقوق وحریات مقدسة لايجوز المساس بها وبمساواة شكلية غير حقيقية. ويوصف المذهب الماركسي بأنه مذهب علمي. ويطلق على الاشتراكية التي نادى بها بالاشتراكية العلمية والجانب السياسي لهذه الاشتراكية يقوم على ثلاثة اعمدة هي:

أ- التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ.

ب- نظرية صراع الطبقات.

ج- نظرية فائض القيمة.

1 رايوند كارفيلد كيتيل: العلوم السياسية الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 211-212.

ومن هذا يظهر بأن الفكر الماركسي فكر مادي أذ يفسر التاريخ تفسيراً مادياً (Materialisme) وليس فكراً ويخلص إلى أن أحداث التاريخ وقيام النظم السياسية والاجتماعية وظهور الأديان و وقوع الثورات لا ترجع إلى أسباب فكرية وإنما إلى عوامل اقتصادية مادية بحتة. واقتصادياً قام الفكر الماركسي على تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي وإبراز مساوئه وأوضح الخلل الذي سيتسبب في البناء الاقتصادي في جوانب الإنتاج و التوزيع وتراكم رؤوس الأموال وتركزها والذي سيؤدي في النهاية إلى انهياره و زواله. وقد لخص "ماركس" تاريخ المجتمعات منذ بدايتها إلى الآن بأنه تاريخ الصراع بين الطبقات وأن هذا الصراع في المجتمع الرأسمالي سيكون بين الطبقة البروجوازية والطبقة البروليتارية التي ستنتصر في النهاية<sup>(1)</sup>.

ويراد بنظرية فائض القيمة على أن قيمة كل سلعة تعتمد على مقدار العمل النافع اجتماعياً والمجسد في تلك السلعة، ولهذا فإن العمل هو المصدر الوحيد للمشروع لكل قيمة له<sup>(2)</sup>.

وتذهب الاشتراكية الماركسية بالادعاء بأن كل نظام لا بد أن يصل إلى نقيضه وذلك بحكم الضرورة طبقاً للمادية الجدلية، ومن خلال تطوره يتيح قيام ثورة اجتماعية اقتصادية جديدة، وفي قيام هذه القوة الجديدة قضاء على الرأسمالية وصولاً إلى نقيض هذا النظام وهو المجتمع الذي تكون فيه ملكية أدوات الإنتاج للجماعة<sup>(3)</sup>.

وتظل المساواة في فرص الحياة وشروط النجاح تمثل موقفاً بغاية الأهمية بالنسبة للماركسيين، فمن الممكن إلغاء الملكية الفردية أو تقليص نظامها أو من الممكن تحقيق الاشتراكية الاقتصادية عن طريق فرض رقابة وإشراف الدولة الدقيقين على

---

1 عبد الغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، مصدر سابق، ص 146-147.

2 محمد عبد المعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، مصدر سابق، 1973، ص 265.

3 محمد طه بدوي: أصول علوم السياسية، مصدر سابق.

الحياة الاقتصادية، ولكن النتائج التي يمكن التوصل إليها من جراء ذلك لا تكون نتاج اشتراكية، ما لم يتم أمر تحقيق المساواة بين الأفراد، ولابد من تنظيم الدولة والمجتمع بشكل يعطي لكل فرد الحق في الحصول على الآمال ونفس الإمكانيات في سبيل تحقيقها.

ولم يتفق الاشتراكيون حول توزيع الدخل على الأفراد في دولتهم الاشتراكية، في بعض الاشتراكيين يرى بأن الثروة ستكون من الوفرة الى حد إمكانية تقديم الكفاية بالنسبة الى الكافة فلا تبقى هناك مشكلة توزيع الدخل، أما غيرهم فيعتقد أن من الواجب الأخذ من كل فرد حسب إمكانياته وإعطاء كل فرد القدر الذي يحتاجه. ونادى آخرون بوجوب مساواة الأفراد في الأجور، قال آخرون بوجوب إقامة تفريق بين نظام إعطاء الأجور فيعطى لكل شخص أجر يناسب ما ينتجه ذلك الشخص، ويرى أنصار الماركسية أن من الواجب إعطاء الثقة بالدولة كي تتمكن من تحقيق الاشتراكية.

## مصادر الفصل الرابع

- Haurio A: Droit Contitionntiel et stitution politiques.
- Marcel Perlot: Intstitutions politiques et droit constitutionnel.
- Dedel: Manuel e'le'mentaine de droit consitutionnel.
- Georges Budreau: Traite de science politane.
- Jean Jacques chevallier: Les Grandes oeuvres politiques.
- ثروت بدوي: النظم السياسية، دار النهضة العربية، 1975.
- عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، الدار الجامعية، بيروت 1984.
- محمود اسماعيل محمد: دراسات في العلوم السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، الاسكندرية 1989.
- محسن خليل: النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت 1976.
- اسماعيل على سعد: المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية 1983.
- نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان 1984.
- ابراهيم درويش: الدولة، دار النهضة العربية، 1989.
- ابراهيم احمد شلبي، تطور الفكر السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
- محمد كامل ليلة: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة 1968.
- احمد سويلم العمري: معجم العلوم السياسية و النظم السياسية الميسر، الهيئة العربية للكتاب 1954.
- محمد طه بدوي: اصول علوم الساسية، مكتبة المصري الحديث، الاسكندرية 1970.
- احمد خورشيد النوره جي: مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990.
- أحمد عطية الله: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

- محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص136.
- احمد مصطفى عمر: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص74.
- العقد الفريد لابن عبدربه: المجلد الرابع، ط3، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1987.
- ابراهيم احمد شلبي: أصول التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات الدولية، دارالجامعية، بيروت، 1985.
- جون بيليس و ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
- خليل حسين: قضايا دولية معاصرة: دارالمنهل اللبناني: بيروت، 2007

## الفصل الخامس أشكال الدولة

من الضروري ان نوضح اولاً الخلط الشائع بين اشكال الحكومات وأشكال الدول ويقصد بشكل الدولة التركيب الداخلي للسلطة السياسية، ما اذا كانت محكومة لمركز واحد او لعدة مراكز. اما شكل الحكومة فيقصد به الاسلوب الذي تمارس به السلطة. ومن الممكن ان تتشابه دولتان من حيث الشكل وتختلف حكوماتها. "فهلندا وليبيا دولتان" من حيث الشكل "فهلندا" حكومة ديمقراطية وحكومة ليبيا حكومة فردية، قبل الانتفاضة الشعبية عام "2011" ويمكن كذلك النظر الى موضوع شكل الدولة بمنظار سياسي او من زاوية قانونية، فمن الناحية السياسية تتعدد اشكال الدول الى دولة ليبرالية، واشتراكية، وفاشية، وفردية، وجماعية... الخ ويحدد شكل الدولة من الناحية السياسية أهداف واتجاهات السلطة التي تتجسد في المؤسسات العامة. لاشك ان الايدلوجية الرسمية للدولة تحدد شكل الدولة<sup>(1)</sup>. اما اذا نظرنا الى شكل الدولة، من الناحية القانونية سنجد بأن الدولة تنقسم بدورها الى دول بسيطة او موحدة او دول مركبة اتحادية. اما اذا أعتمدنا تقسيماً للدول على اساس السيادة نجد دولا كاملة السيادة ودولا ناقصة السيادة وأخرى معدمة السيادة.

---

1 Georges Burdeaa: Droit constitutionnel et institutions Politiques ,160 edition  
L.G.D.J. paris. 1974.p:u6-u7



وعليه فان القسم الاول من هذا الفصل سيعتمد اساسا التقسيم الاخير، اي ستكون  
السيادة معيارا في دراستنا.

### المبحث الاول:

#### أنواع الدول من حيث السيادة

يراد بهذا النوع من الدول هو معرفة مدى سيادة الدولة على أراضيها وعلى  
شؤونها الداخلية والخارجية. وهل تقر الدول الاخرى بأستقلالها هذا أم لا، علما بأن  
ارتباط او خضوع بعض الدول لبعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية قد يغير من  
وضع الدولة القانوني والدولي ويحدد طبيعة سيادتها. وعلى هذا نقسم الدول من  
حيث السيادة الى ثلاثة انواع:

#### المطلب الأول/ الدولة الكاملة السيادة:

ان السمة المميزة للدولة كاملة السيادة هي تلك الحرية المطلقة التي تتمتع بها في  
اختيارها نوع نظام الحكم الذي ترغب فيه، وحريتها في وضع الدستور و تعديله .  
وان الدولة عند تمتعها بكامل سيادتها فإن هذا الأمر يتأتى من اعتراف الدول لها  
بكامل هيمنتها على اراضيها دون تدخل مباشر او غير مباشر من دولة او دول  
أخرى. اذ"مادامت مثل هذه الدولة تحترم تعهداتها الدولية فإن أختصاصها الدستوري  
يكون كاملا، ولاسلطان لدولة أخرى عليها بل ان تدخل الدول في شؤون الدولة  
المستقلة مهما كان نظام الحكم فيها وأيا كانت سياستها، يعتبر عملا عدائيا من  
جانب هذه الدولة وهذا هو مانقضي به قواعد القانون الدولي العام. والكثرة الغالبة  
من الدول الموجودة الآن تتمتع بصفة السيادة الكاملة والاستقلال التام"<sup>(1)</sup>. ومن

---

1 محمد كامل ليلة: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة ص161.

الجدير بالذكر هنا أن نشير الى الفرق بين الواقعية السياسية بهذا الخصوص والطرح القانوني، فرجال القانون الدولي يؤكدون على السيادة القانونية اي اعتراف الدول او معظمها بالدولة الجديدة، وبأعترافهم هذا وكأن الدولة الجديدة اكتسبت الوجود القانوني والأهلية الدولية، ولا يهتمون بالسيادة الفعلية للدولة، ولا شك ان الفارق كبير بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية، حيث نجد ان كثيرا من الدول هي دول كاملة السيادة من وجهة نظر القانون الدولي والمجتمع الدولي، الا انها من حيث الواقع ناقصة السيادة او معدومة أي انها لاتملك السيادة الفعلية، في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بحرية تامة وذلك لتدخل قوى خارجية في شؤونها بحيث تتقيد او حتى تلغي سيادتها تماما. وان هذا النوع من الدول لاتعتبر من الناحية الدولية دولا ناقصة السيادة بل ان الدول المعترفة بها تعتبرها دولا كاملة السيادة.

### المطلب الثاني/ الدول الناقصة السيادة:

والدول الناقصة السيادة انواع منها التابعة او المحمية او دولا مشمولة بالوصاية، وان الجامع لهذا النوع من الدول وبدرجات مختلفة وهو عدم امتلاكها حق التصرف بسيادتها الداخلية والخارجية بسبب ارتباطها بشكل من الاشكال بدولة أخرى\*. او انها تخضع لهيئة دولية تقوم بالاشراف عليها\*\* على الرغم من ذلك تظل الدولة ذات السيادة الناقصة لها شخصية دولية معترف بها. وفيما يلي تعريفنا لتلك الانواع.

### أ- الدولة التابعة: La Vassalite

---

\* كارتباط العراق بالولايات المتحدة الامريكية - بعد احتلاله عام 2003 لغاية تنفيذ الاتفاقية بينهما 2011.  
\*\* كما كان حال العراق بعد غزوه لدولة الكويت "1990" وما فرض عليه من قرارات دولية من قبل مجلس الأمن الدولي.

يذهب القول بوصف الدولة التابعة الى تلك الدولة التي تتبع دولة اخرى "متبوعة" وبالذات على الصعيد الدولي، وتتمخض عن هذه العلاقة، " بأن الدولة المعنية لاتستطيع ان تباشر شؤونها الخارجية والدولية الا عن طريق الدولة المتبوعة فهي التي تتولى تمثيلها في المحافل الدولية وتقوم نيابة عنها بتصريف شؤونها الخارجية<sup>(1)</sup>". ويذهب آخرون بوصف الدولة التابعة على انها "رابطة بين دولتين متبوعة وتابعة كانت تتم في الغالب بموجب نص داخلي موثوق بزمان محدد وتصبح الدولة التابعة في نهايته كاملة الاستقلال او تلحق نهائيا بالدولة المتبوعة"<sup>(2)</sup>. وقد شهد العالم العديد من هذه التطبيقات الخاصة بالدولة التابعة والمتبوعة وذلك في نهاية "القرن التاسع عشر" على اثر النتائج العسكرية وتقسيمات الجغرافية هذا مانجده فيما يتعلق الامر بالاقاليم الاوربية الخاضعة للدولة العثمانية مثل "صربيا ورومانيا والجبل الأسود وبلغاريا". حيث راح بعضها ينتقل من نظام الولايات التركية الى نظام الولايات المستقلة داخل الدولة العثمانية، فإلى نظام الدولة المستقلة بشؤونها الداخلي مع بقائها مرتبطة بالباب العالي برباط التبعية بمعناه المتقدم وكنظام انتقال الى الاستقلال النهائي<sup>(3)</sup>. واخيرا من المفيد بعدم الاشارة وجود نموذجا او نسقا واحدا متعارف عليه يحدد طبيعة وشكل ونوعية العلاقة التي تربط بين الدولة التابعة والمتبوعة، اذ ان تحديد طبيعة تلك العلاقة تحدها جملة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وتؤثر بها الوقائع الدولية والحقائق التاريخية.

### المطلب الثالث/ الدولة المحمية La Protectoral

- 1 بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: مصدر سابق، ص212.
- 2 محمد عزيز شكري: المدخل الى القانون الدولي العام في وقت السلم، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1973، ص94-95.
- 3 محمد طه بديوي: أصول علم السياسة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1967، ص148-149.

ينتهي أغلب رجال القانون الدولي العام من أن "الحماية علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية بين دولة قوية (حامية) ودولة ضعيفة (محمية)". ويترتب على هذا الاتفاق التزام الدولة القوية بالحامية بالدفاع عن الدولة الضعيفة المحمية نظير اشراف الدولة الاولى على الشؤون الخارجية للدولة الثانية والتدخل في ادارة اقليم تلك الدولة<sup>(1)</sup>. ونظام الحماية نظام قانوني أصلاً. وأن وضع الدولة المحمية سيؤول دون شك لصالح الدولة الحامية وأجحاف واضح بحق الدولة المحمية، كون الأخيرة تفقد اختصاصها الخارجي، فلا تمارس بنفسها تلك الأختصاصات بل تزاولها نيابة عنها الدولة الحامية<sup>(2)</sup>. وهناك اختلاف يمكن تلمسه بين نظام الحماية ونظام التبعية من الناحية القانونية، إذا كان نظام التبعية يقوم اساساً على قرار منفرد من الدولة المتبوعة واستناداً على معاهدة دولية، بينما يقوم نظام الحماية على معاهدة دولية تبرم بين الدولة الحامية والمحمية أستناداً على عمل أرادي منفرد صادر من دولة معنية كنظام الحماية الذي فرضته بريطانيا على مصر من سنة 1914 الى 1922<sup>(3)</sup>. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى عن هذا النظام ومنها "الحماية الفرنسية على الهند الصينية" وعلى أثر زوال هذه الحماية ظهرت على المسرح الدولي دولا مستقلة كدولة كمبوديا ولاوس وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية. وكذلك "الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس والمغرب والتي أنتهت في نهاية عام 1956". هناك أختلاف وتباين كبير بخصوص المعاهدة التي تتضمن تلك الحماية حيث ان القانون الدولي لم يحدد على وجه الدقة القواعد التي تنظم العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية لهذا الضرورة تقتضي العودة الى كل معاهدة على حدة لمعرفة طبيعة تلك العلاقة. وقد أشار القضاء الدولي الى حقيقة ذلك الاختلاف بتاريخ (7 شباط 1923 ) بشأن النزاع الفرنسي البريطاني المتعلق بمراسيم الجنسية

1 محمد طه بدوي: أصول علم السياسة، مصدر سابق، ص152.

2 محمد عزيز شكري: مصدر سابق، ص96.

3 عصام العطية: القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، مطبعة الجامعة، بغداد 1980، ص252.

في تونس ومراكش والذي جاء فيه "أن لكل حماية دولية اوضاعا قانونية خاصة بها"<sup>(1)</sup>. ومهما قيل في هذا الشأن فإن جوهر الأمر يكمن الى عامل رئيسي وهو قوة دولة (الحامية) وضعف دولة أخرى (المحمية).

### المطلب الرابع/ الدولة المشمولة بنظام الاشراف الدولي:

أن اول ماعرف العالم عن نظام الاشراف الدولي لبعض الدول كان في ظل "عصبة الأمم المتحدة" وقد عرف "بنظام الانتداب" هذا ماتشير اليه "المادة الثانية والعشرون" من ميثاق العصبة والتي تشير بالقول بوضع عدة أقاليم تحت أنتداب الدول التي خرجت ظافرة من الحرب العالمية<sup>(2)</sup> وتغير نظام الأشراف تحت هيئة الأمم المتحدة فسمي "بنظام الوصاية"<sup>(3)</sup>. وقد أجمع أغلب الكتاب من رجال القانون والسياسة من أن الاقرار بهذا النظام هو بمثابة أسباغ الصفة الشرعية والقانونية على ظاهرة السيطرة، وكانت الحجة التي دفعوا بها لأطلاق هذا النظام من ان تلك الأقاليم المشمولة بالوصاية هي أقاليم غير مؤهلة لمباشرة شؤونها بنفسها. أذن الوصاية الدولية هي ضرب من ضروب السيطرة المقنعة ابتدعته الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الاولى لتوزع بينها الولايات التركية والمستعمرات الألمانية<sup>(4)</sup>. فقد قسمت المادة "22" من ميثاق العصبة الدول المشمولة بالانتداب الى (A) وهي تلك الجماعات والدول التي تملك درجة من التطور بحيث يمكن منحها اعترافا مؤقتا مستقلة وقد وضعوا شرطا للأخذ بهذا الامر وهو أن تسترشد هذه الدول في إدارة شؤونها بنصائح ومساعدة الدول المنتدبة كي تتمكن من الحصول على

1 عصام العطية: مصدر سابق، ص 253.

2 بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: مصدر سابق، ص 221.

3 نفس المصدر، ص 227.

4 محمد طه بدوي: أصول علم السياسة، مصدر سابق، ص 156.

أستقلالها ومن الدول التي شملت بهذا النظام (العراق وشرق الأردن وفلسطين) " تحت الأنتداب البريطاني" و(سوريا ولبنان) "تحت الأنتداب الفرنسي" . اما مجموعة (B) فهي الشعوب "الأكثر تخلفا من المجموعة الاولى فقد أخضعت أدارتها الى الدول المنتدبة بصورة مباشرة ومنها "الكامبيرون وتوغو" "فرنسا وبريطانيا" "ورواندا وبورندي" "بلجيكا". اما المجموعة (C) أذ بسبب قلة سكانها وصغر مساحتها وبعدها عن مراكز المدن الكبرى او مجاورتها لدول متقدمة، فقد تقرر أخضاعها الى قوانين الدولة المنتدبة بأعتبارها جزءا من اراضيها. وأقاليم (جنوب غربي أفريقيا) تحت "أتحاد جنوب أفريقيا" (وساموا) تحت "نيوزيلندا" وغينيا الجديدة تحت "أستراليا"<sup>(1)</sup>. غير ان نظام الوصاية الذي اقره الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لم يكن شاملا لجميع الاقاليم بل قد أوجد نظاما جديدا خاصا بتلك الاقاليم التي كانت تحت سيطرتهم وسمي ذلك بنظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بينما خلقوا نظام الوصايا على الأقاليم المنزوعة من يد المهزومين. وقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة الفصل الحادي عشر منه للحديث عن نظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي<sup>(2)</sup>. وقد نصت المادة(73) من ميثاق الأمم المتحدة من أن الأعضاء، يعترفون بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الاول، ويبقون أمانة مقدسة في عنقهم، والالتزام بالعمل على تنمية ورفاهية هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع في نظام السلطة والأمن الدولي.

---

<sup>1</sup> عصام العظيمة: مصدر سابق، ص250،259.

<sup>2</sup> بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: مصدر سابق، ص221.

## المبحث الثاني:

### أنواع الدول من حيث الشكل الدستوري:

يعتمد هذا التقسيم على الشكل الدستوري أو التكوين الدستوري للدولة، فتقسم الدول وفقاً لذلك المعيار "بسيطة أو موحدة .Etats Simples ou unitaires. أو دول مركبة composes Etats" ويعتمد هذا التقسيم على التركيب الداخلي للسلطة، فإذا كانت القوة الدافعة سياسياً وحكومياً مركزة في يد شخص قانوني واحد كانت الدولة بسيطة أو موحدة. أما إذا تعددت المراكز الداخلية في الدولة فإن الدولة تكون مركبة. والدولة المركبة تتكون من عدة دول تربط بينها علاقات تختلف في قوتها، ولذا فإن الدول المركبة تنقسم بدورها إلى دولاً اتحادية، الاتحاد الشخصي أو الكونفدرالي أو الاتحاد الفيدرالي.

### المطلب الأول/ الدولة البسيطة أو الموحدة

#### Etats Simples ou unitaires

الدولة الموحدة هي التي تظهر كوحدة واحدة من الناحية الخارجية والناحية الداخلية. فهي تتفرد بهيئة واحدة تدير شؤونها الخارجية ويتمثل خارجي واحد. كما أنها تتميز من الناحية الداخلية بوحدة في نظام الحكم السياسي<sup>(1)</sup>. أي أن الدولة

---

(1) محسن خليل: النظم السياسية، دار النهضة العربية بيروت 1979، ص76.

الموحدة هي تلك الدولة التي تكون السلطة فيها واحدة في أساسها وواحدة في تركيبها وواحدة في ممارستها<sup>(2)</sup>. وتفرض كامل سلطتها وسيادتها على مناطق الدولة ورعاياها دون أي شريك أو منازع وأجهزة هذه الدولة تتولى الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية في كل انحاء أقليم الدولة الذي يعتبر وحدة متكاملة غير قابلة للتجزأة القانونية. وبالتالي فإن مواطني الدولة الموحدة يخضعون لنفس القوانين والأنظمة واللوائح. فهناك قوانين واحدة كالزواج والطلاق والعقوبات تطبق على كل مواطني الدولة في سائر أقاليمها الجغرافية. أن معظم دول العالم في الوقت الحاضر هي دول موحدة ومن أمثلتها "مصر والمملكة العربية السعودية وفرنسا وأسبانيا وتركيا". وإذا كانت الدولة الموحدة تتميز بوحدة في نظام الحكم السياسي فإنه لا يخل بهذا القول تنوع ممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة. سواء تم ذلك عن طريق المركزية او اللامركزية وهما وصفان يردان على الممارسة الإدارية، على الوظيفة الإدارية فإذا كانت وظيفة الحكم في الدولة الموحدة يقوم بها جهاز واحد فإنه لا مانع يمنع مطلقاً أن تتعدد الأجهزة التي تقوم بالوظيفة الادارية وتبقى الدولة مع ذلك دولة موحدة لاينال من وحدتها لامركزية الوظيفة الادارية وتعدد الأجهزة القائمة بها. فقد تكون الدولة الموحدة دولة مركزية بمعنى أن الوظيفة الإدارية فيها تتركز في الأجهزة المركزية في عاصمة الدولة، وقد تكون الدولة الموحدة دولة لامركزية بمعنى أن الوظيفة الإدارية تتقاسمها الجهات المركزية والجهات المحلية وفقاً لما يحدده القانون في ظل دستور الدولة<sup>(1)</sup>. فالمركزية الإدارية أذن تعني تركيز جميع الوظائف الإدارية في يد السلطة المركزية التي يكون لها وحدها حق إصدار القرارات اللازمة على كل أقليم الدولة، والإشراف كذلك على جميع المرافق العامة سواء كانت المرافق قومية تهم الدولة بأسرها او

---

(2) Georges Burdeau: Traite de Science Politique, Tom L'Etat, Deuxie'me Ed, Paris. 1967.P.351.

(1) يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت 1969، ص52.



مرافق محلية تهم أقلية محلي معين. وقد تتوزع مباشرة الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية من ناحية وبين هيئات إدارية إقليمية أو مصلحة مستقلة عن السلطة الأولى بحيث تعمل هذه الهيئات على مباشرة وظيفة إدارية من مقتضاها أشباع حاجات خاصة، وذلك كله تحت رقابة السلطة المركزية حتى لا تتعدى وحدة الاتجاه الإدارية في الدولة<sup>(1)</sup>. وأخيراً يمكن القول بأن ممارسة تلك الوظيفة الإدارية مركزية كانت أو لامركزية فهي لا تتغير من طبيعة الدولة الموحدة بل على العكس تماماً إن الممارسة اليومية للسلطات العامة داخل الدولة تشير بما لا يقبل الجدل بأنها دولة موحدة وبسيطة.

### المطلب الثاني/ الدولة المركبة

أن الدول المركبة فهي وحدات قابلة للتجزئة داخلياً إلى أجزاء، يستحق كل جزء فيها أن يطلق عليه أنه دولة. ترتبط هذه الدول برباطة تختلف قوتها، باختلاف طبيعة العلاقات بين هذه الدول. فالدول المركبة قد يكون الاتحاد بين أجزائها اتحاداً شخصياً، أو كونفدرالياً، أو فيدرالياً\*.

#### أ- الاتحاد الشخصي Union Personnelle:

إن هذا النوع من الاتحادات كانت تطبيقاته تظهر نتيجة لآحداث تاريخية كالزواج بين الملوك و المواريث الخاصة بأسرهم واندماج العروش، أو أن يقوم اتحاد بواسطة القوة كما حصل في "إيطاليا" عند احتلالها "الألبانيا" عام "1939". وفي الأغلب يقوم هذا الاتحاد من اتحاد دولتين أو أكثر تحت عرش واحد تجسد في

---

1 محسن خليل: مصدر سابق، ص 77.

\* ذهب بعض الفقهاء إلى تقسيم الاتحادات إلى اتحادات ملكية *les union manachiques* واتحادات فيدرالية تعاهدية *Les union Federative* واتحادات من نوع خاص. الاتحادات الملكية تنقسم إلى اتحاد شخصي "*union personelle*" واتحاد فعلي "*union reelle*" أما الاتحادات التعاهدية تنقسم إلى الاتحاد الاستقلالي التعاهدي "*confederation*" والاتحاد المركزي الفيدرالي "*federal*" وتقسيمات متعددة يتبناها الفقه الدستوري ومع ذلك لا زالت الفواصل بين هذه الصور غير دقيقة و يشوبها الغموض.

شخص العاهل الذي يصبح ملكا للدولتين مع أحتفاظ كل منهما بأستقلالها وسيادتها الخارجية والداخلية. وأحتفاظ كل دولة بدستورها وحكومتها المتمثلة في سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية والعسكرية. أي ان التوحيد يقتصر على شخصية الحاكم ولا يمتد ليشمل الاجهزة الحكومية وممارسة السلطة فيها، حيث تبقى الحكومات مستقلة عن بعضها البعض تماما<sup>(1)</sup>. يترتب على هذا الاتحاد ان الدول الداخلة فيه تحتفظ بشخصيتها الدولية الكاملة المستقلة وبتمثيلها الخارجي وهي سيدة تصرفاتها على الصعيد الدولي. ولما كانت كل دولة من دول الاتحاد تستقل عن الأخرى تماما من الناحية الخارجية والداخلية، فإن ذلك يعني عدم ضرورة تماثل طبيعة نظام الحكم السياسي في جميع دول هذا الاتحاد. فقد يقوم الاتحاد بين دول تأخذ بالنظام الديمقراطي وأخرى لاتأخذ به، وكما يقام هذا الأتحاد بين دول تأخذ بالنظام الجمهوري او بين دول تاخذ بالنظام الملكي. ومن الامثلة على هذا الاتحاد، هو "اتحاد انكلترا وهانوفر" الذي أستمر من سنة "1714 الى سنة 1837" حينما تولى ملك أنكلترا عرش الدولتين، وانتهى هذا الاتحاد الشخصي حينما تولت "الملكة فكتوريا" العرش في "انكلترا"، وبما أن قوانين تولي العرش في "هانوفر" لاتسمح بتولي النساء العرش أنفرط هذا الاتحاد بين الدولتين عام "1838". وقد ظهر الأتحاد الشخصي كذلك عام "1815" بين "هولندا ولكسمبورغ" ولذات الأسباب التي أسهمت بأنتهاء الاتحاد الاول بين (انكلترا وهانوفر) أسهمت كذلك بالقضاء هذا الاتحاد وذلك عندما تولت العرش الملكة "ولهمينا" عرش "هولندا في عام (1880)" وهو نفس تاريخ انتهاء هذا الاتحاد<sup>(2)</sup>. وفي الختام يمكن القول ان الاتحاد الشخصي من أضعف انواع الاتحادات.

### ب- الأتحاد الكونفدرالي "التعاهدي" ConFederayion

(1) نظام بركات، عثمان الرواف ومحمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان 1984، ص166.

(2) محسن خليل: مصدر سابق، ص 80 .

ينشأ الاتحاد الكونفدرالي نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة وتتفق فيما بينها على تنظيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض. والاتحاد التعاهدي لا يخلق دولة جديدة وإنما ينشئ علاقة اتحادية بين مجموعة من الدول تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها وأستقلالها وحاكمها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها. ويتمخض عن هذا الاتحاد تشكيل مؤتمر او جمعية او لجنة لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد وتتألف من مندوبين عن حكومات الدول الأعضاء الذين يمثلون دولهم في اجتماعاتها. والقرارات التي تتخذ في مؤتمرات الاتحاد لاتصبح سارية المفعول في نطاق كل دولة من دول الاتحاد الا بعد موافقة حكومة الدولة عليها. أي أن قرارات الجمعية العمومية لهذا الاتحاد غير ملزمة للدول الأعضاء وتحتاج الى موافقة حكومات الدول عليها. ومن هذا يتضح ان الجمعية العمومية هي مؤتمر سياسي دوري وليست هيئة ذات صفة تشريعية<sup>(1)</sup>. والاتحاد الكونفدرالي تنظيم غير مستقر أما أن ينحل، وأما أن يتحول الى دولة فيدرالية، والقاعدة العامة فيه هي من حق كل دولة داخله فيه الانسحاب اذا رغبت بذلك. ونظرا للتطورات الحديثة، فقد انحسرت ظاهرة الاتحادات الكونفدرالية وحل محلها اتحادات ذات طبيعة اقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الأوبك واتحادات من طبيعة سياسية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية. ومن الامثلة التاريخية المشهورة على هذا الاتحاد. هو "الاتحاد الكونفدرالي بين الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية والذي دام من (1778 الى 1787)" خلال حرب الأستقلال. وهذا الاتحاد هو الذي سبق الأتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة. و"الأتحاد السويسري" نموذجا اخر على هذا الاتحاد فقد أسس خلال "القرن الرابع عشر" وتطور حتى سنة "1848" تاريخ صدور الدستور الفيدرالي السويسري. واخيرا يمكن القول بأن هذا الاتحاد لا يختلف

---

(1) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة: مصدر سابق، ص 166-167.

كثيرا عن الاتحاد الشخصي ويتطابقان بموضوع الاستقلالية في السيادة الداخلية والخارجية للدول الداخلة فيه.

### ج- الاتحاد الفعلي أو الحقيقي: Union Reelle

يقوم هذا الاتحاد بين دولتين او اكثر بموجب معاهدة دولية بموجبها تفقد الدول الداخلة في هذا الاتحاد شخصيتها الدولية بخلاف الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي. وتكون الدول الداخلة في هذا الاتحاد شخصية دولية جديدة واحدة موحدة، على ان تحتفظ كل دولة بدستورها وقوانينها، ونظامها الاداري في الداخل. ويرجع ذلك الى ان الاتحاد الفعلي لا يكتفي بوحدة شخص رئيس الدولة كما هو الحال في الاتحاد الشخصي، وانما يقيم رباطا قويا بين الاعضاء عن طريق شخصية الاتحاد التي تعتبر دولة واحدة على الصعيد الدولي وتتولى الشؤون الخارجية وادارة شؤونها الدولية والدبلوماسية والدفاع وقيادة العمليات العسكرية<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة لنظام الحكم السياسي الداخلي، فإن كل دولة في هذا الاتحاد تحتفظ بنظام حكمها الداخلي أي بدستورها الخاص وبسلطاتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية وكل ما يتعلق بنظامها السياسي الداخلي. كما وأن الحرب التي يعلنها الاتحاد او تعلن عليه تشمل جميع دول الاتحاد، وأذا ما نشبت الحرب بين دولة الاتحاد فأنها تعد حربا أهلية<sup>(2)</sup>. ومن الامثلة على ذلك الاتحاد بين "النرويج والسويد"، أبتداء من عام(1815) بمقتضى إتفاقية (توست Tost) حيث أضطرت النرويج المهزومة الى قبول شروط السويد وسيطرة التاج السويدي حتى عام (1950) حيث أستعادت النرويج استقلالها وأعتلى عرشها أسرة من أصل دانماركي. والمثال الثاني هو الاتحاد بين "النمسا والمجر" بمقتضى إتفاق عام

(1) عبدالغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية، الوارد الجامعي، بيروت 1984، ص 165.

(2) محسن خليل: النظم السياسية: مصدر سابق، 85-86.

(1867) الذي ظل يتجدد كل عشر سنوات حتى حوادث عام (1918) التي ادت الى انحلال امبراطورية النمسا والمجر.

### د- الأتحاد الفيدرالي او المركزي: Etat Federal

الاتحاد الفيدرالي يقوم باتحاد دول او ولايات او مقاطعات، أو بين مجموعة أقاليم\* ويعتبر هذا الاتحاد من اهم انواع الاتحادات على الاطلاق، فهو من ناحية القانون الدستوري عمل قانوني داخلي يستند الى دستور الدولة ذاته على عكس الاتحادات السابقة التي تستند أساسا على المعاهدات الدولية. وبعد الدخول في هذا النوع من الاتحاد تفقد الدول الاعضاء شخصيتها الدولية وجزءا من سيادتها الداخلية وتكون فيما بينها دولة واحدة مركزية وتصبح بالتالي تلك الدول او الجمهوريات أو الاقاليم او المقاطعات جزءاً من الدولة الفيدرالية. والشيء الاكثر بروزا في هذا النوع من الاتحاد هو وجود هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية في كل مقاطعة او ولاية على انفراد والى جوارها وجود نفس تلك الهيئات التنفيذية- تشريعية- قضائية على صعيد الدولة الفيدرالية. ومن السمات البارزة في هذا الاتحاد أزواج القوانين فنجد قوانين معينة لاتسري الا على سكان احدى الولايات فقط دون الولايات الأخرى\*\* والى جانبها نجد القوانين الاتحادية التي تسري على جميع رعايا الدولة الاتحادية ويخضع لها سكان جميع الولايات دون أستثناء، وهم يحملون جنسية واحدة وعليه فهم يخضعون لجميع القوانين التي تفرضها السلطة المركزية. والولايات في هذا الوضع لاتملك حرية ممارسة أي عمل خارجي لأن ذلك من وظيفة دولة الاتحاد نفسها ولايشاركها في هذا الأمر احد. إذ "أن الدولة

---

\* يعتبر العراق المثال الوحيد في منظومة الفيدرالية مؤلف من إقليم واحد.

\*\* من اختلاف القوانين في الولايات المتحدة الامريكية مثلاً: ولاية ميشيغن قد رفعت السن القانوني لاحتساء الكحول من 19 الى 21 عاماً. إعادة ولاية أوريغون عقوبة الاعدام. خصصت ولاية الاسكا حوال 21 مليون هكتار توهب خصيصاً الى المواطنين لكي يستغلونها. و وضعت ولاية مونتانا قيوداً على الترخيص بأنشاء مصانع توليد الكهرباء من الطاقة النووية و ادارة تلك المصانع.

الاتحادية هي التي تصبح الوحدة السياسية في النظام السياسي الدولي، أما الاقاليم والولايات والدول التي أنصهرت شخصيتها في الدولة الاتحادية فلا يكون لها أي كيان دولي لفقدانها طبيعتها كدولة بما فيها من عناصر ومقومات..... ومن الناحية الداخلية فتتقلب الدول التي نشأت منها الدول الاتحادية الى مجرد وحدات سياسية محلية يطلق عليها عادة أسم الولايات أو المقاطعات أو الاقاليم او الجمهوريات<sup>(1)</sup>.\* ويتم اندماج الدول اندماجا مركزيا من خلال الاتفاق على دستور يعمل على استمرار وبقاء الإتحاد فلا يسمح للدول الاعضاء بالانسحاب او الانفصال\*\* في الاغلب الاعم. كما هو الحال في الاتحاد الكونفدرالي بل ان دستور الاتحاد كثيرا ما يخول دولة الاتحاد السلطة لإتخاذ قرارات معينة دون الرجوع الى الحكومات الإقليمية للدول الأعضاء فيه حيث أن الدول الداخلة في الاتحاد تنازلت وبمحض ارادتها منذ البداية عن سلطاتها الخارجية وبعض سلطاتها الداخلية التي تكون عادة محددة مسبقا في الدستور. كما ان من الجائز للدول المندمجة أندماجا مركزيا تتفق بينها بمقتضى الدستور على السلطات التي تتنازل عنها الدولة الإتحاد وتلك التي تحتفظ بها لنفسها فيما يتعلق بأمر السيادة الداخلية، أي ان توزيع الاختصاصات الأخرى تتولاها حكومات الولايات او الأقاليم او الدويلات الأعضاء. وأن الدساتير الاتحادية تختلف في الكيفية التي توزع بها السلطات بين دولة الاتحاد والولايات اختلافا لا يرجع الى الاعترافات القانونية<sup>(1)</sup>. وإنما يرجع في أكثر الاحيان الى

---

(1) ابراهيم درويش: علم السياسة دار النهضة العربية، القاهرة 1975، ص257.

\* أمثلة من الدول الفدرالية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا، كولومبيا، الأرجنتين، لهند، أستراليا، روسيا، النمسا، سويسرا، ألمانيا. ويعد العراق بعد عام "2003" احدث الدول الفيدرالية التي ظهرت على الصعيد الدولي و تشير الدراسات المتخصصة الى أنه يوجد في العالم المعاصر 22 دولة فيدرالية ذات مساحات واسعة باستثناء سويسرا و اتحاد الامارات العربية.

\*\* يستثنى من ذلك الاتحاد السوفيتي السابق الذي نص دستوره على عكس ذلك، اذ منح الجمهوريات الداخلة في هذا الاتحاد الحرية والحق في الانفصال متى شاءت. غير ان هذا الحق يعتبر حقا نظريا بحتا. إذ لم يستعمل على الاطلاق من قبل أية جمهورية من جمهوريات الآتحاد السوفيتي حتى انحلاله.

1 سعد عصفور: القانون الدستوري: دار المعرف، الاسكندرية، 1954، ص258.

اختلاف الظروف الواقعية والموضوعية والى قوة وضعف الدول الداخلة في هذا الاتحاد.

### طرق توزيع السلطات:

أن دراسة التجارب الفيدرالية القائمة تشير الى وجود ثلاث طرق في توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الأقليمية وهي:

1- يحدد الدستور أختصاصات السلطات الاتحادية واختصاصات الولايات على سبيل الحصر والالزام. وقد أخذ الدستور العراقي الدائم لعام (2005) بهذه الطريقة. أذ من خلال قراءة المواد (من المادة 109 الى المادة 115) نجد أن الدستور العراقي يركز صلاحيات الحكومة الاتحادية فقط في "الدفاع والشؤون الخارجية والميزانية العامة والمياه" أما مجالات التربية والبنى التحتية والصحة وأدارة الكمارك والطاقة والكهرباء والبيئة والتنمية فأن المسؤولية عنها مشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية (الاقاليم والمحافظات). وكل ما لم ينص عليه الدستور في الباب الرابع (اختصاصات السلطات الاتحادية) تكون الاولوية لقوانين الحكومات المحلية.

2- يحدد الدستور أختصاصات السلطات الاتحادية على سبيل الحصر ويترك ما عدا الى الولايات. هذا ما أخذت به الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا وأستراليا. وهذا يعني أن الحكومات المركزية قد أعطيت سلطات محددة وقد تركت بقية السلطات الحكومات الولايات.

3- يحدد الدستور أختصاصات الولايات على سبيل الحصر ويترك ما عداها الى السلطات الاتحادية. وقد أخذت "كندا" بهذه الطريقة، فقد حدد الدستور الكندي أختصاصات المقاطعات حصراً وما عداها فقد تركت الى السلطات الاتحادية.

وأخيرا يمكن القول بوجود سلطات مشتركة بين الحكومات الفيدرالية الحديثة يصاحبه شرط بأنه عندما تصطدم قوانين الحكومة المركزية فى الميدان المشترك

بقوانين الحكومات الإقليمية في ذلك الميدان، فإن القوانين الإقليمية يجب ان تخلي الطريق للقوانين المركزية<sup>(1)</sup>. وهذا عكس ما ذهب اليه دستور العراقي فأذا ما أصطدم تشريع اقليمي بقانون مركزي "فيدرالي" فعلى الأخير أن يخلي الطريق امام التشريع الاقليمي.

### تقييم الاتحاد الفيدرالي "المركزي":

أنه ذلك النوع من الأتحاد الذي تحتاجه الدول الكبيرة من حيث المساحة والتي ينتمي أبناؤها الى قوميات وأديان ومذاهب مختلفة، حتى ذهب القول لدى البعض بإمكانية تطبيقه على الصعيد العالمي. فقد كانت التجربة الأمريكية تعبر عن جزء من هذه الحقيقة. وليس الأمر عند هذا الحد فهو يلبي كذلك رغبتين متناقضتين في أن واحد أذ يجمع بين الاستقلال من جانب والاندماج من جانب آخر وهو يجمع في نفس الوقت بين مزايا الدولة الموحدة والدولة الأتحادية المركبة. فهو يمنح الدولة الفدرالية كل السلطات في الشؤون الخارجية والمسائل الداخلية التي تهم الدولة بأسرها وفي نفس الوقت يمنح بعض الاستقلال السياسي الذاتي الداخلي للولايات على حد سواء في الشؤون التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي هذا الاتحاد متسع ومجال للتجارب السياسية المختلفة بسبب الاختلاف ولتنوع نظام كل ولاية، مما يسمح بالأخذ والعطاء بين الولايات وأقتباس ما هو صالح ومفيد. وقد وجهت لهذا الاتحاد العديد من الانتقادات منها على سبيل المثال أن وحدة البلاد الوطنية والقومية أمرا مشكوك فيه وان هذا الأمر يعتبر جليا عندما يمنح الدستور بسلطات واسعة للحكومة المحلية بحيث تصبح الحكومة المركزية من الضعف وتصبح معها غير قادرة على لم الشمل والتحدث الى الجميع بصورة مؤثرة وفعالة، وان التداخل بين السلطات المركزية والمحلية في كثير من الاحيان وبالذات في التجارب الحديثة وكذلك أسلوب توزيع الأختصاصات كلها أمور تسهم في إثارة مشاكل ونزعات.

(1) محمد عبالمعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت 1973، ص 492-591 .



والنقد الآخر يشير الى ارتفاع التكاليف وزيادة المصاريف بسبب التعدد في السلطات العامة وأزدواجها، وأن هذه النفقات الباهضة يتحمل أعباءها مواطنو دولة الأتحاد. واخيرا يمكن القول وعلى الرغم من كل الأنتقادات وبأجماع أغلب الكتاب وبأستقراء التجارب القائمة والسابقة لكل انواع الاتحادات يظل الاتحاد الفيدرالي أفضلها بدون منازع.

#### مصادر الفصل الخامس

- **Georges Burdeau: Droit Constitionnel et institions Politiques, 16 edition, L.G.D.J Paris 1974.**
- محمد كامل ليلة: النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- محمد عزيز شكري: المدخل الى القانون الدولي العام في وقت السلم، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1973.
- عصام العطية: القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، مطبعة الجامعة ، بغداد 1980.
- محسن خليل: النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت 1979.
- عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، الدار الجامعية، بيروت 1984.
- ابراهيم درويش: علم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة 1975.

## الفصل السادس الأحزاب السياسية والرأي العام ومسألة الديمقراطية

ينظر الى الأحزاب السياسية اليوم باعتبارها عاملا ضروريا للحياة السياسية والتي صارت في بعض الدول جزءا رسميا من جهازها الحكومي، فهي من الأمور الجديدة نسبيا على الحياة السياسية إذ لم تكن فكرة الحزب الحكومي حتى "القرن الثامن عشر" أمرا متصورا. إذ كان يطلق على الأحزاب في حينها أسم "الزمر" وتعتبر أمرا خطيرا على المصلحة العامة إذ كانت المشاحنات الحزبية تنبئ عن الشغب والعنف وعن قلب نظام الحكم او الثورة ومثل هذا الأمر كان قائماً حتى في "انكلترا" حيث كانت مساحة الحرية فيها أكثر سعة من الدول الأخرى. وما يقال عن الأحزاب يقال عن الرأي العام بأن بروزه يعود لانتشار الديمقراطية وتحول وجهات نظر الناس ازاء الحكومة التي اصبحت وسيلة يمكن عن طريقها تحقيق أسمى ما يصبو اليه الناس وينظر الى موظفيها خداما عموميين يختارون ليعبروا عن أرادة الشعب ويقوموا بتنفيذ هذه الأرادة وهذا التغير في السلوك تجاه الحكومة يعود بالدرجة الاولى الى نمو وازدياد قوة الرأي العام والى تطور وسائل التأثير النافذة

للأعراب عنه. في هذا الفصل نتحدث عن الأحزاب السياسية والرأي العام في مبحثين منفصلين.

## المبحث الأول

### الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية

هناك اتفاق بين المهتمين بمسألة الديمقراطية، بأن هناك ارتباط وثيق و علاقة جدلية بين الديمقراطية و الأحزاب السياسية، فقد حسم الليبراليون الامر بالقول "لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية" وتأسيساً على ذلك فقد جاءت الأحزاب السياسية كأحد الأدوات الرئيسية في عملية التنمية السياسية والتحديث السياسي لقدرتها على تكوين علاقات فعالة ومباشرة مع المجتمع من خلال بنيتها التنظيمية الممتدة ويستطيع بفعل مجموعة أهداف أساسية تنظم النشاطات الوطنية لتحقيق التنمية السياسية، بوصفها تنظيمات سياسية، فأن الأحزاب قادرة على التغيير بفعل علاقاتها وتأثيرها في القوى الاجتماعية التي تمثلها، ومن ثم قدرتها على بلورة المصالح العامة للمجتمع ومن ثم الخيارات العامة لكي يتحول الى عنصر من عناصر الاستقرار السياسي<sup>1</sup>.

### المطلب الاول/ مفهوم الحزب السياسي:

<sup>1</sup> عبد الرحمن خليفة: إيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص211.

يمكننا تعريف الحزب السياسي بأنه "جماعة منظمة من الافراد تسعى الى الوصول الى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها"، وبذلك يستند مفهوم الحزب على عنصرين أساسيين فقط وهما: عنصر التنظيم و الاخر هو عنصر الهدف السياسي، ويعتبر التنظيم حجر الاساس حيث ان الاحزاب هي تنظيم متماسك، دون هذا التنظيم لا تستطيع أن تستمر وتعمل بفاعلية من اجل الوصول الى الحكم او الالتزام ببرنامج سياسي محدد، أما الهدف السياسي فيرتكز في الوصول الى الحكم او السلطة، والمساهمة في توجيه الحياة السياسية، إذا كانت في السلطة وتقوم بمراقبة الحكومة اذا كانت خارج السلطة، وتأكيداً لما ذهبنا اليه، فإن "دوفرجيه" يؤكد على الجانب التنظيمي للحزب بالقول (بأن الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه تجمع لعدة جماعات او مجموعات صغيرة منتشرة في أرجاء البلاد)<sup>(1)</sup>. اما "أدموند بيرل" فقد أكد على الهدف الذي يهدف اليه الحزب السياسي بالقول إنه (تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة او أيولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها. بهدف الوصول الى السلطة وممارستها).

في حين يذهب "جيمس كولمار" بوصف الحزب السياسي بأنه "عبارة عن تجمع لة صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح و المعلن هو الوصول الى الحكم و الاحتفاظ به اما بمفرده او بالائتلاف او بالاختلاف او التنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية او متوقفة"<sup>(2)</sup>. او أن الحزب هو "جماعة ذات اهتمامات عامة شاملة و التي تقدم مرشحين لها في الانتخابات السياسية"<sup>(3)</sup>

---

1 Maurice Duverger: les parties politiques. Armand colin, paris, 1979, P62.

2 نقلاً عن كمال المنوفي: أصول النظم السياسية و الدستورية المقارنة، شركة الربيعان للنشر و التوزيع، الكويت، 1987، ص186.

3 عبدالمعطي محمد عساف: مقدمة في علم السياسية، دارمجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط2، 1987، ص200.

وهناك من حاول وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة التي تضمنتها التعاريفات السابقة بالقول بأن "الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين يسعى للدفاع عن آرائهم و مصالحهم و إعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح، والمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة الكاملة الأتية: مؤازرة الناخبين والمرشحين والمنتخبين وأستخدام وسائل وممارسة النقد والتأثير على مجموع الشعب ونوابه، واحتمال الوصول الى السلطة جزئياً او كلياً<sup>(1)</sup>. وقد حدد كل من "جوزيف لابلامبارا Joseph la palambara" و"ميرون ونير Myron Weiner" شروط الحزب السياسي بأربعة وهي:

1. أستمرارية التنظيم، أي وجود تنظيم لا يتوقف والمدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له، و معنى ذلك أن يكون التنظيم دائماً.
2. امتداد التنظيم على المستوى القومي وجود أتصالات داخلية منتظمة بين الوحدات القومية و المحلية.
3. توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين القومي و المحلي للقيام بعملية صنع القرار سواء منفردون او بالائتلاف مع الاخرين، وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.
4. أهتمام التنظيم في جمع الانصار و المؤيدين في الانتخابات او السعي بشكل او بأخر للحصول على التأييد الشعبي من أجل الحصول على السلطة<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني/ أنواع النظم الحزبية

1 نقلاً عن: عبدالغني بسيوني، مصدر سابق، ص299.

2 نقلاً عن: صباح مصطفى المصري: النظام الحزبي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص14.

لقد تعدد المعايير للترقية بين النظم الحزبية، على الرغم من ذلك يضل المعيار القائم على عدد الاحزاب من أفضل التصنيفات و أقدمها. وتأسيساً عليه هناك ثلاثة نماذج للأنظمة الحزبية وهي نظام الحزب الواحد والحزبين نظام تعدد الاحزاب:

#### أ- نظام الحزب الواحد:

ويقصد بنظام "الحزب الواحد"، وجود حزب واحد منظم ومعترف به لوحدته من قبل السلطة القائمة في الدولة، وهذا يعني من الناحية العملية أنه لن يكون مسموحاً بوجود أي أحزاب سياسية أخرى مطلقاً، سوى حزب واحد فقط، وأذا ما وجدت أحزاب سياسية أخرى، فيكون وجوداً سرياً وغير مصرح به. او على الاقل غير مسموح له أن يتمثل في السلطة السياسية<sup>(1)</sup>. وهذا يعني أن نظام الحزب الواحد ليس الاتكليف تقني للديكتاتورية المتولدة في أطار ديمقراطي<sup>(2)</sup>. وعليه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية لأستمرار في الحكم وعلى ذلك ففي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد يقوم الحزب الحاكم بالغاء جميع الاحزاب السياسية الأخرى و منعها من ممارسة النشاط السياسي، وقد دخل نظام الحزب الواحد حيز التطبيق و أخذت به بعض الدول مثل "الاتحاد السوفيتي السابق" و "المانيا الهتلرية" و "أيطاليا الفاشية".

فنظام الحزب الواحد بالنسبة لمؤيديه، فأنهم يرون أن للحزب وظيفتين أساسيتين، تتجلى الاولى في خلق نخبة او طليعة قيادية وزعماء سياسيين وأداريين اكفاء مؤهلين لإدارة الدولة، بينما تتجلى الوظيفة الثانية في إقامة نوع من الرابطة بين الحاكم و الشعب. اما بالنسبة لمعارضين نظام الحزب الواحد فيرون أن هذا النظام ما هو الا انظام حديث لنظام قديم جداً هو "الحرس الامبراطوري القيصري" الذي يكرس مهمته في توحيد حكم الامبراطور او القيصري، و الجديد فيه هو الشكل التنظيمي للعلاقة بين الحكام و المحكومين.

1 عبدالمعطي محمد العساف، مصدر سابق، ص205.

2 Maurice Duverger: Les Partis Politiques, op.cit, p 262.

## ب- نظام الحزبين

ان جوهر نظام الحزبين تتلخص في وجود حزبين كبيرين يتنافسان للفوز في الانتخابات العامة للوصول الى السلطة دونما حاجة الى ائتلاف مع أحزاب أخرى. وهذا الامر يتحقق من خلال قدرة كل من الحزبين على النجاح فعلياً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما الى الآخر احتمالاً قائماً<sup>(1)</sup>.

وقد يبدو الحديث عن نظام الحزبين، بشكل ما حديثاً عن نظام تعدد الاحزاب، فالانظمة التي تتميز بهذا النظام لا تستطيع تركيز الامر بوجود حزبين فقط بعدم السماح بوجود أحزاب أخرى كما يبدو للوهلة الاولى، فالعكس صحيح فهي تسمح للتعدد، غير أن القوى الداخلية للمجتمع تكون متمركزة في بعضهما حول محورين محور الحزب الاول و محور الحزب الثاني، الامر الذي لا يعطي الفرصة لبروز حزب ثالث او أحزاب أخرى، لأنها لو برزت وهذا أمر موجود فعلاً، فأنها ستكون عاجزة عن أن تصل الى مركز السلطة الا في صورة هامشية ومحدودة واعدة الفعالية<sup>(2)</sup>. لذلك تبقى السيطرة الفعلية للحزبين الاول و الثاني مع ملاحظة أن وجود عدد من الاحزاب الصغيرة، يعد أمراً طبيعياً ما دام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير عن رأي و حرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة. وهذا ما حدث في الانتخابات التشريعية البريطانية الاخيرة لعام "2010" عندما عجز الحزبان الكبيران "العمال و المحافظين" من حصول أحدهما على الاغلبية المطلقة لوحده اضطر حزب المحافظين الائتلاف مع حزب ثالث وهو "حزب الاحرار" و ليشكل حكومة ائتلافية، وحقبة نظام الحزبين تتفق مع طبيعة الأشياء حيث تظهر الخيارات السياسية عادة بشكل ثنائي، فليس هناك دائماً ثنائية أحزاب ولكن هناك ثنائية ميول و اتجاهات وكل سياسة تتطلب اختياراً بين نمطين

1 نقلاً عن: أسامة الغزالي حرب، مصدر سابق، ص134.

2 عبدالمعطي: مصدر سابق، ص205

من الحلول تتمحور في حزبين كبيرين على الرغم من وجود العديد من الاحزاب الصغيرة الأخرى الى جوارهما مثل بريطانيا "حزب العمال والمحافظين" والولايات المتحدة "الحزب الديمقراطي و الجمهوري".

### ج- نظام تعدد الاحزاب

توجد التعددية الحزبية في كل بلد فيها نظام حزبي يتضمن ثلاثة أحزاب فأكثر، كما هو الشأن في دول أوروبا الغربية، و الدول الاسكندنافية، و الهند و إسرائيل و العراق\* و غيرها من الدول.

و يتعين التفرقة بين تعدد الاحزاب و تعدد الاراء و الاتجاهات السياسية، إذ أن تعدد الاحزاب يعني وجود اكثر من حزبين سياسيين، قد تكون ثلاثة او أربعة او اكثر من ذلك\*، بحيث ينطبق على كل منها مفهوم الحزب السياسي كتجمع سياسي منظم له برنامج و أعضاؤه وسعيه للوصول الى السلطة و المشاركة في الحكم.

وترجع نشأة التعددية الحزبية الى أسباب و عوامل مختلفة، لعل أهمها الاوضاع الاجتماعية والعرقية و الدينية و المذهبية وحتى المناطقية، مثل "الهند وسويسرا وإسرائيل والعراق". كما يسهم الأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالاغلبية من ناحية والقوائم الحزبية مع التمثيل النسبي من ناحية أخرى، سبباً آخر لظهور نظام تعدد

---

\* طبقاً للانتخابات التشريعية في العراق لعام 2010 فقد بلغت عدد الأئتلافات "14" أئتلاًفاً و"306" كياناً سياسياً تضمنت أكثر من "6500" مرشحاً يتنافسون على "325" مقعداً من مقاعد مجلس النواب.

\* وقد تظهر التعددية في صورة رباعية، كما جرى في بعض الدول كبريطانيا مثلاً، عقب ظهور الحزب الشيوعي كحزب رابع بجوار حزب المحافظين و الاحرار و الاشتراكيين



الاحزاب علماً بأن التعددية الحزبية لا تعتبر نتيجة حتمية للانتخابات بالأغلبية المطلقة لأنها تعتبر النتيجة الطبيعية المتكررة لهذا النظام الانتخابي.

أن ظاهرة التعددية الحزبية التي تشاهدها اليوم بعض دول العالم الثالث ليس مصدرها الاسباب التي أشرنا اليها، وإنما مصدرها هو أقرار السلطات بالحقوق و الحريات و تأليف الاحزاب السياسية، ولكن وجود هذه الاحزاب وتعددتها لن يمنع الاعتداء على هذه الحقوق و الحريات في اكثره هذه الدول. ومرجع ذلك أسباب عدة، منها الصراع و التنافس الحاد بين الاحزاب السياسية و آثارها المدمرة على الحياة الحزبية، إضافة للأنقلابات العسكرية.

فإذا كان الصراع و التنافس بين الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية يجري على نحو هادئ و سلمي فإنه في دول العالم الثالث يعني تصعيد لعوامل الانشقاق و الاضطراب، بل استخدام القوة حين يفرض حزباً ما، تصوره على بقية الأحزاب الأخرى.

ناهيك عن الانقلابات العسكرية فكثيراً ما يرافقها انقسام مختلف الاحزاب السياسية بين موالي او معارض و في المقابل تقوم الحكومة الفعلية بفرض الحظر على كل أو بعض الاحزاب السياسية\*.

### المطلب الثالث/ الأحزاب السياسية والجماعات السياسية

تقوم الأحزاب السياسية بدور متميز في النظم السياسية المختلفة نظراً لما تتمتع به الأحزاب من قدرة كبيرة على تنظيم وتوعية وتنقيف وتدريب وتجنيد الجماعات السياسية المختلفة تحت اسماء وعنوانين متعددة ومختلفة من منظمات مهنية ونقابية وجماعات شبابية وطلابية نسائية ورجالية وتبرز الأهمية الاستثنائية

---

\* لمعرفة المزيد عن نظام تعدد الاحزاب يراجع: محمد كاظم ، المشهداني في النظم السياسية، مصدر سابق، ص273. عبدالغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية، مصدر سابق، ص314. و

Maurice DEVERGER: Les Partis Politiques, op. cit. p239.

للأحزاب في هذا الصدد في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة ومما يمثله ذلك من عقبة امام تأثيرات الجماهير المباشرة على السلطة من حيث اختيار، اعضائها والرقابة على اعمالهم وان تلك الجماعات السياسية ليس بمقدورها التماسك والتنظيم ولاتستطيع الاستمرار ولاحتى الدخول في المجال الانتخابي والعمل بفاعلية من اجل الوصول الى السلطة والالتزام بتحقيق برنامج سياسي الامن خلال الأحزاب السياسية<sup>(1)</sup>. وعلى هذا الاساس نجد بعض الاحزاب تبادر بأقامة أجهزة ومؤسسات تسمى بالتنظيمات المساعدة (Organismes annexes) تعمل تحت أشرف الحزب وتوجيهه واقعيا او قانونيا وهذه المؤسسات على نوعين: نوع خاص بأعضاء الحزب الحقيقيين، المؤمنين بالحزب ويضم النوع الثاني جماعات مختلفة ومتنوعة مثل منظمات الشباب والنوادي الثقافية والأدبية والنقابات المهنية والعمالية وتبدو أهمية هذه التنظيمات وتتضح كلما تنوعت وضمت اعدادا أكبر وقطاعات مختلفة من الناس<sup>(2)</sup>. وهناك من يذهب الى أبعد من ذلك في تحديد أهمية الاحزاب السياسية ليس على صعيد الجماعات السياسية فقط بل يذهبون بالقول بأن الاحزاب السياسية يجب ان تؤخذ في الحسبان في أية عملية أو ظاهرة سياسية في النظم السياسية وعلى الأخص في العمليات الانتخابية والتشريعية والتنفيذية والأدارية بل ان العملية القضائية وهي المفترض فيها الاستقلال بدأت لاتخلو من علاقة الأحزاب السياسية بها لاسيما فيما يتعلق بأختيار القضاة اذا تتصل بصورة أو اخرى بالاعتقاد السياسي والانتساب الحزبي<sup>(3)</sup>. وفي الختام يمكن القول أن الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم الجماعات السياسية في الحكم بواسطة الانظمة اليها والمشاركة في انتخاباتها، ولذلك فأن مفهومي الاحزاب السياسية والجماعات السياسية تجدهما

<sup>1</sup> محمد فايز عبد أسعيد: مصدر سابق، ص 85.

<sup>2</sup> الشافعي أبو راس: التنظيمات السياسية الشعبية مصدر سابق، ص 139.

<sup>3</sup> ابراهيم درويش: الدولة، مصدر سابق ص 368.

أرتبطا ببعضهما البعض أكثر ارتباطا وثيقا لدرجة أن البعض لايتصور امكانية تحقيق مشاركة سياسية فعالة في الوقت الحاضر الا عن طريق الأحزاب السياسية.

### المطلب الرابع/ الأحزاب السياسية والديمقراطية:

يتم التعبير عن الديمقراطية بحكومة الشعب ويقصد بها بأنها حكومة"أغلبية الأفراد الذين لهم أن يستعملوا الحقوق السياسية" ولكن كيف يمكن التعرف على هذه الأغلبية وأستيضاح موقفها؟ هنا تظهر أهمية تنظيم الأحزاب السياسية للحكم الديمقراطي بل وتتضح الى حد كبير ضرورة هذا التنظيم اذا كان هذا الحكم نيابيا برلمانيا.. وذلك راجع الى ان هذا التنظيم للأحزاب السياسية يجعل الشعب يلتف حول الاحزاب فتتضح الأغلبية وتبين الأقلية. ويذهب "موريس دوفرليه" بنفس الاتجاه فهو يشير بالقول: إذا كانت الديمقراطية قد عرفت دائما الصراع بين الجماعات السياسية والتعارض في الاتجاهات والتنافس بين الطوائف فإن قيام الاحزاب السياسية المنظمة. ونموها يرتبط بنمو الديمقراطية، أي بأتساع الاقتراع العام الشعبي و بالامتيازات البرلمانية، وهذا يدفعنا الى القول، بأن الاحزاب السياسية كانت ثمرة من ثمار الديمقراطية، او لنقل بتعبير آخر أن الاحزاب كانت نتيجة اكثر منها سبباً للديمقراطية، غير أن هذا القول لا يمنع بالضرورة من التأكيد على أهمية ظهورها بالنسبة لتطوير و تعزيز المسيرة الديمقراطية. وفي ظل الأنظمة الحزبية التنافسية نجد صورة أخرى حيث تمارس الأحزاب السياسية نشاطاتها في مجتمع ديمقراطي يقوم أساسا على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات وعدم تركزها بيد فئة واحدة دون بقية الجماعات وفي هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الاحزاب السياسية بواسطة الانتخابات للسيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن أهم خصائص الأنظمة التنافسية أن الاحزاب التي تسيطر على مراكز القوة في الحكومة لاتحاول منع الأحزاب الاخرى من الاستمرار في ممارسة نشاطاتها

السياسية ونشر مبادئها وكسب الدعم الشعبي لها وقيادتها لحركات المعارضة في الدولة. وعند هزيمة الاحزاب الموجودة في الحكومة بواسطة الانتخابات فإنها تترك السلطة سلمياً للأحزاب الأخرى الفائزة التي ستخلفها في السيطرة على الحكومة وتتحول هي بدورها الى احزاب المعارضة<sup>(1)</sup>. وبالإضافة الى ماتقدم فإن على الحزب سواء كان في السلطة او المعارضة كي يضمن لنفسه الانصار والاتباع عليه ان ينمي علاقته بالناخبين بصورة دائمة ومستمرة حتى يتمكن من السيطرة على السلطة في مجالاتها المختلفة من تشريعية وتنفيذية وأدارية وغيرها. وهذا يتوقف على درجة نجاح الحزب في بناء قاعدته الشعبية وفي تمكنه من تطوير بنائه الداخلي وبرامجه وتدعيم قيادته بصورة دائمة ومستمرة. ولكن غالباً ما تصطم هذه القيادات مع رغبات اعضاء البرلمان الذين ينتمون لنفس الحزب. فأذا كان الحزب يضم مجموعة من القادة و الزعماء و المديرين الذين يسيرون اموره، و يريدون نشاطه او الى جانب هؤلاء يوجد اعضاء الحزب الذين خاض بهم الحزب المعركة الانتخابية فوصلوا الى المقاعد البرلمانية ويطلق عليهم "البرلمانيون" فبينما يعتبر قادة الحزب و مديرون و رؤساء و اعضاء الحزب الطبقة الحاكمة فيه، فإن البرلمانين من الناحية النظرية يمثلون الناخبين سواء كان هؤلاء الناخبون اعضاء الحزب او لم يكونوا كذلك، وفي الاغلب الاعم ينشأ صراع بين القادة البرلمانين على الاستئثار بالسلطة في الحزب و لاتخرج الحالة عن أحد الفروض الثلاثة: اولها أن يسيطر البرلمانين على الحزب ومقدراته، والثاني، أن يسود الحزب بقيادته على البرلمانين الذين يصبحون مجرد ممثلين للحزب، ويلتزمون بأوامره وينصاعون لتوجيهاته. وثالثاً: وهي المنافسة بين البرلمانين والقادة، حين تكون كل طائفة منهما على درجة من القوة متكافئة مع الأخرى، وتسعى كل منها لفرض سيادتها والانتقاص من سيادة وسلطات الطائفة الثانية، دون تحقيق الوصول الى هدفها

---

(1) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة: مبادئ علم السياسة ، مصدر سابق، ص 225.

بشكل بات ونهائي ولم تبلغ أحدها من القوة بحيث تسود بها على مقدرات الحزب وتسطير عليه دون مشاركة من الثانية وتدخلها ومعها.

وتأسيساً على ذلك هناك ارتباط حتمي بين الديمقراطية والاحزاب السياسية وانه من غير المتصور قيام ديمقراطية بدون احزاب سياسية أي الديمقراطية في صورتها المطلقة كما نادى بها "روسو" لاتستقيم في مجتمع لاحزبي. ولكن التاريخ يؤكد وجود أنظمة بها أحزاب سياسية متعددة على الرغم من ذلك فهي لاتعتبر نظاما ديمقراطية، بل تعتبر نظاماً ضد الديمقراطية ففي الانظمة الشمولية "كالاتحاد السوفيتي و أوروبا الشرقية السابقة" و النظام "النازي الالمانى"، و الكثير الكثير من هذه النماذج في دول العالم الثالث لديها تعددية حزبية ولكن لا يمكن وصفها بالنظم الديمقراطية فوجود الأحزاب لايغني بالضرورة وجود الديمقراطية.

### المطلب الخامس/ جماعات الضغط و مسألة الديمقراطية

يمكن تعريف جماعة الضغط على انها "جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة او رابطة موحدة ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتهم بواسطة التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم في محاولتهم الوصول الى السلطة"، أن جماعات الضغط في امريكا مثلاً تواصل نشاطها خلال فترة الانتخابات و بعدها. فهي تعمل خلال فترة الانتخابات على تمكين المرشحين الذين تتسجم شعاراتهم مع مصالحها، او الذين يعدونها بتأييد مطالبها، على الفوز في الانتخابات من خلال تقديم العون المباشر، او من خلال إدارة حملة موازية اعلامية مساندة لحملاهم. ونظراً لضخامة تبرعات بعض هذه المجموعات للمرشحين، فإن أبواب الكونغرس و الادارة مشرعة أمام مسؤوليها لملاحقة القضايا التي تهمهم وحث المسؤولين على تأييدها. كما أن القسم الاعظم من مشروعات القرارات المقدمة الى الكونغرس من أعضائه للنظر فيها يتم أعدادها من قبل مجموعات الضغط التي بالطبع تصوغها وفق مصالحها. ويجلس

بعض ممثلي مجموعات الضغط في اللجان التي تشكلها السلطة التنفيذية لدراسة الوضع الاقتصادي في حقول معينة، مثل الطاقة. وهم في العادة يساهمون مساهمة أساسية في وضع تقارير هذه اللجان<sup>(1)</sup> وتعد قوى الضغط الهامة بالذات الاقتصادية جلسات مع المسؤولين في الإدارة. مثل "الدائرة المستديرة لرجال الأعمال" التي تضم رؤساء "140" شركة كبرى تستخدم عشرة ملايين من البشر، ويصل حجم مبيعاتها إلى "3.5 تريليون" أو ما يعادل ثلث الدخل القومي الإجمالي الأمريكي، تعقد جلسة سنوية مع رئيس الدولة، بالإضافة إلى جلساتها مع الوزراء الآخرين لبحث القضايا التي تهم مصالح النخبة الاقتصادية. وتسمى هذه الجماعة بجماعات المصالح، والتي تتداخل التسميات بهذا الخصوص مع جماعات الضغط. إن جماعات المصالح تمارس الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية عن طرق ووسائل و استراتيجيات متعددة تتدرج في إطار تعزيز الأداء الديمقراطي، ومنها:

- التأثير المباشر عن طريق الاتصال المباشر في السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- التأثير غير المباشر عن طريق تعبئة الرأي العام و خلق اتجاهات معينة تؤثر في صانعي السياسة، لأخذ قرارات تخدم مصالح تلك الجماعات. وكذلك فهي تؤثر في الأحزاب السياسية عن طريق حملات التمويل الذي تقدمه لها في أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية، واستعمالها مختلف الوسائل لتعبئة الرأي العام لصالحها، فضلاً عن تنظيم حملات شعبية و الضغط لإقرار تشريعات بهدف دعم قضاياها، حتى أصبحت تلك الجماعات

---

1 نقلًا عن الشافعي أبو راس: التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب القاهرة، 1974، ص 179-180.

و دورها الضاغط و المؤثر في اتجاه رسم السياسات و صناعة القرار إحدى سمات النظام السياسي الامريكى.(1)

وجماعات الضغط انواع عديدة تختلف باختلاف المصلحة والدافع وتختلف من دولة الى أخرى، وتعتمد في ضعفها وقوتها على شكل النظام وطريقة ممارسة السلطة.

ففي الولايات المتحدة الامريكية ما يطلق عليها "لوبي" والتي تعني الممرات وغرف الأنتظار والمداخل حيث يتردد فيها اشخاص كثيرون على المجالس التشريعية في محاولة للتأثير في أعضائها لمصلحتهم، وفي مسعاهم هذا ينشدون رجال الحكومة وممثليهم في المجالس النيابية ان يستجيبوا لمطالبهم وان يؤيدوا القوانين التي تلخ عليهم المزيد من الحقوق. واشهر تلك اللوبيات هو اللوبي "اليهودي" حيث يشكل اليهود "3%" من تعداد السكان بالولايات المتحدة ولكنهم يشكلون ما يزيد عن "25%" من الصفوة بالصحافة و النشر و اكثر من "17%" من رؤساء المنظمات التطوعية العامة الهامة و اكثر من "15%" من المناصب الرسمية الهامة.(2) لقد شكلت الجماعات اليهودية هيئة كبيرة تحت اسم "لجنة الشؤون العامة الامريكية الاسرائيلية" والتي تتكون اكثر من "55000" عضو و ميزانية سنوية تفوق "15" مليون دولار.

وعلى رغم من كل المؤشرات السلبية لجماعات الضغط، فان لهذه الجماعات منافع و فوائد مؤسسية و ديمقراطية، منها تزويد المشرع او صاحب القرار السياسي بمعلومات و حقائق لربما غفل عنها او لم يدرك مخاطرها، فتدفع بالقائمين

---

1 خالد عبدالله: البنية السياسية الامريكية و دورها في صنع القرار، انترنت 2002/10/25 على موقع: [www.alarabnews.com](http://www.alarabnews.com)

2 مارك وبر: دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية، ت محمد عبداللطيف حجازي، انترنت، 2010/6/7 على الموقع [www.gowmi.com](http://www.gowmi.com)

على مؤسسات الدولة بالتروي و الاحاطة تجنباً لأي نقص او مثلب في التشريع و التنفيذ.

## المبحث الثاني

### الرأي العام والديمقراطية

لم يعد الرأي العام و تأثيره حدثاً عادياً في الديمقراطيات العريقة، بل واحداً من أركانها، لهذا تربط الدراسات السياسية الحديثة بين الديمقراطية و الرأي العام كونه قادراً على صنع الحدث و التأثير فيه.

### المطلب الأول/ تعريف الرأي العام:

هناك من يزعم بأن "ميكافيلي" أول من أشار الى أهمية الرأي العام ( Publica Voce)\*. وقد عبر "وليام تمبل" عام "1672" عن التحولات التي تطرأ على الرأي العام وما لذلك من أهمية بالنسبة لمختلف الحكومات وبهذا الشأن كتب "باور" عام "1914" عن الراي العام وأصوله التاريخية. وفي الوقت الذي سبق قيام الثورة الفرنسية كان الرأي العام يستند وينطلق في الغالب بناء على رأي رجل اشتهر

---

\* ومع الاشارات الى الراي العام كانت ترد في كتابات كثيرة من كتاب ومفكري السياسة منذ عهود قديمة وخاصة لدى افلاطون وارسطو وميكافيلي ولوك ومونتسكيو وروسو، الآن جاك نيكر وزير المالية الفرنسي كان اول من أبان عن الراي العام كقوة سياسية في نهاية القرن الثامن عشر ومنذ ذلك العهد أصبحت عبارة الرأي العام منتشرة على نطاق واسع في الديمقراطيات الغربية سواء في اعمال المؤلفين وكتاب السياسة أم على لسان السياسيين.



بقدرته في مجال اعطاء حكم سياسي لقد أصبح مصطلح الرأي العام حقيقة واقعة حين فرض نفسه منذ أكثر من مائتي سنة في البحوث والادبيات العلمية. ولقد عجزت العلوم حتى الآن وضع قواعد ثابتة ودقيقة في تعريف الرأي العام<sup>(1)</sup>. وعليه فهناك تعاريف متعددة للرأي العام فالـ"ليونارد دوب" يقول انه "يشير الى اتجاهات افراد الشعب ازاء مشكلة ما في حالة انتمائهم الى مجموعة اجتماعية واحدة. اما وليم اليج فيعرفه بأنه تعبير اعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلفة عليها<sup>(2)</sup>. فالرأي العام هو تعبير الجماعة او المجتمع او الجمهور العام عن رؤية ومشاعره وأفكاره ومعتقداته وأتجاهاته في وقت ما بالنسبة لموضوع يخصه او قضية تهمة أو مشكلة تفرقه وهو القوة الحقيقية في المجتمع والحكم الذي تصدره الجماهير على عمل او حادثة او نشاط في المجال الداخلي او الخارجي المحلي او العالمي وكذلك التعبير عن وجهة نظر الجماعة عن اجتماع كلمة الجماهير وصوت الجماهير واردة الشعب. والرأي العام هو مجموعة الاراء التي يعبر عنها أفراد الجماعة اما من تلقاء أنفسهم او بناء على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيداً او معارضاً لحالة محددة او شخص معين او اقتراح خاص وما يترتب عليه احتمال القيام بسلوك مباشر او غير مباشر وكذلك هو محصلة آراء أفراد الجماعة ويمثل صورة من صور السلوك الجماعي تمخضت عن تفاعل وأخذ وعطاء بين أفراد الجماعة وبين الجماعة والجماعات الأخرى والرأي العام كنتاج جماعي يمثل الجماعة كلها معبأة للسلوك والعمل فيما يتصل بموضوع الرأي العام.

وبناء على ماتقدم لايمكن اعتبار الرأي العام هيئة واحدة للرأي حول مسألة معينة أزاء المجتمع وليس هو بالضرورة رأي الأغلبية لأن الأقلية قد تكون أكثر من الاغلبية التي لاتعنتي الا قليلا بالقضايا العامة، وفي بعض الأحيان ينعدم اهتمامها بالقضايا الدقيقة والمعقدة في سياسة الدولة الداخلية او العلاقات الدولية على الرغم

---

1 محمد فايز عبد اسعيد قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة، بيروت 1983، ص105.

2 بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: مصدر سابق، ص329.

من أن الاجماع قد ينعقد على بعض المسائل العامة. كالاتفاق على سياسة معينة تتخذها الحكومة لمعالجة الازمات الا ان هذا الاجماع لا يحدث ازاء المسائل السياسية الاخرى<sup>(1)</sup>.\*

### المطلب الثاني/ تصنيف الرأي العام

يصنف الرأي العام الى:

- 1- الرأي الشخصي: وهو الرأي الذي يكونه الفرد لنفسه بعد تفكير في موضوع معين ويعبر عنه من وجهة نظره ان يخشى من الجهر به.
- 2- الرأي الخاص: هو الرأي الذي يحتفظ به الفرد لنفسه ولا يبوح به لغيره خشية تعريض نفسه لضرر الا إلى المقربين و أهل الثقة ويظهر أثره في الرأي العام في حالة التصويت السري في الانتخابات.
- 3- رأي الاغلبية: هو تجمع وتكرار الرأي الشخصي للجماعة الفعالة ذات التأثير (بما يزيد عادة على 50%).
- 4- رأي الاقلية: يمثل رأي ما يقل عن 50% من أعضاء الجماعة.
- 5- الرأي الائتلافي: هو ائتلاف بعض الاراء في الجماعة ازاء مشكلة معينة في وقت محدد تحت ضغط ظروف خاصة ما يستلزم وجود هذا الرأي الائتلافي.
- 6- الرأي العام الكامن: هو الذي لم يظهر بعد صراحة وبوضوح وأيجابية.
- 7- الرأي العام الفعلي او الواقعي: هو الذي يتحول الى سلوك فعلي واقعي كأحداث تغيير اجتماعي، كما يحدث في الوقت الحاضر من ثورات شعبية في الوطن العربي.

---

1 صادق الأسود: الرأي ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، جامعة بغداد، بغداد 1991، ص71-80.  
\* هناك تداخل و أختلاط بين الرأي العام و المزاج العام و الذي يراد به مجموعة الاتجاهات والمشاعر العامة التي تسيطر على جيل معين ازاء القضايا الكبرى أي أنه ينصرف على التوجه العام للمواطنين ازاء دور السلطة ازاء المجالات الداخلية و الخارجية و هو بذلك يختلف عن الرأي العام الذي يقتصر على مجموعة اراء محددة ازاء قضايا أنية محددة كذلك ان المزاج العام يتغير عبر فترات زمنية طويلة نسبياً قد تصل الى عقدين، أما الرأي العام فإنه يتقلب بفترات أقصر بكثير.

- 8- الرأي العام المستتر او الباطن: هو الذي لا يفصح عنه ولا يعبر عنه نتيجة خوف الجماعة من عواقب التعبير عنه لتعارضه مع الاوضاع الدستورية والقانونية او مع المعايير الاجتماعية المتعارف عليها.
- 9- الرأي العام الصريح او الظاهر: هو الذي يعبر صراحة عن آراء الناس واتجاهاتهم ويعبر عنه صراحة وجهرًا في حرية بدون خوف.
- 10- الرأي العام الثابت نسبياً: هو الذي ينبع من العادات والتقاليد ويكون ثابت بمعنى أنه يستمر ولا يتغير الا بعد وقت طويل.
- 11- الرأي العام المتغير: هو الذي ينبع من التأثير بالاعلام والاعلان والدعاية ويسهل التأثير فيه وتغييره بسرعة فلا يستمر.
- 12- الرأي العام الكلي: وهو العمومي الجامع التقليدي المستمر او المتوارث الناشئ عن العوامل الحضارية و الثقافية للمجتمع ومن أهمها نظام التربية والتنشئة الاجتماعية والدين والتقاليد.
- 13- الرأي العام الوقتي: هو الذي يظهر حيال مشكلة وقتية وغير مستمرة ويتأثر بسهولة بوسائل الاعلام والشائعات والاعلان.
- 14- الرأي العام المؤقت: هو الذي يقوم حسب الانتماء لجماعة معينة او ازاء موضوع محدد وفي وقت محدد وينتهي بانتهاء المؤثر.
- 15- الرأي العام اليومي: هو الذي يتأثر بالاحداث اليومية ومجريات الامور اليومية وتؤثر فيه وسائل الاعلام والمصالح المباشرة للأفراد و الجماعات.
- 16- الرأي العام الرائد: هو الذي يؤثر في الاعلام والدعاية والاعلان ولا يتأثر بها.
- 17- الرأي العام القائد: هو الذي تمثله القادة و الصفوة والمفكرون والعلماء والساسة.
- 18- الرأي العام المثقف: وهو الذي يمثله جماعة المثقفين و أساسه درجة الثقافة والتعليم ويؤثر في ما هو أقل درجة من حيث ثقافة والتعليم.

19- الرأي العام المنساق او المنقاد: وهو رأي السواء الاعظم الذي يناسق او ينفاد للرأي العام الرائد او القائد وتؤثر فيه أجهزة الاعلام والدعاية والاعلان ويتأثر بالشائعات.

20- الرأي العام في الجو التسلطي: هو الذي يقوم في إطار أستبدادي ويوجهه عنصر دخيل على الجماعة، له مصلحة تتعارض مع مصلحة الجماعة.

21- الرأي العام المضلل: هو الذي يتكون بتأثير الدعاية و الشائعات و دس معلومات غير صحيحة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث/ الرأي العام والسلوك السياسي:

بات من المتفق عليه بأن الرأي العام مؤثر ومقيد للسلوك السياسي وعليه فمن الضروري معرفة واستطلاع اراء الناس اذ ان ذلك يوفر معلومات مهمة لكل جهة تتعامل مع الافراد سواء كان ذلك على الصعيد الرسمي او على الصعيد الشعبي وكونه يمد الحاكم والسلطات الرسمية من تشريعية وقضائية وبقية الجهات المعنية بواقع وسير واتجاهات الرأي العام على نحو يتسم بالدقة والموضوعية بالنسبة لقضايا حساسة وذات أهمية خاصة كما ان جهد أي حاكم او قائد لا يتوقف على كون سلوكه السياسي قريب او متطابق مع الرأي العام ، وفي سعيه هذا لتدعيم موقفه والحصول على مساندة فعالة وموازرة جماهيرية مؤثرة لا بد ان تتوفر لديه معلومات صحيحة وبالغة الدقة عن كل ما يدور ومن خلالها يؤكد وجوده وعليه فأن معرفة الاتجاهات العامة لأراء الناس أتجاه السياسة العامة للدولة يمنح فرصة للمواطن والحاكم على حد سواء فالمواطن بمقدوره فرض وجهة نظره في السياسة العامة وفي الوقت نفسه يكشف للقابضين على السلطة عن مدى الانسجام او

---

1 لمعرفة المزيد يراجع: صادق الاسود: الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، مصدر سابق. وأبراهيم أمام: الاعلان والاتصال بالجماهير، مصدر سابق. و أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية.

التنافر بين سلوكهم السياسي وبين افراد المجتمع وهذه النقطة كانت محط انتباه علماء السياسة والتاريخ واشتملت أبحاثهم كذلك على العلاقة التي تربط بين الرأي العام ومبدأ السيادة والحكم وبالذات ركزوا انتباههم على العلاقة المتبادلة بين الرأي العام وقوى النفوذ السياسي. أن للرأي العام بأعتباره شكلا من أشكال الرابطة المنظمة تأثير على تقليل شقه الخلاف بين الحاكمين والمحكومين والعمل على عدم توسيعها ومن وجهة النظر هذه يتبين أيضا ان للرأي العام علاقة وطيدة مع القرارات السياسية المتخذة ويبرز هذا الشكل خاصة في الأنظمة الديمقراطية في اوربا الغربية<sup>(1)</sup>. وعليه فان الجهات المسؤولة لايمكن تسير القضايا العامة الا بعد تشخيص الظروف ومعرفة الرأي العام وما تشعر به الجماهير وهذا يقتضي معرفة ابعاد الاوضاع القائمة ومعرفة حجمها الحقيقي والوقوف على المشكلات التي تعاني منها الجماهير وتقييم ما بذل من جهة لحلها والغرض من كل ذلك وضع الخطط والسياسات ودفع المجتمع الى أمام. ومن المهم في هذا الصدد على المسؤولين عند اتخاذ القرار أن يقدروا مدى تقبل الناس للقرار المذكور ومدى رفضهم له ولذلك فمن الضروري ان تتوفر لدى الحاكم صورة صادقة عن المجتمع. وهذه الامور بقدر ماهي مهمة فهي ترد قيذا على السلوك السياسي للقباضين على السلطة<sup>(2)</sup>. ويمكن القول أخيرا بأمكانية تحقيقها وذلك عن طريق استطلاع الرأي العام بصورة دائمة وعلمية وموضوعية من قبل الجهات الرسمية والمعاهد العلمية في ظل الحرية السياسية التي يصونها الدستور ويحميها القانون.

---

(1) محمد فايز عبد اسعيد: قضايا علم السياسة العام ، مصدر سابق ص110.

(2) صادق الاسود: الرأي العام/ مصدر سابق ص 165

لزيادة المعلومات يراجع المصادر التالية:

ابراهيم امام: الاعلام والاتصال بالجماهير.

احمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية.

احمد محمود ابو زيد: سيكولوجية الراي العام ورسالته الديمقراطية.

## المطلب الرابع/ الرأي العام والسياسة العامة:

أن اساس تكوين الرأي العام هو رأي الفرد سواء عبر عنه لوحدته أم ضمن فئة اجتماعية ينتمي اليها ولذلك فأن مشاركة الرأي العام في تسيير الشؤون العامة يتطلب قبل كل شيء توفير الحرية للفرد لكي يكون له رأي ويضمن له مستلزمات التعبير عنه ومن ثم افساح المجال امامه لكي يسهم في الحياة العامة ووفق قناعاته فعندما يتم الاعتراف للمواطن بحق الأختيار فأن هذه المقابلة بين الاراء وتفاعلها واعتماد مبدأ النقاش الحر يؤدي الى نتائج جوهرية منها الاعتراف بحق المعارضة واحترامها وحرية التعبير عن الرأي وكذلك حرية الصحافة وعقد الاجتماعات وممارسة المعتقدات والاعتراف بتعدد التشكيلات التي تعبر عن الرأي العام أي الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والاتحادات وغيرها ومن ثم فأن نتاج التفاعلات بين الاراء والاتجاهات التي تتبناها التنظيمات المذكورة هو الذي يكون الرأي العام، أي فكر المجتمع ازاء السياسة العامة. ويظهر ذلك جليا في الممارسة الديمقراطية فهي ذات وجهين فمن ناحية يسعى المسؤولون في مراكز الحكم الى معرفة اتجاهات الرأي العام وأهمية ذلك ويأخذونه بنظر الاعتبار في عملية صنع القرار ومن ناحية اخرى فأن العملية الديمقراطية تعني ان يكون لأفراد المجتمع الحق في تكوين الرأي العام حول الأعمال التي تقوم بها الحكومة وأيضال هذا الرأي الى المسؤولين بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق ممثليهم. ومما لاشك فيه ان للرأي العام تقريبا تأثير مباشر في السياسة العامة التي تتبعها الحكومات في الوقت الحاضر. غير ان هذا التأثير يتباين من بلد الى اخر حسب طبيعة النظام السياسي والأيدلوجي التي يتبناها والمؤسسات الرسمية التي فيها، هذا بالإضافة الى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعلى كل حال لم يعد بوسع أي نظام سياسي أن يتجاهل وجود الرأي العام. ففي العصر الحديث أصبح الرأي العام أثر أقوى في السياسة العامة للحكومات من ذي قبل اذ اصبح اكثر وضوحا وأقوى أساسا فتطور النظم النيابية وانتشار الحديث عن المثل العليا

لديمقراطية اجبر الحكومات الى حد ما على الاستجابة الى توجيهات الرأي العام". غير أن تأثير الرأي العام على السياسة العامة مشروط بالظروف السائدة فلا يوجد في الوقت الحاضر رأي عام يتكون بمعزل عن توجيه وقيادة النظام السياسي القائم، ولهذا السبب فإن العلاقة بين الرأي العام وبين السياسة العامة للدول متباينة من بلد الى اخر وشائكة في كثير من الأحيان. وبناء على ماتقدم فإن مسألة مدى تأثير الرأي العام على السياسة العامة يعتمد على نسبة الافراد الذين لديهم رأي ويشتركون به في عملية تكوين الرأي العام والمواضيع التي يعني بها الرأي العام، والوسائل التي يعبر بها الرأي العام. وأخيرا يمكن الإشارة الى تلك المجموعة الصغيرة المؤثرة على السياسة العامة حيث تقف هذه المجموعة بمستوى عال من ناحية التربية والتعليم والثقافة وأعضاء هذه الفئة هم في اغلب الأحيان من المتخصصين في القضايا العامة كرجال الصحافة ورجال السياسة ورجال الاعلام والكتاب وأساتذة الجامعات الذين يصوغون الأفكار والموضوعات والشعارات التي تسري في المجتمع وهم الذين يكونون ما يطلق عليه عبارة "الرأي العام النابه أو القائد" وهذه الفئة من الأفراد هي التي تبلور اتجاهات أفراد المجتمع وتصوغها بأهداف واضحة<sup>(1)</sup>.

## المطلب الخامس/ الديمقراطية وتأثير وسائل الاعلام

### على الرأي العام:

لابد من الإشارة في بداية حديثنا الى ان مفهوم الاعلام قد انتشر وتطور في أوروبا لاسباب تاريخية وموضوعية فهو ينطوي على معنى دقيق ومحدد وهو اخبار الجماهير بالوقائع كما هي في حقيقتها الموضوعية وتقديم المعلومات الصحيحة

---

(1) صادق الاسود: الرأي العام، مصدر سابق ص 375-399-427.

ابراهيم امام: الاعلام والاتصال بالجماهير، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة 1969، ص 123.

عنها لغرض فهمها وأستيعاب دلالاتها ثم تكوين رأي حولها. وسائل الاعلام فهي مجموعة النشاطات والمؤسسات والتأثيرات الهادفة الى جمع ونشر وأختيار وتقديم وطبع وقائع تعتبر ذات اهمية للحياة الاجتماعية". ولايمكن في الوقت الحاضر التجزئة ما بين النشاط الاعلامي والجهة التي تقوم به ذلك لأن اجهزة الاعلام في الوقت الحاضر مؤسسات كبرى تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة والى اداريين وصحفيين وفنيين وغيرهم، كونها تسعى الى تحقيق اهداف متباينة وتخدم مصالح مختلفة وفضلا عن ذلك ان مفهوم الاعلام لايتضمن الاخبار عن الوقائع التي تحدث هنا أو هناك فحسب وإنما التعليقات والآراء حولها ايضا وذلك بأستخدام الكلمة او الصوت او الصورة. وكل ذلك يعمق الديمقراطية و يعززها، بل هي واحدة من متطلباتها و شروطها وتتوقف حجم و مقدار تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام، على معرفة ثلاث جهات، الجهة الاعلامية المسوقة "المرسل" و المضمون الاعلامي "الرسالة" و أخيراً الجهة التي تبث الهياكل والرسائل "المستقبل". و المراد بالجهة الاعلامية المسوقة، تلك التي تقف وراء أعلام ما، وتخطط له و ترسم طريق الوصول الى المتلقي مشاهداً ومستمعاً وقارئاً، تضع له أهدافه الثابتة و المتغيرة وقد تكون جهة رسمية او أهلية، وحجم التأثير يتوقف على معرفة ذلك و أدراكه جيداً، وكذلك درجة الثقة بهذه الوسيلة الاعلامية او تلك.

والمراد بالرسالة الاعلامية، مضمون المراد و البرامج و الفعاليات و التي يقدمها الاعلام، و بإمكانك أن تقرأ هوية الذين يقفون خلف هذه الرسالة من خلال الرسالة نفسها، فالمتابعة الدقيقة المستمرة توضح طبيعة المادة الاعلامية المرسله كاشفة الى حد بعيد عن هوية المرسلين، وقد لانعرفهم بالوجوه و الاسماء، ولكن نعرفهم بالتوجهات.

واما المراد بالمستقبلين وهم جميع المستمعين و المشاهدين و القراء من مختلف الشرائح الاجتماعية أذ الجميع مستهدفون من الوسائل الاعلامية التي تدرس طباعنا و أمزجتنا و أذواقنا و غرائزنا ورد افعالنا لتخاطبنا من خلالها.



وفي هذا الصدد تملك الحكومات قوة تأثير في الرأي العام لا يستهان بها بما يتوفر لها من وسائل اعلامية وتأثيرها قد يكون ايجابيا من خلال تقديم المعلومات عن نشاطاتها الى الجمهور أو عن طريق حجبها عنه وبصورة عامة فإن هذه المظاهر موجودة في كل النظم السياسية الا انها تختلف من نظام الى اخر في الدرجة فقط. بعض النظم السياسية تسعى الى تقديم أكبر قدر ممكن عن سياستها الخارجية او نشاطاتها وشؤونها الداخلية ولذلك فأنها تستخدم مختصين بالصحافة وفي العلاقات العامة وسائل الأتصال بال جماهير والشؤون القانونية وغيرها لغرض التعامل مع تيارات الرأي العام المختلفة<sup>(1)</sup>. هذا مانجده في ديمقراطيات الانظمة الغربية الليبرالية. وبالذات في "الولايات المتحدة الامريكية"، فوسائل الاعلام فيها تزداد مع مرور الايام. فهناك "1745" جريدة يومية و حوالي "8000" جريدة أسبوعية، وحوالي "11000" مجلة الى جانب ما يقارب "9850" محطة راديو و حوالي "16000" محطة تلفزيونية. أما وسائل الاعلام واهدافها وطرق تأثيرها في تجربة الحزب الواحد فهي تختلف تماما. فتجربة "الاتحاد السوفيتي السابق" مثلاً، كانت مسؤولية وسائل الاعلام والاشراف عليها تتركز في أيدي قادة الحزب الشيوعي. فوزارة الاعلام وهي الهيئة التي تقوم بهذه الوظائف تعرف بأسم "أدارة الدعاية والتوجيه" وهي جزء من جهاز الحزب تحت الأشراف المباشر والفعلي للجنة المركزية للحزب. وقد جاءت توجيهات "ستالين" لتعبر عن هدف الاعلام، والذي يتلخص بضرورة توظيف كافة وسائل الأعلام بأقصى الطاقات من اجل خدمة القيادة وربط الجماهير بها وتحريك الشعب كله لتحقيق الاهداف التي حددها للمجتمع كله<sup>(1)</sup>. وأخيرا يمكن الإشارة الى جملة قضايا موضوعية أسهمت في نجاح تأثير وسائل الاعلام في تكوين الرأي العام وتحريكه، فمنها تزامم المسائل السياسية وكثرة الوقائع التي تحدث بسرعة فائقة في أرجاء العالم المختلفة وكذلك طبيعتها

---

(1) صادق الاسود: الرأي العام مصدر سابق ص281.

(1) محمد فايز عبد اسعيد: قضايا علم السياسية العام، مصدر سابق ص116-117.

المعقدة التي تجاوزت قدرة المواطن غير المختص في أستيعابها ومن ثم تكوين رأي بشأنها. وفضلا عن ذلك أن مراكز أتخاذ القرارات حيثما وجدت هي بعيدة عن متناول المواطن وبعبارة أخرى ان المواطن لايسـتطيع ان يكون رأيا دقيقا ولا ان يساهم في عمليات صنع القرارات التي تحتاج لثقافة متخصصة وخبرة في كيفية إدارة الأمور العامة هذا في الوقت الذي لم يعد لديه قدر كاف من الإمكانيات لتدقيق هذه المعلومات فكريا ولا تمحيصها عن طريق ممارسته الشخصية<sup>(2)</sup>. وعليه فأن أتكال المواطن على وسائل الاعلام جعل العامة من الأفراد مادة بيد رجال الأعلام يشكلون أتجاهاتها ويحركونها كما يتراءى لهم\*.

---

(2) صادق الاسود: الرأي العام، مصدر سابق ص264.

\* لمزيد من المعلومات يراجع:

ابراهيم امام: الاعلام والاتصال بالجمهير.

سعد سراج: الرأي العام، مقوماته واثره في النظم السياسية.

احمد بدر: الرأي العام والاعلام ، دراسة الأصول والنظريات.

## مصادر الفصل السادس

- Maurice Duverger: Les Partis Plitique, Armand colin, Paris, 1979.
- عبد الحميد خليفة: إيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 211.
- محمد فايز أسعيد: قضايا علم السياسية العامة، دار الطليعة بيروت 1983.
- بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو العربية، القاهرة، 1984.
- نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان 1984 .
- صادق الأسود: الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، جامعة بغداد، بغداد 1991.
- صباح مصطفى العربي: النظام الحزبين الكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
- عامر هاشم عواد: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- مارك وبر: دراسة عن قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة محمد عبداللطيف حجازي، عمان، 2010.
- ياسين العيثاوي: السياسة الامريكية بين الدستور و القوى السياسية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الاردن، 2009.

## الفصل السابع مفاهيم و قضايا سياسية

سنتطرق في هذا الفصل بالتعريف والتوضيح لبعض المفاهيم و القضايا السياسية الحديثة والمعاصرة في مبحثين مستقلين.

### المبحث الأول

#### الشؤون الدولية

في موضوع الشؤون الدولية، سوف نتطرق بعض المواضيع التي تدخل في إطار الشأن الدولي مثل: "العلاقات الدولية" و"السياسة الخارجية" و"الدبلوماسية" و"النظام الدولي الجديد" و"العولمة" وكذلك "توازن القوى و"نزع السلاح و الفوضى الخلاقة".

#### المطلب الأول/ العلاقات الدولية:

اتصفت تعريفات العلاقات الدولية بأوصاف عامة و مضامين واسعة وتعبيرات شمولية، فمنهم من يرى ان العلاقات الدولية تتناول "علاقات الدول الشعوب فيما بينها" وأخر قد حشر "كل شيء يجري بين الأمم ليحصل منه مادة للعلاقات

الدولية<sup>(1)(\*)</sup>. كما أن هناك فجوة بين معنى المصطلح الشائعة في الغرب وهو "International Relations" وترجمتها الحرفية "العلاقات الاممية" وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي العلاقات الدولية.<sup>(2)</sup>

وعند الحديث عن العلاقات الدولية ينصرف الذهن الى الدول والحكومات التابعة لها كأطراف وحيدة في هذه العلاقات، وهذا يعني أن العلاقات الدولية تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة الموجودة في العالم. وان الذين يركزون على الافراد لفهم العلاقات الدولية، عرفوا الأخيرة، بأنها تلك "العلاقات التي تجري بين أفراد ينتمون لدول مختلفة"<sup>(3)</sup>.

اما من ركز على الدولة، و بأنها الطرف الوحيد في العلاقات الدولية، وأن الفاعلين الآخرين لا يمثلون الا كيانات تترجم ارادة الدولة، أي ان العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط<sup>(4)</sup>.

وهناك من عرف العلاقات الدولية، على أنها نظام او منظومة او نسق "System" يقوم بتنظيم الوقائع والاحداث والربط بينها، على أساس العلاقات الدولية بشكل يؤدي الى تغيير أحداها الى تغيير الأخرى، وبالتالي يتبدل المجموع". وآخرون يركزون في تعريفهم للعلاقات الدولية على الجانب السياسي، بالقول بأن العلاقات الدولية كل علاقة ذات طبيعة سياسية او من شأنها احداث انعكاسات وأثار سياسية تمتد الى ما وراء الحدود الاقليمية لدولة واحدة.<sup>(5)</sup>

---

1 حسن نافعة: مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص405.

(\*) على الرغم من حديث النظريين والساساة عن وجود علاقات بين الدول منذ حوالي أكثر من ثلاث آلاف سنة، لكن كلمة (دولي) لم تظهر الى الوجود الا في نهاية القرن السابع عشر. فتبدأ تستخدم الكلمة للمرة الأولى الفيلسوف (جيرمي بنثام) في نص قانون عام (1780) للدلالة على ما بين الدول.

2 محمود خلف: مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، عمان، 1997، ص103.

3 كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتاب، بغداد، 1979، ص4.

4 نقلاً عن محمود خلف: مصدر سابق، ص109.

5 على عودة العقابي: العلاقات السياسية الدولية، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1996، ص29.

وهناك من أختار الهدف في تعريف العلاقات الدولية، فيقدم تعريفاً علمياً، بالقول بأنها "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية و استقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من أجل التفسير والتوقع"<sup>(1)</sup>. وهذا يعني أن دراسة العلاقات الدولية طبقاً لهذا الاتجاه تستهدف التواصل الى تحليل دقيق قدر الامكان لحقائق الوضع الدولي وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضها وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى<sup>(2)</sup>، حيث أن مادتها الاساسية الصراع من أجل القوة. وتتوزع نشاطات العلاقات الدولية على ثلاث محاور رئيسية:

أولاً: اللاعبين الدوليين: ويضم الدول، المنظمات الدولية، شركات متعددة الجنسية، الحركات التحررية.

المحور الثاني: التفاعلات الدولية: تضم التعاون الدولي، الطرح الدولي، التنافس الدولي، المساومات الدولية.

المحور الثالث: القضايا الدولية: وتضم الأمنية، الاقتصادية، السياسية، البيئية.

### المطلب الثاني/ السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي اهم فعاليات الدولية التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الاساسية في المجتمع، وهي المؤهلة للممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والامكانيات المادية والعسكرية.

بمفهوم السياسة الخارجية يعني (منهج تخطيط للعمل بطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في

---

1 محمد طه بدوي: مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص73.

2 أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية، 2007، ص58.

إطار العملة الوطنية أو هي مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف:- بلداً معيناً سيتعاظم مع البلدان الأخرى)<sup>1</sup>.

كما ان للتجارب التاريخية دورا مهما في أدراك صانع القرار لواقعة والتعامل معه والاستفادة منها لتفسير سلوك الاطراف الدولية الأخرى. كما ان وجود الدولة ضمن المجتمع الدولي يفرض عليها التفاعل مع غيرها وعدم عزلتها عنها، ويرتب هذا التفاعل بكل مستوياته نتائج تؤثر بصيغة وأخرى في مصالح الدولة الأمر الذي ينعكس على سياستها الخارجية. أن سياسة الدولة الخارجية ليست من صنع الدولة ذاتها وإنما من صنع افراد رسميين يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرار. وحتى تكون القرارات السياسية صائبة يجب ان تخدم المصلحة العامة وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ولتحقيق هذه الغاية يجب تجديد أهداف هذه السياسة تحديدا واضحا ودقيقا وهذا يستوجب قبل ذلك معرفة العوامل التي تحدد السياسة الخارجية وهذه العوامل يمكن تقسيمها الى عوامل مادية دائمة او شبه دائمة. ونقصد بشبه الدائمة تلك العوامل التي لا تتغير فترة قصيرة من الزمن ويحتل الموقع الجغرافي للدولة مكان الصدارة في هذا النوع من العوامل. ولعل في لبنان مثالا حياً على أهمية الموقع الجغرافي، "قسوريا" محيطة "بلبنان" من جميع جهاتها البرية بأستثناء الجهة الجنوبية المجاورة "لأسرائيل" وهذا يفرض على لبنان قيادا على سياسته الخارجية. ويأتي العامل الثاني ونقصد به الموارد الطبيعية: وهي السلع الأستراتيجية ومنها البترول والمواد الغذائية اذ ان امتلاك بعض الدول له مثل "العربية السعودية" جعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي وأعطاه نفوذا لايمكنها الحصول عليه بدونه<sup>(1)</sup>. والأمر نفسه ينطبق على انتاج المواد الغذائية فهي من الالهية بمكان أذان ضمان بقاء كيان الدولة وشعبها من خلال تحقيق

---

<sup>1</sup> الموسوعة الحرة الويكيبيديا.

(1)Rustum Sheikh Al: Sandi Arabia: Oil Diplomacy (New York Prager Puqlisher 1976) P. 120

اكتفاء او شبه اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية بأن الاكتفاء والوفرة التي تتم بها "الولايات المتحدة الأمريكية" لم يجعلها في مركز قوة فقط، بل أنها تستغل هذا العنصر في تحقيق بعض اهدافها<sup>(2)</sup> أما العوامل الأخرى فهي العوامل المادية الأقل ديمومة وهذا النوع هو أقل أستمراية أو ديمومة من العوامل السابقة، وهي العوامل الصناعية التي باتت تشكل عنصرا ضروريا مهما في قوة الدولة، فقد أعطيت "اليابان" مثلا مكانة مرموقة على الصعيد العالمي. ولقد اصبح تطوير المنشآت الصناعية هدفا قوميا لكل الدول المتقدمة وغير المتقدمة. فالتكنولوجيا من وسائل اتصالات وخدمات أصبحت أساسا لحياة الأنسان، ويأتي دور المنشآت العسكرية كعامل في السياسة الخارجية اذ انه يفوقه دور المنشآت الصناعية لسبب أساس الا وهو أننا في مجتمع دولي يحكمه توازن القوى بين الدول. أن "الولايات المتحدة الأمريكية" اليوم تحتل مكانة بارزة في المجتمع الدولي بسبب ماضيها من منشآت عسكرية لم تتردد في الاستفادة منها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وخصوصا الأمنية والأقتصادية منها. اما العوامل الأساسية والتي تمثل الجانب الكمي للسكان فأن لها دوراً بارزاً في التأثير على السياسة الخارجية للدول من خلال تأثيره على قوتها الوطنية فان كثرة السكان في السلم تساعد على تحقيق عنصر اساسي من عناصر الانتاج وهو العمل. ولايزال لعدد الجنود دور في نتيجة المعارك على الرغم من التطور التكنولوجي على صعيد الأسلحة. أذ لايزال للدول التي لديها كثافة سكانية سيطرة في القيادة الإقليمية. كما تلعب القيادة والأيدولوجية والأعلام دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية للدولة. فرييس الدولة هو الذي يتولى المبادرة بالتعاون مع مستشارية في اقتراح السياسة الخارجية أما الأيدولوجية فعلى الرغم من تراجع أهميتها بعد تفكك "الاتحاد السوفيتي" في بداية التسعينيات فهي لاتزال تشكل الاطار العام للسياسة الخارجية وهي عادة ماتكون المصدر الأساسي للمبادئ

---

(2) غازي عبد الرحمن القصبي: الجليل وينبع: كيف... ولماذا؟ نبراس للأعلام الرياض 1401هـ، ص 63.



العامة للدولة والتي تشكل الدليل الرئيسي لسياستها الخارجية وبعد تحديد الهدف الخارجي العام للدولة تأتي عملية صنع القرار وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل الهدف القومي العام الى قرار محدد. وعليه فإن عملية صناعة القرار عملية في غاية التعقيد لأنها تختلف من دولة الى أخرى، وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي يشارك في عملية صناعة القرار عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي لها مواقف مختلفة تجاه كل سياسة ولها المقدرة على التأثير على وجه القرار الحكومي. وأذا أردنا أن نبسط عملية صناعة القرار فيمكن ان نميز بين مجموعتين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية أن المؤسسات الحكومية التي تسهم في صنع القرار يأتي على رأسها "رئيس الحكومة" إذ يأخذ رئيس الحكومة المبادرة سواء كانت هذه المبادرة من بنات أفكاره أو بتوجيه من أحد وزرائه، فيتقدم رئيس الحكومة "بمشروع قرار" الى السلطة التشريعية، ويظهر دور رئيس الدولة جليا واضحا في الدول التي تأخذ بنظام الرئاسي حيث يتمتع الرئيس فيها بمركز متميز حيث يستمد عادة سلطاته الواسعة تلك من الدستور، على الرغم من وجود كادر ضخم يسهم ويساعد رئيس الدولة على بلورة الأفكار وأنضاج ذلك المشروع، ويأتي وزير الخارجية بالمرتبة الثانية بعد رئيس الدولة من حيث الأهمية والمساهمة في صنع السياسة الخارجية حيث يعتمد الوزير على تلك العلاقة التي تربطه برئيس الحكومة اولا وعلى اهتمامه بالشؤون الخارجية ثانيا، ويستمد وزير الخارجية أهميته من رئاسته لأهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية وتعتبر هذه الوزارة من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، ومن المؤسسات الحكومية الأخرى التي تسهم في صنع السياسة الخارجية "الأستخبارات" فإن دورها شبيه بدور وزارة الخارجية الا انها تتفرد عنها بكون نشاطها سري لعدم شرعيته، فهي تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن الوطني وتعمل على تنفيذ سياسات الحكومة والتي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة. وهناك بالإضافة الى ما ذكرنا مؤسسات اخرى لها أسهاماتها

وأهميتها وأدوارها التي تختلف من دولة الى أخرى كوزارة الإعلام والأقتصاد والمالية وكذلك هيئات عسكرية وأمنية مختلفة. وأن عملية صنع السياسة الخارجية لا تتوقف عند هذا الحد وبالذات في الدول ذات المؤسسات الدستورية والقانونية فتسهم في صنع السياسة الخارجية كذلك السلطة التشريعية فهي لاتأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وانما يقتصر دورها على الموافقة او الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقدمها الحكومة وان قوة السلطة التشريعية ومساهمتها في صنع السياسة الخارجية في كل دولة يعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور ففي "الولايات المتحدة" هذه السلطة واضحة في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية وبالذات مجلس الشيوخ. أما المؤسسات غير الحكومية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية فهي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الداخلية والخارجية وتعتبر الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح "الضغط" ووسائل الإعلام والرأي العام من اهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية ولقد نما دور المؤسسات غير الحكومية مع نمو الديمقراطية وأزدياد دور المواطن في التأثير في السياسات الوطنية ويعقب عملية السعي لتنفيذه وعادة مايكون لدى الدولة عدد من وسائل تنفيذ القرارات الخارجية وأبرز هذه الوسائل الدبلوماسية، القوات المسلحة، الإعلام والوسائل الاقتصادية، وقد تستخدم دولة اخرى تلك الوسائل لتنفيذ القرار الخارجي. وقد تستعمل اكثر من وسيلة لتنفيذ قرار واحد. وهذا يتوقف على امكانية الدولة ووسائلها المتاحة وطبقاً لطبيعة القرار وهدفه.

وبعد هذا العرض يمكن الاشارة الى اهم اهداف السياسة الخارجية في أطارها العام على الرغم من أختلاف وتنوع طبيعة الدول، وهي:

1- المحافظة على أستقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي، ويكون ذلك من خلال:

أ. محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

- ب. الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول.
- ج. الحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.
- 2- زيادة قوة الدولة: وهو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، وقوة الدولة هي مزيج من عوامل سياسية واقتصادية وبشرية وجغرافية وتكنولوجية ونفسية.
- 3- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة: والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة، بل أن وجود الدولة يستند الى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.
- 4- العمل على تدعيم أسس السلام الاقليمي والدولي.

### المطلب الثالث/ الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار ادارتها الدولية<sup>(1)</sup>. ويعرفها قاموس أوكسفورد بأنها "أدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات" وقد عبر "ساتو" عنها بالقول بأن "الدبلوماسية" هي: استخدام الذكاء والكياسة في تعريف العلاقات الرسمية بين حكومات دول ذات سيادة<sup>(2)</sup>. والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية الاقتصادية فيدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة أن لم تكن معدومة. لقد عرفت الدبلوماسية خلال المرحلة الاولى من تطورها بالدبلوماسية التقليدية "Treditional Diplamacy" وهي ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية الذي سيطر خلال الفترة التاريخية التي كانت فيها القرارات المؤثرة في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته تتخذ في نطاق مجموعة محدودة من القوى الدولية الكبرى وبالأخص القوى الأوروبية. والدبلوماسية

1 د. بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، مصدر سابق، ص315.

2 د. كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، بغداد 1987، ص20.

التقليدية كانت تجمع بين فن الممكن وفن التوفيق، وفن الأكرام من جهة كانت أداة رئيسية من أدوات تنفيذ سياسات الصراع على القوة (Power Politics) ومن جهة أخرى فقد تجنبت الأندفاع إلى استخدام وسائل الاكراه المسلح مؤثرة عليه أسلوب التوفيق أو التعارض والمساومة، وذلك في الأحوال التي لم يتوفر فيها ذلك القدر من القدرات العسكرية الذي يساعد على بلوغ الغايات المستهدفة من صراعات القوى تلك ولقد ترتب على ذلك ان أصبحت الدبلوماسية التقليدية بمثابة الصلة التي تمر عبرها التهديدات الدولية المتبادلة بين القوى والأطراف في هذه الصراعات، كما انه عن طريقها كان يتم تفسير تلك التهديدات وتقييم أمكانات القوة الحقيقية المساندة لها<sup>(1)</sup>. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت الدبلوماسية التقليدية تتحول إلى نمط آخر يعرف "بالدبلوماسية الحديثة" وخلال عملية التحول اختفت السمات الأساسية للدبلوماسية التقليدية وهي محددة التأثير في العلاقات الدولية والسرية وحلت محلها سمات جديدة. ان اول ما يميز الدبلوماسية الحديثة هو أن لنشاطها الدبلوماسي أصبح له تأثير أقليمي وأبعاد دولية وهذا زاد من أهمية الدبلوماسية في السياسة الدولية. كما ان ظهور المؤسسات الديمقراطية من برلمانات وأحزاب سياسية وجماعات مصالح وصحافة حرة وما تمارسه تلك المؤسسات من ضغط على الحكومات لنبذ السرية في سياساتها الخارجية وأعلان اهدافها الوطنية. قد زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية فقد تتنوع انماطها وتعددت اشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير او بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت اشكالا وأنماطا مختلفة "فالدبلوماسية القمة": هي واحدة من هذه الاشكال والتي يقصد بها تلك المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم، والتي يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية الهامة، او عقد بعض الاتفاقيات التي تهم مصالحهم الوطنية. وعلى الرغم من

---

1 د. كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، بغداد 1987، ص 20.

التكامل الدبلوماسي لهذا النمط فقد شاعت في السنوات الأخيرة كعلامة من علامات إنهاء "الحرب الباردة"، وحلول مبدأ التعاون والتشاور بدلا من سياسات الحافة والمواجهة، إلا أن دبلوماسية القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية الدولية وإن كانت قد عرفت فيما مضى بالدبلوماسية الشخصية<sup>(1)</sup>. ومن الأنماط الأخرى الحديثة في الدبلوماسية "دبلوماسية الأزمات" ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة. إذ أن المجتمع الدولي المعاصر معرض دائما وباستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة لأختلاف المصالح والمواقف والعقائد بين الأطراف ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد لهذه الأزمات. لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول<sup>(1)</sup>. أما البعثة الدبلوماسية فتحدد مرتبتها حسب الأهمية التي تعلقها الدولة في علاقتها بالدولة الأخرى طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل. وأغلب البعثات هي على مستوى "سفارة" يرأسها دبلوماسيون بدرجة سفير وتأتي بعدها من حيث الأهمية "المفوضية" كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية قائم بالأعمال". وختاما يمكن القول ان الدبلوماسية وسيلة وليست غاية، وهي لاتصنع السياسة الخارجية أو تكون صورة للأغراض الوطنية والقومية. أي عكس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وانها لاتروج خيارا بين خيارات ولكنها تسهم في تحديده، أنها أداة مخرية لخدمة وأنجاح أي خيار تقره السلطة السياسية. الدبلوماسية نشاط مهمته انجاح السياسة القومية بأقل التكاليف والخسائر، وهي نشاط يهدف الى تجنب الدول الحرب في علاقتها الدولية. وهي تلتقي مع السياسة الخارجية اذ كلاهما يهدف الى حماية المصلحة القومية للدولة.

---

1 اسماعيل صبري مقلد: مصدر سابق ص 398.

(1) نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة: مصدر سابق ص 385.

## المطلب الرابع/ النظام الدولي الجديد:

هناك اتفاقاً على الصعيد الدولي بين رجال الشؤون الدولية، بأن العالم اليوم يشهد عهداً جديداً على صعيد العلاقات الدولية أو ما يعرف "بالنظام الدولي الجديد" يتمثل بنهاية الثنائية القطبية وبداية احاديته وكذلك تعاظم دور الأمم المتحدة دولياً وبروز المؤسسات الاقتصادية والصناعية والمعرفية الدولية والثورة في الاتصالات وانتقال المعلومات وهو ما يعرف "بالعولمة" فالضرورة تقتضي والحال هذا من المهتمين بالقانون الدولي العام تنظيم تفاعلاته ونتائجه وضبط قواعده وتحديد هيئاته ومؤسساته. وعلى هذا الأساس فقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة السابق "دي كويار" دعوة الى "أقامة نظام سياسي دولي فعال يشترك فيه الجميع، نظام لا يكفل البقاء والقانون فحسب بل يجعل كوكبنا يسير بانتظام أكبر لخدمة مصالح سكانه"<sup>(1)</sup>. وعليه يمكن القول بأن مسار المجتمع الدولي قد شهد "أنظمة دولية عدة متفاوتة في انضباطها ومتباينة في طبيعتها ونطاقها ومختلفة في قيمها ومبادئها، وذلك تبعاً لطبيعة الحقبة التي مرت بها العلاقات الدولية لكن على اختلاف تلك الحقبة، فأن مساعي المجتمع الدولي أقرنت دوماً بالدعوة الى انشاء نظام دولي كلما اكتوى العالم بنار حرب حامية أو باردة، وعادة ما كان يتخذ من قضية التعاون من اجل صيانة السلم والأمن بين وحداته شعاراً له. فقد تركت نهاية الحرب الباردة أثراً مهماً على الجدل السياسي والفكري العالمي مع بروز طروحات (النظام الدولي الجديد) وقد تصاعدت الرؤى المتقابلة في عالم أكثر أفقاً تسوده مبادئ الديمقراطية الصحيحة والسلوكيات الإنسانية المتحضرة، والنمو الاقتصادي الدائم، وبدأ الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) خطابات عصر ما بعد الحرب الباردة

---

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة: الوثائق الرسمية تقرير الأمين العام عن اعمال المنظمة الوثيقة (1-40-8) نيويورك 1985، ص2.

بالإعلان عن ضرورة "بناء نظام دولي جديد قائم على الديمقراطية وحكم القانون والمؤسسات"<sup>1</sup>.

ويمكن القول بأن الديمقراطية أصبحت واحدة من أهم خصوصيات الوضع الدولي الجديد سواء على المستوى العالمي أم على المستوى الوطني، إذ عصفت موجة إقامة الديمقراطية بالنظام الدولي القديم وكان التعطش للديمقراطية سبباً من أسباب التغيير وشكل قوة دافعة لإقامة عالم أفضل.

فإن قيمة عمل الأمن التي عقدت لأول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني عام (1994) خلصت الى دفع تصور جديد لضوابط العلاقات الدولية يتحاشى في مجمله مع مقتضيات النظام الدولي الجديد، القائم على اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساس الإيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية<sup>2</sup>. وأن واحدة من الأهداف الخمسة للعمل المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي أعلن عنه في (ديسمبر 1995) هو تطوير الديمقراطية عبر العالم. وهناك من يربط ظهور النظام الجديد القائم حالياً لاسيما لمن وهناك من يربط ظهور النظام الدولي الجديد مع أزمة الخليج الثانية في آب (1990) أو جراء حربها في كانون الثاني "1991" وهناك من يقول بان النظام الدولي الجديد قد ولد مع "تولى غورباتشوف" زمام السلطة في "الاتحاد السوفيتي عام 1985" وتبشيره بوجود انتهاء الحرب الباردة، وضرورة الانتقال الى آفاق جديدة من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية بخاصة وهو أول من تحدث عن عالم اصبح فيه الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل بين الدول جميعا أولوية على المواجهة. علماً ان النظام الدولي الذي كان سائدا منذ الحرب العالمية الثانية، هو ذلك النظام

<sup>1</sup> حارث محمد حسن: مستقبل الغرب: قراءات في النموذج السياسي والفكري الغربي، آفاق استراتيجية، ع2، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2001، ص150.

<sup>2</sup> دهام محمد العزاوي: التدخل الإنساني والدور الجديد للأمم المتحدة، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ع2 عمان 2001، ص213.

الذي صاغه كبار الحلفاء في مؤتمر "يالطا عام 1945" حتى تخلى عنه احد اقطابه طائعا كان ام مختارا في قمة مالطا عام "1989" المعقودة بين رئيس الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية.

بعض المؤشرات التي أرتبطت بالنظام العالمي الجديد منها:

أن مايشهده العالم اليوم سواء سمي نظاما دوليا جديدا ام حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية أم متغيرات دولية جديدة ام مرحلة انتقالية في النظام الدولي، فإنه اول مايعني هو السعي الى اقرار مقاصد ومبادئ جديدة تستلهم قيم المجتمع الدولي، وسلوكيات ونظم ملائمة لأدارة العلاقات الدولية ومعالجة مشكلاتها، وأعتتماد وسائل وتقنيات مبتكرة أو متطورة لحمل أعضاء المجتمع الدولي على احترام هذا وأيجاد نظام للمنظمة الدولية لملائمة هذه المعطيات حتى تكون مصدرا للشرعية او اطارا لها او مرجعا لتطبيق سنن النظام الجديد وقواعد، وأداة لتنفيذ قراراته وأجراءاته<sup>(1)</sup>.

ويتمثل النظام الدولي الجديد بـ:

1. التوازن الدولي.
2. ظهور مؤثرات الأحادية القطبية.
3. تعاظم دور الأمم المتحدة دولياً.
4. بروز المؤسسات الاقتصادية والصناعية والمعرفية الدولية.

---

(1) خليل الحديثي: النظام الدولي الجديد واصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية السنة الخامسة العدد الثاني عشر، بغداد تموز 1994 ص30-31-32.

لمزيد من المعلومات يراجع المصادر التالية:

- عبد المنعم سعيد: العرب والنظام العالمي الجديد: القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991.
- محمد السيد سعيد: المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.
- حسن نافعة: الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1991.



5. الثورة في انتقال المعلومات والاتصالات وهو ما يعرف بالعولمة.

وعلى الرغم من الآراء المتصارعة حول ماهية مصطلح النظام العالمي الجديد إلا أنه أصبح الآن متداولاً واسع الانتشار. وسوف يستمر العالم برؤية نظم دولية جديدة مادام باقياً لأن الأمر متعلقاً بصيرورة الحياة والتطور ومرتبطة بتغير موازين القوة وأطرافها على صعيد العلاقات الدولية.

### المطلب الخامس/ العولمة:

أن الأبصار اليوم مشدودة صوب العولمة وقد تجاوز الأمر بحيث أصبحت الحدث الذي يشغل كافة المهتمين أكاديميين وغير أكاديميين شرقاً وغرباً تحليلاً وتفسير معها وضادها في حين أن تاريخها يشير إلى أبعد من ذلك بكثير وهي ليست حدث الساعة. على الرغم من الدعوة إلى العولمة قد ظهرت في الولايات المتحدة والتي تذهب بالدعوة إلى تبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة وفي طريقة الحياة بشكل عام.

ويراد بالعولمة، هو اكتساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً<sup>1</sup>.

والعولمة هي الترجمة العربية للمفردة الفرنسية (Mondialisation) والتي تعني جعل أي شيء ينظر إليه في مجال كوني، أي نقلة من المحدود المراقب إلى اللامحدود وغير المراقب والذي يبتعد عن كل مراقبة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جيمس روزناو: ديناميكية العولمة، نحو صياغة علمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1996، ص210.

<sup>2</sup> نقلاً عن احمد نوري النعيمي: العولمة بين الهوية الوطنية والمثالية الدولية، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، كانون الأول 2004، ص4-5.

والعولمة كتوجه تعد بمثابة أطروحة ظهرت لأجل سد الفراغ البيني والمعرفي الذي بدأ واضحاً مع افول نجمة القطبين لصالح الهيمنة الأمريكية . فقد وصف الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب المرحلة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، بأنها ستكون عالمية، وإن النظام العالمي الجديد سيكون أمريكياً خالصاً<sup>1</sup>.

وتهدف العولمة الى دمج العالم اقتصادياً وتوسيع دائرة التبادل والإنتاج وحركة الأموال وثورة الاتصالات وتقنياتها بحيث يتداخل الشأن العالمي أو الدولي سياسياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً وأسلوب الحياة بحيث تتلاشى معه الهوية النقابية والوطنية وللعولمة أبعاد، منها البعد السياسي، وهو تحجيم فكرة العولمة الوطنية حيث تعد الدولة معينة أمام ماكنة العولمة بسبب تزايد اتصالات المجتمعات فيما بينها بعيداً عن الدولة وآرائها، كما تستطيع العولمة بما تمتلكه من ثورات اقتصادية من التأثير المباشر أو غير المباشر في صناعة القرار السياسي للحكومات والدول، وعليه بالعولمة في جانبها السياسي تعني أن الدولة لا تكون الفاصل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، لكن توجد الى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والعقارية والاندماج الدولي، بحيث تكلف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في النقص والتآكل. قد تكون الدولة ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية الفعلية حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جيمس روزناو: مصدر سابق، ص 218.

<sup>2</sup> احمد مصطفى عمر: أعلام العولمة السياسية وسياسة العلوم، المستقبل العربي، ع 256 حزيران 2000، ص 73.

والبعد الاقتصادي للعولمة قائم على النظام التجاري العالمي المقترح الذي تزول فيه كل العوائل أمام حركة السلع والخدمات ورؤس الأموال عبر الحدود الدولية وتصبح فيه التجارة الدولية الحرة متعددة الأطراف هي القاعدة<sup>1</sup>.

أما البعد الثقافي للعولمة فيعني فرض ثقافتها وإيدلوجيتها، متجاوزة أية خصوصية للشعوب وثقافتها وهم يسوقون هذه الثقافة على أساس أنها جزء مهم في عملية التنمية التي يستهدفونها للعالم فلا تنمية اقتصادية أو بشرية بدون أمراء عملية محو للثقافة وإبدالها بمنتج جديد يتواءم مع أطر التنمية ويتكامل معها. من خلال تنمية الشعوب وتذويب ثقافتها المحلية بثقافتها، وأن هذا تنميط هو محاولة مؤثرة وأن لم تصبح واقعا معاقا وطاغيا على مستوى العالم وهذه المحاولة تقوم بها الولايات المتحدة لفرض ثقافتها على العالم وهو ما يمكن تسميته بأمركة العالم وتصميم الثقافة الأمريكية.

العولمة الآن نظام عالمي، او يراد لها أن تكون أيضا مجال السياسة والفكر الأيدلوجيا. و"العولمة" ترجمة للكلمة الفرنسية (Mondialisation) التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقل أفقه الوطني الضيق الى اوسع وارحب الى عالم اللامحدود، اي جعل الشيء عالميا لايعترضه شيء ولا توقفه حدود، والمقصود هنا حدود الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية ومراقبة وحماية صارمة ودائمة من اي خطر خارجي او امر داخلي سواء تعلق الأمر بالأقتصاد او السياسة امرا مدنيا او عسكريا. اما اللامحدود هنا فالمقصود به "العالم" الخارجي الدول الاخرى اي الكرة الأرضية. فالعولمة أذن تتضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها ومن هنا يطرح تعبير الدولة القومية في زمن تسوده العولمة بمعنى دعوة الى تبني انموذجا بعينه والسعي الى

<sup>1</sup> صادق جلال العظم: النقد الذاتي للهزيمة، دار الطليعة، بيروت 1968، ص51.

تعميمه وتطبيقه عالمياً. ونظرة متأنية لعالم اليوم فهي كافية لمعرفة ان العولمة هي دعوة الى الأخذ بالنموذج الامريكى ليعم العالم كله<sup>(1)</sup>\*. وهي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات بل أننا نستطيع ان نقول ان العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوها المتعددة. وأذا اردنا ان نقرب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد من ان نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. والعملية الاولى تتعلق بأنتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات . وكل هذه العمليات قد تؤدي الى نتائج سلبية بالنسبة الى بعض المجتمعات، والى نتائج ايجابية بالنسبة الى بعضها الآخر<sup>(1)</sup>. غير ان الوقائع التي شهدتها العالم خلال ما يقارب السنوات الاربعين الأخيرة من ذلك القرن كشفت عن أن تغييراً ملحوظاً و مهما يتناهى فعلا في عالم اليوم وان مصطلح "العولمة" يشير الى العملية التي تكتسب العلاقات الاجتماعية من خلالها سمات مجردة عن المسافات و الحدود بحيث يتعايش البشر باطراد في العالم بأعتبره مكانا واحداً منفرداً.

### المطلب السادس/ توازن القوى:

(1) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997، ص136-134.

\* عندما يذكر لفظ "العولمة" (Globalization) ينصرف الذهن الى احد معنيين العولمة بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي اي نقله من حيز المحدود الى افاق اللامحدود. واللامحدود هنا يعني "العالم كله" فيكون اطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل على اختلاف صوره السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة وهذا المعنى يجعل العولمة طرح مستقبلي "الدولة القومية" وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي: هالة صدقي مصدر سابق ص43.

(1) السيد يسين: مصدر سابق ص7.

البعض اعتبر ظاهرة توازن القوى كسياسة متبعة من قبل الدول في علاقاتها مع الدول الاخرى وقد تكون هذه الظاهرة متطابقة مع سياستها. هذا التماثل يقوم على افتراض ان عدم التوازن في القوى خطر لا يبد منه، اذن سياسة توازن القوى هي السياسة الأخرى، التي تعاني مقابلة القوة بالقوة المضادة. من هنا تظهر فكرة توازن القوة كمبدأ من مبادئ العمل ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة للحفاظ على بقائها في النظام الدولي، حيث ان الهدف من توازن القوى كسياسة هو الحيلولة دون قيام قوة عالمية واحدة مهيمنة بشكل عام، ولكن لتوازن القوى أهداف سياسية قريبة والتي في نفس الوقت وسيلة لتحقيق هدفه العام، وهذه الأهداف يمكن تلخيصها بتوزيع عادل للقوة في النظام الدولي الى حالة التوازن المتكافئ والمحافظة على توزيع القوة وفي نفس الوقت العمل على عدم زيادة قوة دولة أو مجموعة دول بحيث تهيمن على النظام الدولي او تهدده، وأخيرا العمل على حماية استقلال الدول التي تعمل بسياسة توازن القوى<sup>(1)</sup>. وبعد هذه التعاريف والسرديات التاريخية نوجز بعض الشيء عن أنماط التوازن من شكلية، تقليدية، ونووية. ويقوم التوازن التقليدي على اساس القدرة في التفوق بالاسلحة التقليدية، وكذلك القدرة على المحافظة على الوضع القائم، والمحافظة على الوضع القائم ليست ضرورية لجميع أطراف التوازن فان للبعض منها سياسة معينة تهدف الى تغيير الوضع القائم الذي هو بالضرورة لا يخدم موقفه في النظام وقد يحاول للوصول الى تحطيم الوضع القائم الى تعزيز قوته وقدرته بحيث يصبح طرف متفوق في كفتي التوازن وله القدرة على فرض رغباته على مجموع اطراف النظام، ولكن وبحكم الضرورة سيواجه هذا العنصر معارضة مباشرة من قبل عناصر النظام الاخرى والتي لا يخدمها تغيير الوضع القائم وهو حالة التكافؤ او التوازن الحاصل بين أعضاء النظام ولكن حالة المنافسة لا يمكن ان تختفي حيث أن الدول التي تشكل اطراف التوازن هي في حالة

---

1 Herbert Butter Field: International conflict in the 20 th century, prentice hall press, 1974, P:50

منافسة دائمة للوصول الى حالة من التفوق على الدول الاخرى في امتلاك للقوة، وقد اتبعت الدول عدة طرق في وصولها الى حالة التفوق فقد لجأت الى حالة من التسابق في تحديث الأسلحة التقليدية وتدريب وأعداد الجيوش، وكنتيجة ذلك ذهب الى غزو بعض الأقاليم ومحاولاتها في ضم أجزاء من الدول الاخرى الى كيانها وأمتلاكها للقدرات الاقتصادية من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الطبيعية في مناطق معينة كما دفعت بعض الدول الى أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى سواء كانت داخل النظام او خارجه بالاضافة الى ذلك اتبعت بعض الدول سياسة المحالفات لخلق توازن معين قد يخدم مصالحها الحيوية وقد كان توازن القوة قائم اساسا على سياسة التحالف والتحالف المضاد بين الدول<sup>(1)</sup>. اما "التوازن النووي" فقد جاء نتيجة للثورة التكنولوجية والتطور الهائل في اسلحة الحرب الحديثة فقد حدث تغيير كبير في العلاقات الدولية ولم يعد توازن "القوى التقليدي" يمكن ان يفيد كثيرا في فهم ودراسة السياسة الدولية في العصر النووي فقد حل محل فكرة توازن "القوى التقليدي" فكرة توازن "الرعب النووي"، فتعتمد فكرة توازن الرعب اساسا على فكرة الردع النووي<sup>(2)</sup>. وعلى هذا الأساس اصبح سمة العصر هي القدرة في التفوق النووي. وقد دخلت الصراعات كذلك مرحلة جديدة وهي عصر الأسلحة النووية، وقد ترتب على ذلك آثار عديدة فعلى صعيد النظام الدولي أصبحت القوة مقيدة ولا يمكن استخدامها لسبب أن القوة التدميرية للأسلحة النووية ذو اثر هائل لايستثنى منه اي طرف من الاطراف المتنازعة اي ان الدول لاتستطيع استخدام القوة النووية لحل مشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لان قوة التدمير اكثر من الفائدة التي سوف يجنيها طرف من دخوله حرب نووية وبناء عليه روسيا "الاتحاد السوفيتي السابق" والولايات المتحدة المريكية التي تبني صيغ سياسة أمثال "التعايش السلمي" و"الوفاق" و"تقسيم مناطق النفوذ" لكي تتحاشي المواجهة

---

1 كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مصدر سابق ص192.

2 محمد السعيد الدقاق: مصدر سابق ص192.

العسكرية والسياسية التي قد ينجم عنها التورط بحرب لاخاسر فيها ولارباح وبذلك تبنت هذه الاستراتيجيات العالمية بحكم كونها دول عظمي لها مصالح متداخلة ومتشابكة وأصبح لهما قدرة على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري لتحقيق مصالحهم، والحقيقة التي تمخضت عن امتلاك السلاح النووي هي صورة نظام التوازن النووي الثنائي، وبعدها أنتقل الى نظام توازن "القوى المتعددة" القطبية بعد امتلاك هذا السلاح أكثر دولتين، وعلى رأسها القدرات النووية الأوروبية وكي تكون عنصرا مضافا لقوة الولايات المتحدة الامريكية. وعلى الرغم من بعض الدعوات الاوروبية لأمتلاك قوة نووية مستقلة (فرنسا) فقد أخلت بالتوازن النووي بين روسيا وأمريكا . وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة توازنات نووية أقليمية "الهند وباكستان" بالإضافة الى التوازنات أقليمية محتملة جديدة منها على سبيل المثال "إسرائيل من طرف وإيران والعرب من طرف آخر" وتوازنا اخر الا وهو :إسرائيلي -عربي" و"إيراني -عربي" بحيث تصبح القارة الاسيوية في حالة توازن نووي الى حد ما مع القارة الاوروبية وسوف يؤدي هذا الامر اذ حصل الى اضافة ملامح جديدة على التوازن النووي المعروف مما يستدعي طروحات وأفكار جديدة ليس على صعيد التوازن النووي فقط وانما على صعيد العلاقات الدولية والخارطة السياسية العالمية. لأقتسام مناطق النفوذ في العالم وقد انتهت كل هذه الترتيبات الى الوصول لاتفاق على ميثاق عصبة الأمم التي تمثل بداية استخدام مبدأ الأمن الجماعي. يستخدم المعنيون بالعلاقات الدولية مفهوم توازن القوة بمعاني عديدة مختلفة فهو من الناحية الوصفية النظرية وسيلة لتوزيع القوة بين الدول في وقت معين وتوازن القوي كوسيلة لحفظ السلام والحد من استخدام القوة يعني توزيع القوة توزيعا عادلا بين الدول في النظام الدولي، بحيث لا تولد شعور لدى أحدهما بأنها تملك من القوة ما يجعلها

قادرة على تهديد الدول الأخرى، لذلك فإن اتباع سياسة توازن القوة تعني الصراع من أجل تحقيق توزيع الأخر متكافئ ومتساو للقوى بين الدول\*.

### المطلب السابع/ نزع السلاح:

لا تزال مسألة الأمن والسلام من أكثر المسائل المطروحة على الصعيد الدولي وهما أهم المشاكل التي تواجه النظام الدولي الجديد. وعلى الرغم من الضوابط التي تهدف إلى تحريم التهديد بأستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية في حل المشاكل بين الدول، ولكن هذه المشاكل قد تعاضمت ذلك ويعود إلى عدم الثقة بين القوى التي تشكل النظام الدولي وخاصة الدول الكبرى يضاف إلى ذلك تضارب وتقاطع المصالح بين هذه القوى والتي لا تتحدد مجالاتها في منطقة معينة من العالم، ويقدر ماتكون هذه المشاكل أطرافها دول عظمى عند ذلك تمتد نتائجها إلى أكثر من منطقة من العالم حيث أن الطرفين المتصارعين لا يتحملون لوحدهم النتائج. ثم هناك مسألة التفوق، حيث نجد كل الدولة وخاصة الكبرى تسعى جاهدة إلى أن تكون متفوقة على خصومها أو أصدقائها كي تحقق أهدافها وسياساتها المتبعة، هذه المسألة دفعت بدول أخرى إلى السعي الحثيث لتحقيق التفوق، والوصول إلى حالة التفوق وسعي الدول هذا دفعها إلى تطوير قوتها العسكرية وهكذا دخلت الدول في سباق التسلح دون أن تعلم ذلك و دون أن تفكر بالنتائج المترتبة إلا بعد قضاء الأمر بل أكثر من ذلك هو سعي بعض الدول سعياً حثيثاً إلى امتلاك الأسلحة ذات الدمار الشامل من ذرية وهيدروجينية وكيميائية وجراثومية، ومن هنا برزت مسألة الحد من استخدام القوة والتقليل من ظاهرة

---

\* لمعرفة المزيد، يراجع المصادر التالية: أوستن رني: سياسة الحكم، ترجمة حسن علي دنون، المكتبة الأهلية بغداد، 1960، ص347. و هانزفي مورجنثاؤ: السياسة بين الأمم، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد، 1965، ص553. و خليل اسماعيل الحديثي: نظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية كلية القانون والسياسة المجلد الثاني العدد الثالث، بغداد، 1981، ص165. و محمد السعيد الدقاق: مذكرات الدولية، بيروت 1979، ص108.



الحروب والحد من استعمال القوة وتبني الدول قضية نزع السلاح. وأن زيادة القدرة التسليحية تعتبر معياراً لمعرفة القوة الوطنية لدولة ما، وقد تتأثر العلاقة بين دولتين أو أكثر تأثراً مباشراً بالتسلح- حيث أن الدولة التي تعتقد انها في وضع مختلف عن غيرها من حيث قدرتها القتالية ستسعى بشكل أو آخر الى زيادة هذه القدرات كي تحسن وضعها في علاقات القوة- وهكذا سعت دول العالم كل حسب قدرته الى تحقيق زيادة في قدراتها العسكرية من خلال عملية التسلح، بذلك برزت مسألة سباق التسلح في العلاقات الدولية وقد رتب ذلك زيادة في الأنفاق العسكري على حساب برامج التنمية سواء في الدول الكبرى، أو الدول الصغيرة والتي خصصت جزء كبير من قدراتها الاقتصادية لأغراض التسلح سعياً وراء تحقيق مصالحها أو استقلالها وتحقيق جزء من الحصانة الأمنية التي تضمن سلامة واستقلال كيان الدولة. ورغم ذلك نستطيع ان نقول ان زيادة التسليح لدول العالم الصغيرة لم يحقق لها قدراً كافياً من الأمن لابل قد احدث ثغرات في جدارها الأمني واصبحت هنالك نقاط تهديد كثيرة اتجاهه، واذا لم يتحقق نوع من الأمن لدى تلك الدول كيف تضمن سلامتها وأذا ماهدد سلامها وامنها فقد يؤثر بشكل أو آخر في زعزعت السلام والأمن الدولي بأعتبار ان هذه الدول تشكل جزءاً كبيراً من النظام الدولي ولها دور مهم فيه وخاصة أن اغلب هذه الدول دول نفطية. بينما نجد العكس على صعيد الدول الكبرى حيث يطغى على علاقتها عامل الخوف وعدم اليقين، هذه العقبة تحول دون فهم الطرف الاخر ان الخوف وعدم اليقين هذا قد يشكل عائقاً على قدرة الدول على حل مشاكلها المعقدة، وفي بعض الاحيان يدفعها هذا الأمر الى تبني حلول وطرق قديمة وحتى غير مألوفة. وحينما تعتبر دولة ما دولة اخرى عدواً يجب ان تخشاها فهي تفسر كل مألوفها من معلومات عن هذه الدولة الاخرى بطريقة تؤيد خوفها، فالتحركات التي تقوم بها الدولة تعدها دفاعية ولكن هي في نظر الأخرى دليل النية على العدوان، هذا الخوف والشك قد خيم على العلاقات بين الدول الكبرى وهكذا سعت كل منها الى زيادة قدرتها العسكرية وتنويعها حفاظاً

على مصالحتها وامنها لكن الملاحظ ان الخوف لايعني تحقيق الأمن وما زالت الدول في خوف وشك دائم فانها لم تحقق امنها ولم تمنحها اسلحتها النووية القنعة الكافية لكي تقف عند حد معين من التسلح لابل نراها قد دخلت سياق التسلح تحقيقا لأمنها القومي. وقد تبدو المسألة نسبية ومرنة في سياستهم حيث ان امنهم قد توسع وأصبح يمتد الى مناطق بعيدة عن حدودهم الجغرافية، حيث ارتبط الامن بتحقيق المصلحة وأينما وجدت المصلحة وجد الأمن وأي تهديد للمصلحة الوطنية يعني تهديدا لأمنهم القومي سواء كان هذا التهديد في اسيا أو افريقيا أو امريكا اللاتينية. من ذلك نرى ان زيادة التسلح والقدرات العسكرية الهائلة لم تقلل من الخوف والقلق الدولي ولم يؤدي الى حماية وضمان الامن وأستقرار النظام الدولي، وبذلك وجدت الدول مسألة نزع السلاح هي الوسيلة التي تقلل من هذه المخاطر وقد تزيلها. ولهذا فإن اغلب الدول تميل الى المساهمة في حمل الدول على عقد اتفاق او معاهدة او محاولات تدعو الى نزع السلاح او الحد من التسلح للتقليل من ظاهرة الحروب والصراعات المدمرة. فهناك فرق بين مفهوم نزع السلاح وبين الحد من التسلح "فالمعنى الدقيق لاصطلاح نزع السلاح ابادة والغاء امتلاك السلاح بأي شكل كان، أما الحد من التسلح فيعطي معنى تقليص السلاح كماً ونوعاً على ان يبقي في حوزة الدول وتحت اشراف وتعهيد دولي<sup>(1)</sup>. ان نزع السلاح كوسيلة تؤدي الى الحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية وترسخ السلم العالمي يقوم على افتراض "أنه اذ لم يكن هنالك أي قيد على مقدار تسلح الدول الكبرى فإنها ستخوض غمار سباق التسلح بلا ريب ومادام الناس لايركنون الى عدم استعمال القوة العسكرية الضخمة التي تكون ميسرة لديهم فإن سباق التسلح سيؤدي ان عاجلاً أو آجلاً الى اشعال الحروب<sup>(2)</sup>. لهذا لجأت الدول الى محاولات نزع السلاح سواء الشامل او الجزئي او النزع في الكم او الكيف. وقد يبدو أن

---

1 كاظم هاشم نعمة: مصدر سابق ص286.

2 أوستن رني: مصدر سابق ص354.

الامن الجماعي للدول يتطلب لنجاحه وقدراته على الحد من استخدام القوة الى نوع من نزع السلاح او السيطرة على التسلح بشكل عام، "لكن نزع السلاح نفسه هو ظاهرة في السياسات الدولية والتي هي موضوع نقاش كل القضايا لكن اصبح مشكلة بحد ذاته<sup>(1)</sup> . ونزع السلاح هو على الأكثر رد فعل لسياسات القوة، ولظاهرة التسلح التي هي سبب مباشر وفعال لنشوب الحروب وكنتيجة له، فالحرب لايمكن تقييدها الا من خلال نزع السلاح او الحد من التسلح. وهناك من يذهب بالقول ان نزع السلاح هدفه حرمان الدول من اي شيء يحاربون به، أي الغاء الحروب من خلال الغاء الوسائل التي تساعد في شن الحروب<sup>(2)</sup>\*. وهناك سؤال يطرح نفسه، لماذا لم يتحقق نزع شامل وتام للسلاح؟. نزع السلاح مرتبط بأسباب الصراع الدولي وبالتالي اسباب الحرب فما زالت هذه الأسباب قائمة تحاول الدول أن تعتمد في حلها للمشاكل اللجوء الى القدرة العسكرية هذه من جهة اما من جهة ثانية كيف يمكن أن تقوم الدول بنزع السلاح؟ هذا الامر لا يتم في الواقع العملي بمجرد اتفاقات ولقاءات دولية معاهدات تكتب على الورق لأنها لاتستطيع ان تحقق نزعا للسلاح ولو كان جزئيا بحكم كون الدول لديها مصالح متعددة منها استراتيجية يمكن التعبير عنها "بالمصالح الحيوية" وللدول مصالح وللدولة تسعى الى تحقيقها بشكل او اخر وأذا ماحققت فانها تحاول الحفاظ عليها ومقاومة اي تهديد لها من قبل الدول الاخرى وهذه كلها لايمكن تحقيقها الا من خلال امتلاكها لوسائل تنفذ

---

1 Kymar Mahendra: Theoretical Aspects of international Politics, shivalal Agarwale and company, 1972, P:372

2 انيس ل- كلود: النظام الدولي والسلام العالمي ترجمة عبد الله العريان دار النهضة العربية القاهرة 1964، ص300.

\* هناك الوجه الآخر للتسلح هو تنظيم التسلح أو خفضه، وهو نوع من الرقابة المتبادلة على التسلح او الخفض النسبي لمعدلاته بين الدول وهو نوع من التوازن. ولكن هذا الأسلوب ينطوي على صعوبات فعلية بعضها يتعلق بالرقابة والتفتيش وبعضها يتعلق بتقويم حجم الاسلحة وخصائصها الكيفية والكمية. خليل اسماعيل الحديثي: نظرية توازن القوى في محيط العلاقات الدولية مصدر سابق ، ص178.

بها اهدافها وهذه الوسائل هي القدرة العسكرية وبذلك تلجأ الدول الى سياسة التسلح وتطويره مقابل تطور معين قد يحصل في دولة ما عندها وفي هذه الحالات لا يمكن أن نتصور نزع شامل للسلاح. وفي الختام يمكن القول بان الحديث عن نزع السلاح او تحديده قد كثر في الفترة الأخيرة بينما نرى العكس تماما إذ ان الدول تحاول زيادة تسليحها لخفضة وهذه الظاهرة برزت بشكل واضح منذ عام "1945" عندما اصبحت الاسلحة التقليدية اكثر تطورا وتقدما بالإضافة الى اختراع الأسلحة الذرية والهيدروجينية ومنذ ذلك اصبحت الدعوة الى نزع السلاح تصدر من اكثر من طرف ولكن الذي حدث العكس تماما اذ اخذت كل الدول العمل على زيادة تسليحها وتطوير قدراتها التدميرية وكذلك تطوير القدرات التكنولوجية لتصل هذا الاسلحة الى اهداف بعيدة جدا. ان التقليل من كميات السلاح الموجودة فعلا لدى دولة ما لحظة معينة لا يمنع الحرب، والدول التي تفتقر الى السلاح والرجال من حيث الكم تسعى دائما الى تحسين وزيادة هذا الكم، وقد تسعى الى التوصل الى سلاح جديد يعوض النقص الحاصل في الكم ويجعلها متفوقة على غيرها من الدول. وان نزع السلاح الشامل في شكل معين من السلاح يترك اثر على تقنية الحرب وبالتالي على سير العمليات الحربية فقد تستخدم الدول مواردها المادية والبشرية في تطوير اسلحة اخرى مقابل التي تنزع منها، حتى لو افترضنا ان سلاحها النووي قد نزع فقد تلجأ الدول الى تطوير سلاح جديد غير الذري لكن يؤدي فعلها في ردع الخصم ويترتب على هذا ان تقنية الحرب هي التي تغيرت. ولكن الحرب لم يتم أيقافها وحظرها الى الأبد<sup>(1)</sup>. حتى لو افترضنا جدلا ان نزع الأسلحة بشكل شامل وحظر وجود الجيوش كامل فالنتيجة المنطقية هي تحديد طبيعة الحرب والعودة بها الى طبيعتها العدائية القديمة، ولكن بمجرد اعلان حرب

---

1 مورجنثاؤ: مصدر سابق ص36-37.

بدائية بين الشعوب ستعبيء الدول كل قدراتها في سبيل انتاج اسلحة جديدة وسوف تعود الى من حيث بدانا وهي العودة الى ظاهرة سباق التسلح.

### المطلب الثامن/ الفوضى الخلاقة Greative Chaos

الفوضى تعني كل ظواهر الاضطرابات والاختلال واللانظام واللاخطية في مختلف المجالات. ويذهب بورديو Burdeau بالقول: "أنه ليست ثمة مجتمع الا حيث توجد فكرة الحق والقانون، وانه نظراً لغياب السلطة فلا يتصور الا أن تكون الفوضى هي السمة الغالبة<sup>1</sup> اما مصطلح الخلاقة تعني نوع معين من الفوضى وليست الفوضى على اطلاقها.

فالفوضى توصف بانها خلاقة او الكاشفة وفي ذلك تناقض مع كلمة الفوضى لأن كلمة خلاقة تعني وجود تخطيط و متابعة و توجيه و تدبير وهدف ازاء حالة السيولة و الحركة السريعة كالدوامة اعتماداً على طبيعتها بما تخلقه او توجده من نتائج.

ومصطلح الفوضى الخلاقة فلسفياً ليس وليد الحالة السياسية المعاصرة، بل قديم، فقد جعله "افلاطون" من انظمة الحكم الفاسدة للمدينة الفاضلة، إذ أن الحرية المطلقة هي "الفوضى" ذاتها والفوضى عند اليونان هي "العماء" الشامل ولذلك سمى "افلاطون" المدينة التي تقوم على "الحرية" بهذا المعني بـ"حكم الدهماء". اما مصطلح الفوضى الخلاقة ايدولوجياً، فهو يستند تاريخياً الى الثورة الفرنسية باعتبارها مرجعاً قابلاً للدرس و المقارنة بشعاراتها المعروفة الحرية - العدالة - المساواة، وعلى الرغم من نيل المنطلقات النظرية للثورة الفرنسية و ايجابياتها الا أنها ولدت أثارا جانبية ضارة تمثلت بسيطرة الرعاع من العامة التي حولت الاوضاع الى فوضى عامة تقتقر الى التنظيم في ظل غياب مرجعيات فكرية و

<sup>1</sup> نقلاً ممدوح محمود مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، مصر 1997، ص 17-18.

سياسية ساهمت في تأكل الثورة وكان من نتائجها عودة الملكية الى فرنسا و نمو النزعة القومية المتعصبة التي ارادت تصدير الفوضى الثورية الى دول أوروبا دون الالتفات الى الخصوصيات المكونة لهذه الدول.

### مفهوم الفوضى الخلاقة:

يقصد به من الناحية السياسية و الاقتصادية، هي تلك الفوضى التي يمكن ان تنطلق عنها و تخرج منها منظومة جديدة للواقع السياسي المختلف. فوزيرة الخارجية الامريكية "كوندليزا رايس" قبل زيارتها للمنطقة العربية في أواخر "حزيران 2006" أدلت بحديث الى صحيفة "الواشنطن بوست" وأبدت تأييدها الكامل للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، حتى وان أدى ذلك الى تغيير أستبدال الانظمة الحليفة و الموالية، و وجهت أنتقادات عنيفة الى سياسة القبول بالامر الواقع بدعوى الحفاظ على الاستقرار. وعندما قيل لها أن الاوضاع التي تسيطر على المنطقة العربية لا تترك مجالاً آخر سوى للأخيار بين الفوضى او صعود الاسلاميين للسلطة قالت "رايس" ان الوضع الحالي "ليس مستقراً" وان الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي نوع من "الفوضى الخلاقة" التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً.

وقد سبق حديث "كوندليزا رايس" عن الفوضى الخلاقة، "شارانسكي" في شرح تلك الفوضى في كتابه "قضية الديمقراطية" ويدعوا فيه أمريكا الى استخدام الطائفية كوسيلة للقضاء على محاور الشر وتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، ويضيف الى أن أستئصال الارهاب لا يتم بأستخدام القوة وتجفيف منابع فقط، و إنما بمعالجة الاسباب العميقة للأرهاب التي تتبع من سياسات الانظمة العربية الاستبدادية و الفاسدة و ثقافة الكراهية التي تنتشرها، وبهذا الطرح يتفق "شارانسكي" مع طرح "هاننتغتون" الذي ينص على أن الاسلام عدو حضاري للغرب، و يدعم سياسة المحافظين الجدد في أستراتيجيتهم نحو "الفوضى الخلاقة".

أن أثارت موضوعة الفوضى الخلاقة وتطبيقها ليس بالامر الجديد، فقد انتهجت "الفوضى الخلاقة" في أكثر من مكان في العالم ولمرات عديدة، "ففرض الاحتواء المزدوج" في التعامل مع الثورة الايرانية أثمر قيام الحرب العراقية الايرانية، وعقب انهيار جدار برلين و سقوط الشيوعية وتفكك "الاتحاد السوفيتي" اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية "الفوضى البناءة" في التعامل مع الجمهوريات المستقلة. وقد طرح "كيسنجر" مصطلح "الفوضى البناءة" عند صدور قرار مجلس الامن "242" الخاص بالشرق الاوسط عند ترك كلمة "الاراضي العربية" من دون أداة التعريف حتى يتجادل الناس ويختلفوا و يثرثروا و يستهلكوا الوقت الذي يؤدي بدوره الى حل المشكلات الدولية المزمنة نتيجة تغير مواقف الاطراف بفعل عامل الزمن.

ويأتي عالم الاقتصاد النمساوي "شامبتيير" كواحد من أقدم من تحدث عن الفوضى الخلاقة في كتابه الشهير عن "الرأسمالية و الاشتراكية و الديمقراطية" وكانت الفكرة المركزية في هذا الكتاب هي "التدمير الخلاق" و ما انتجته من "المنافسة الهدامة" انها تدمير هدام يسهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة و الخلق المستمر للعناصر الجديدة.\*

### المطلب التاسع/ الشفافية السياسية

كثر الحديث في الالونة الأخيرة حول مفهوم الشفافية في مختلف بلدان العالم و بدأت المناقشات حول افاقها التطبيقية على مختلف الاصعدة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. ولم يكن لكلمة الشفافية معنى محدد قبل نهاية القرن

---

\* لمزيد من المعرفة يراجع المصادر التالية: جيمس جيلك، الفوضى. هيدلى بول: المجتمع الفوضوي. شارنسكي: قضية الديمقراطية. ألبوت كوهين: القيادة العليا الجيش ورجال الدولة والزعامة في زمن الحرب. نعوم تشومسكي: الدولة المارقة.

العشرين" بحقبة صغيرة، وقد أنتشر استعمال كلمة الشفافية انتشاراً لا يمكن ربطه مباشرة بسعة استعمالها فيما قبل تلك الفترة.\*

و الشفافية كمصطلح، تعني "ان من له مصلحة مشروعة في أن يعرف معلومة فله الحق بذلك".

كما تطلق اصطلاحاً على ما يمكن استيعابه بسهولة و فهمه او ما يمكن استيضاحه بسهولة و اكتشافه.

وللشفافية مفاهيم متعددة، منها من يركز على جانب "الفساد" و ذلك بالقول بان الشفافية "ألية الكشف عن الفساد، اعلاماً و اعلاناً من جانب الدولة، عن كافة انشطتها في التخطيط و التنفيذ". و نجد من يركز على "الهدف" في تعريف الشفافية بالقول، بأنها مقوم أساسي من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية البشرية.

وهناك من يعول على "الافصاح و الايضاح" وذلك بقول بأن الشفافية تعني "العقلانية و الالتزام بالمطالبات او الشروط الموضوعية للعمل و تكافؤ الفرص للجميع و سهولة الاجراءات و الحد من الفساد، فشفافية القوانين تعني وضوحها\* و بساطة صياغتها و سهولة فهمها، اضافة الى سهولة الاجراءات التنفيذية و بساطتها

---

\* تأسست "منظمة الشفافية الدولية" وهي منظمة غير حكومية في عام 1993 ومقرها الرئيسي في برلين. هدفها الاساسي كبح الفساد و مواجهته و شعارها "معاملات شفافة و نزيفة" و تضم حالياً فروعاً في اكثر من تسعين دولة، و تقوم بنشر تقرير دولي سنوي عن الفساد المالي و الاداري عن كافة دول العالم. و اما في الولايات المتحدة الامريكية، فقد أصدر الكونغرس الامريكي "العقد الدولي" لمكافحة الفساد و إقامة الحكم الصالح "IAGGA" في تشرين الاول 2000".

كما شهدت بعض الدول العربية بعد عام 2000 بروز جمعيات لمكافحة الفساد و مؤسسات مثل "الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة" و مؤسسات الحكومة الالكترونية "شأن الاردن" و أشهرها هي "هيئة النزاهة العراقية" التي شكلت بعد عام 2003.

\* المنظمة العربية للعلوم الادارية عرفت الشفافية بانها الوضوح التام في اتخاذ القرارات و رسم الخطط و السياسات و عرضها على الجهات المعنية بمراقبة اداء الحكومة نيابة عن الشعب و خضوع الممارسات الادارية و السياسية للمحاسبة و المراقبة المستمرة.



وعدم تعقيدها و عدم السماح بالالتفاف عليها او أطالتها غير المبررة، ونشر المعلومات و الافصاح عنها و سهولة الوصول اليها بحيث تكون متاحة للجميع". وعليه فهي العلانية وبتصريح الواضح للبيانات والاليات والصادرات والواردات والصرفيات الحكومية والادارية من خلال وسائل الاعلام والوسائل الرقابية الأخرى مما يتيح للمجتمع المدني والاعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة الادارات الحكومية ومعرفة ما يدور وما يجري في بداخلها.

فالشفافية العين الساهرة لرقابة الشعب على السلوك العام للحكومة والمنظمات والاحزاب والجماعات والافراد ليطلع من خلالها على حسن الاداء من عدمه وتقييم الخير والشر عند هذا الطرف او ذاك\*\* \*. وفقاً لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن من أركان الحكم الصالح. والأخير يشترط أن ترتبط الشفافية بالمساءلة وأرتباطهما هذا يعزز كل منها الأخر. ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة.

علماً بان مفهوم الشفافية يختلف باختلاف المؤسسات، فالمؤسسات السياسية الديمقراطية تنظر اليها على أنها الاداة التي تمكن الناس من ملاحظة تصرفات السياسيين. اما الانظمة غير الديمقراطية فبيئتها مغلقة تخضع لسيطرة الحكومة و تمنع الاعلام ولا تغضع للرقابة ولا تسمح بنشر المعلومات الا التي توافق عليها وتخدم مصالحها. أما مؤسسات المجتمع المدني فتتنظر الى الشفافية على أنها حق للجمهور تجاه الدولة و واجب من واجبات السلطة و الادارة تجاه المواطنين. اما

---

\*\* لقد كشف مصدر رفيع المستوى في هيئة النزاهة العراقية، ان خسائر العراق خلال السنوات الخمسة التي اعقبت سقوط النظام السابق نتيجة الفساد الاداري و المالي، بلغت "250" بليون دولار، وقد قدرت هيئة النزاهة ذاتها الاموال المهودرة جراء الفساد الاداري في الوزارات العراقية لعامين فقط بحدود "7.5" مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة او دائرة. هدايا فالح الكبيسي: أموال العراق الى أين، مجلة شؤون عراقية، عدد الخاص، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني، 2010، ص159.

المؤسسة المالية والمحاسبية فأنها تنتظر اليها على أنها الاتجاه السائد في الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الامر بالمستثمرين ورجال الاعمال.\*

ويمكن اجمال اهم المبادئ و الاهداف التي تحكم الشفافية، وهي:

- 1- الشفافية أينما وردت تعني الوضوح و العلانية، وهي نقيض الغموض والسرية.
- 2- ومن الناحية المهنية فالشفافية تتعلق بكشف و إعلان كافة المعلومات المتعلقة بعملية ادارة الشأن العام لأفراد المجتمع.
- 3- الشفافية حق للمواطن تجاة الدولة و واجب على الدولة تجاه المواطن.
- 4- والشفافية ليست غاية بل هي وسيلة تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة.
- 5- الشفافية هي المساءلة و الاصلاح و المحاسبة فبقدر ما تحقق الاصلاح والمساءلة و تكافح الفساد و المفسدين نكون أقرب الى بناء مجتمع الشفافية.
- 6- الشفافية وسيلة حضارية و مدنية و اعتمدها و تطبيقها في كافة مرافق الدولة يدل على النظام الديمقراطي و الحكم الصالح، كونها تفتح أبواب الحوار و توفر قنوات اتصال بين الحكام و المحكومين.

### المطلب العاشر: التنمية السياسية:

باتت التنمية السياسية اليوم واحدة من مقومات ومؤشرات فعالية النظام السياسي وشرعيته، وأن التنمية السياسية هي في حقيقة الأمر تعبير فكري عن ظاهرة أكثر

---

\* أن المنظمة الدولية للشفافية في برلين تصدر في تقريرها السنوي للعام "2004" ان قيمة الخسائر الناجحة عن الرشوة على المشتريات الحكومية تبلغ "400" ألف مليون دولار على الأقل في السنة في جميع أنحاء العالم.

اتساعاً، وهي ظاهرة التغيير السياسي والانتقال من نظام سياسي معين بخصائص معينة الى نظام آخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق<sup>1</sup>.

فالتنمية السياسية تعرف أنها (عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية وإيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الغربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية).

لهذا فالتنمية السياسية تهتم بالأساس في دراسة النظام السياسي من داخله وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية- الاجتماعية.

تدل التنمية السياسية في أبرز مظهر من مظاهرها على تحقيق التكامل الوطني من خلال تنويع الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بودقة الوحدة الوطنية، لذا فالتنمية السياسية تمثل القيمة العليا للدولة، وهي الحرية السياسية المتمثلة بظهور النظام العقلاني في المعتمد على التعددية واللامركزية في الحياة السياسية<sup>2</sup>. وهي بنفس الوقت عملية الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي يعد أحد أهدافها، والذي يمكن الحفاظ عليه من خلال التوسع في بناء المؤسسات السياسية وتطويرها وتنويع الوظائف التي تؤديها وزيادة حجم المشاركة الشعبية والسياسية وترشيد عملية تولي السلطة السياسية بصورة تزيد من القبول والشرعية<sup>3</sup>.

وترتبط عملية التنمية السياسية بعملية التحديث من خلال متغيرات اجتماعية عدة، مثل زيادة الظاهرة الحضرية وانخفاض مستوى الأمية، وانتشار وسائل الاتصال واتساع درجة المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية وارتفاع الكفاءات الفنية والإدارية والمهارات، وعليه بما أن التحديث جزء من عملية التنمية يتغير

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد رشوان: التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 25.

<sup>2</sup> صادق الأسود: مصدر سابق، ص 299.

<sup>3</sup> علي الدين هلال: التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة، دار الجامعة، 1986، ص 75.

بمقتضاها الأفراد ويتحولون من أسلوب تقليدي في حياتهم الى طريقة أخرى للحياة تتميز بأنها أكثر تقدماً وبخاصة من الناحية التكنولوجية<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني

### مفاهيم سياسية

سنتطرق في هذا المبحث الى جملة من المفاهيم السياسية شائعة التداول في اوساط اجتماعية مختلفة اكااديمية وفكرية وثقافية وحتى صحفية وسنلجأ الى الأيجاز والايضاح مشيرين الى جملة مصادر لمن يريد مزيداً من المعرفة والأطلاع.

---

<sup>1</sup> سناء الخولي: التغيير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص15.

## المطلب الأول/ الأوتوقراطية:

وتشير في اللغة اللاتينية الى السلطة الذاتية وبالمعنى السياسي الى الحكم الفردي الذي لايقيد سلطة الحاكم فيه أية سلطة أخرى وقد يكون الحكم الأوتوقراطي وراثيا فيسمى "ملكيا أو قيصريا" - أو أمبراطورياً " وقد يكون غير وراثي فيسمى "ديكتاتورياً"<sup>(1)</sup>. وأصل كلمة "أوتوقراطية" يعود الى اللغة اليونانية ويراد بها "السلطة الذاتية" والمقصود بها سياسيا ودستوريا نظام الحكم الذي يمارس فيه الفرد أو الافراد والسلطة ولهم رئيس يمكن تشخيصه على نحو واضح بالسلطة السياسية بدون قيود قانونية او عرفية فعالة، وبدون مسؤولية امام الناخبين او اية هيئة سياسية اخرى، وبذلك تكون السلطة مطلقة او غير محددة وقد تطلق تسمية "أوتوقراطية" على الجماعة او الدولة التي وتحكم بصورة عامة وتقترب من "الحكم المطلق" الذي يتولى في ظلته الحكم سلطة مطلقة او كلية بدون ان يوجد اي قيد خارجي عليها كالأعراف والسوابق والمرجعيات القضائية والدستورية وقد وجدت الأوتوقراطية أبان القرون الوسطى في عدد من الدول الغربية والشرقية. وكانت روسيا القيصرية والدولة العثمانية من ابرزها و وجدت في قرون متأخرة ومثالها أوتوقراطية "هילהا سيلاسي" في اثيوبيا في هذا القرن.

## المطلب الثاني/ الأرستقراطية:

الأرستقراطية بالمعنى المجازي هي "الطغمة ذات الامتيازات من طبقة معينة او فئة اجتماعية تتمتع بامتيازات او حقوق خاصة" وهي تعني "جماعة او حكومة الأفضل والأصلح ورجال الفئة يعتبرون الخلاصة والقادة، وقد يكونون رجال دين، أو حرب وسيف، أو عقل وحكمة، أو مال و ثراء او بلاط وارض، وأقطاع وهم

---

1 موسوعة الهلال الاشتراكية: دار الهلال -1968، ص505-502، وكذلك اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق ص259.

يتسلطون على البلاد بحكم قبضتهم على زمام الأمور بوسيلة أو باخرى<sup>(1)\*</sup>. والأرستقراطية هي مرتبة في السلم الاجتماعي في العشيرة ذات ملكية ظهرت اول الامر عند تفسخ نظام المشايخ البدائية. وكان أساسها رؤساء العشيرة والقادة العسكريين ورجال الدين. وفي مجتمع الرق كانت الأرستقراطية تعني، أغنى العوائل التي تملك العبيد والأرض وفي المجتمع الاقطاعي هم اشهر الاقطاعيين المقربين الى القصر، والذين يمثلون ارقى المناصب الحكومية وقد ابعدت الارستقراطية عن السلطة السياسية والصدارة الاجتماعية والمكانة الثقافية على اثر الثورات البرجوازية المتعاقبة في العديد من اقطار اوربا مما دفعها مرغمة الى اجراء صفقات وعقد اتفاقيات مساومة مع القوى البرجوازية الصاعدة. وان اكثر العوائل الارستقراطية التي عرفتها اوربا اما انها اختفت في المجتمع الرأسمالي، او كيفت نفسها وفق ظروف النظام الجديد ونظمت استثماراتها على الطريقة الرأسمالية هذا ماحدث مثلا لجماعة "اليونكر الأرستقراطي" في "المانيا" و"اللوردات في انكلترا" وهناك من يتحدث عن (أرستقراطية العمال): وهي الفئة الاكثر مهارة على صعيد الانتاج والاعمال التي تؤديها والتي تتقاضي اجورا اعلى من جمهرة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الأخرى، وهذا يدفعها الى الانعزال والابتعاد عن الطبقة التي تنتمي اليها، بحيث تكون اقرب اجتماعيا الى الطبقة البرجوازية. وهناك من ادباء الفكر الاشتراكي وفلاسفته من تناول بالنقد هذه الفئة على اساس انعزلها وأبتعادها عن الشغيلة وهي اداة للنفوذ السياسي والايديولوجي والبرجوازي في صفوف الطبقة العاملة. وهي تعيق بعملها هذا تطور الحركة الثورية في البلدان الرأسمالية وتشكل قاعدة للأشترابية اليمينية، ويذهبون في تحديد تاريخ ظهور "أرستقراطية" في انكلترا منذ اواسط "القرن التاسع عشر" عندما اصبحت للبرجوازية الانكليزية وضع

---

1 احمد سويلم: معجم العلوم السياسية الميسر، مصدر سابقص17.

\* والأرستقراطية: حكومة او طبقة تمثل الأقلية الممتازة اي طبقة الأشراف او حكم طبقة الأشراف. احمد خورشيد

النورة جي: مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، مصدر سابق ص24.

أحتكاري في السوق العالمي وحصلت على مداخيل ضخمة من المستعمرات وبحلول مرحلة الأمبريالية الغربية كفتة اجتماعية خاصة. تحولت الطبقة البرجوازية الى طبقة ارسقراطية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث/ الأيدولوجية\*:

وهي كلمة معربة من (idea) فكرة و(Loge) علم. فهي تعني علم الافكار ويراد بها ذلك العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأتها وأشكالها وقوانينها وعلاقتها بالأمور والألفاظ الدالة عليها. وكثيرة هي الأيدولوجيات الشائعة في المجتمعات العصرية، وهي ذات طبيعة مختلفة كأن تكون سياسية او قتصادية او دينية ومع ذلك فأنها جميعا تترك اثارا عمقية على تفكير الافراد وسلوكهم وانماط القيم التي ينسبونها. ويمكن للأيدولوجيات ان تتوجه الى جماعة اجتماعية معينة او طبقة او على نطاق اوسع الى أمة ومن هذه الناحية نجد الأيدولوجية تطرح نفسها على

---

1 ب. ن. بونو ماريوف: القاموس السياسي، ترجمة: عبدالرزاق العاني، الطبعة الثانية، دار الوطن العربي بيروت 1974، ص53-54.

\* تعني العقيدة السياسية لحزب او حكومة ويمكن تحديدها بمجموعة المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الاخلاقية التي ينتهجها حزب او حكومة معينة او يسعيان لتحقيقها وتنفيذها بالترغيب او الاكراه او بكليهما معا والسير على أهدافها في الحاضر وفي المستقبل. سموي فوق العادة: معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية بيروت مكتبة لبنان 1974، ص197. نصيف نصار: طريق الاستقلال الفلسفي: سبيل الفكر العربي الى الحرية والأبداع بيروت، دار الطليعة 1979 ص39.

الأيدولوجية: جملة وجهات النظر السياسية والحقوقية والاخلاقية والدينية والفنية التي تعكس مصالح هذه الطبقة او تلك ان الأيدولوجية اذ تتبثق كأنعكاس لظروف الحياة المادية للمجتمع ومصالح طبقات محددة تؤثر من جانبها تائيرا فعالا على تطور المجتمع تعجلا او عرقلة .

ويتحدد تعبيرها من اصول الخطابة وقد استعملت الاولى مرة في العلوم الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر وكان الدافع وراء اطلاق هذا التعبير الذي يعني علم الافكار، ان المفكرين التقدميين كانوا يعتقدون بإمكانية الثورة الفرنسية عام 1789 تطبيق المنهجيات العلمية على العلوم الاجتماعية والانسانية .

ب.ن. بوماريوف: القاموس السياسي مصدر سابق ص77. اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة مصدر سابق ص259.

مستوى الجماهير وربما تم تبنيها من قبل حزب ما أو حركة سياسية معينة ومن ثم تعتبر مكتملة في نمط تفكير الأفراد وأتجاهاتهم والمواقف التي يتخذونها كما هو الحال بالنسبة الى الأحزاب والحركات الايديولوجية قديما وحديثا او تطرح الايديولوجية على صعيد رسمي، بعبارة اخرى ان يتمسك بها نظام سياسي معين ويعتبرها دليل عمل في نشاطاته عند تسييره الدولة والمجتمع ومن ثم فانه يطبق سيطرته الايديولوجية على وسائل الأعلام والاتصال بالجماهير وعلى المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ومراحلها. ان الايديولوجية في جوهرها هي منظومة من بعض الافكار التي تحدد مفهوما شاملا عن العالم والحياة وهي تتكون من عناصر مجردة ومن عناصر اساسية مرتبة بصورة منتظمة وعبارة اخرى أن الايديولوجية هي منظومة متماسكة من الأفكار والمعتقدات التي تفسر موقف الأنسان من المجتمع وتدفع الى تبني نمط السلوك الذي يعكس هذه الأفكار والمعتقدات والتي تكون منسجمة معها وكذلك تحكمه في الآراء والأتجاهات والمواقف وقد اوجزت الموسوعة البريطانية الخصائص التي تتميز بها الايديولوجية وهي:

- 1- أنها تشمل على نظرية مفسرة للتجربة الأنسانية والعالم الخارجي.
- 2- أنها تضع برنامجا بعبارات عامة ومجردة للتنظيم الاجتماعي والسياسي.
- 3- انها تعرف ان تحقيق البرنامج المذكور يؤدي الى صراع<sup>(1)</sup>.

### المطلب الرابع/ الليبرالية:

كلمة مشتقة من (Liberty) "الحرية" وتترجم احيانا الى التحررية وقد ظهرت وشاع استعمالها مع نشأة الراسمالية للتعبير عن حرية الأفراد وقد تحولت الى مبدأ

---

1 نقلأ عن: صادق الاسود "الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية مطبوعة الجامعة بغداد 1991 ص117-



وسط بين المحافظة التي تسعى الى الأبقاء على الأوضاع (والراديكالية) أو الجذرية التي تسعى الى احداث تغييرات جذرية. والليبرالية تيار سياسي بوجوازي ظهر في عصر صعود البرجوازية الصناعية وعملها من اجل السلطة ضد الأرستقراطية ولقد كان الليبراليون يطمحون الى تحديد سلطات الملك عن طريق البرلمان وتوسيع الحقوق الانتخابية الى حد ما وأطلاق الحريات السياسية في حدود معينة<sup>(1)</sup>. والليبرالية (Liberalism) كلمة لاتينية الأصل، استعملت اصطلاحاً لأول مرة في أسبانيا عام (1810) وراحت تستعمل تعبيراً عن الحرية.

وتقوم الليبرالية على مجموعة من الأسس تعد بمثابة الأركان لها، وهي: الفردية والحرية والعقلانية.

والفردية تتحقق من خلال اعتبار مصلحة الفرد أساس القيمة الإنسانية في المجتمع السياسي، وبقدر ما تتحقق مصالح الأفراد بقدر ما تتأمن مصلحة المجتمع في مجموعة وعلى أساس المذهب الفردي أثرت السلطة السياسية أن لا تتدخل في الحريات الفردية وأن لا تمسها وأصبح دور الدولة مع الليبرالية يقتصر على العمل على تأمين حقوق وحريات الأفراد في الفكر والمعتقد والعمل والمال وحركتهم السياسية في مواجهة هذه السلطة. والحرية في الفكر الليبرالي تعبر عن القيمة التي تعلق قيمة السلطة والضامنة لإيجاد الحرية الفردية، وهذا ما سبب تراحماً بين السلطة والحرية الفردية، وكحل للتوفيق بين الاثنين انبثق الخيار الديمقراطي والعملية الديمقراطية كمنتظم أو إطار يتيح للمواطن أن يكون حاكماً ومحكوماً في أن معاً أو ناخباً ومنتخباً إضافة الى تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين بصورة مجردة بدون تمييز، وصيانة الحريات كافة وضمن استخدامهما لكل الأفراد في إطار الدولة والحرية بدورهما انتجعت التعددية، وهي الحرية السياسية التي تتيح

---

1 ب. ن. بوتوماريوف: القاموس السياسي، مصدر سابق ص 197.

خلق حالة سلمية من الاختلافات الفكرية القائمة على الحرية بكافة أشكالها مواد في المعتقد الديني أو المعتقد الفكري أو السياسي.

أما العقلانية فهي استخدام العقل وفهم وتحليل وإدراك الظاهر الاجتماعية، والعقلانية تقوم بدور توفيقي بين السلطة المطلقة والحرية المطلقة.

ومن الناحية الاقتصادية فإن "الليبرالي" تعني "رأسمالي" و أدوات الانتاج هي ملكية خاصة للصناعيين، و التجار و المستثمرين الزراعيين.. حيث لكل فرد الحرية في إنشاء مؤسسة اقتصادية و أدارتها كما يحلو له في بيع و تسويق منتجاته في إطار "قوانين السوق" اي المنافسة.

وقد تطور المذهب الليبرالي خلال "القرن الثامن عشر والتاسع عشر" كرد فعل فلسفي على اشكال الحكم التعسفية التي كانت قائمة في دول الغرب في تلك الفترة، وقد ارتبطت الليبرالية بحركات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وخاصة حركات التحرر الاجتماعي القائم على حكم القانون وعلى اسس وقواعد رشيدة، والحد من سلطة الدولة في اضيق الحدود والتي تحمي وتحافظ على النظام المدني وسلامة الدول الى جانب المحافظة على الظروف الاجتماعية الضرورية لحماية المجتمع الحر<sup>(1)</sup>.

### المطلب الخامس/ البيروقراطية:

أشتقت كلمة "بيروقراطية" من الكلمة الفرنسية (Bureau) ومعناها المكتب وأصلها اللاتيني (Burus) ومعناها اللون المعتم الذي يناسبه المهابة والجاه. فقد تحولت "بيرو"، فأصبحت تعني منضدة الكتاب او المكتب ذاته، او غرفة المكتب. وكلمة قراطية (Cratio) كلمة يونانية تعني "الحكم" والبيروقراطية تعني حكم المكاتب وأول من أستعمل تعبير البيروقراطية الوزير الفرنسي "فانسان دي كورناي" في عام

---

1 اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة مصدر سابق ص 252-253.

"1745" ثم أصبح في اللغة الاقتصادية والاجتماعية تستخدم للتعبير عن حكم وتحكم المكاتب والموظفين في الحياة الاجتماعية. وقد أخذت الاشتراكية موقفاً فيه كثير من العداء والأزدراء لها على اساس ان البيروقراطية او سيطرة المكاتب تعوق وتعرقل التحول الاشتراكي كما تهدد هذا التحول بعد حدوثه<sup>(1)</sup>. ويشير المصطلح في الاستخدام العام الى حكم جماعة الموظفين القائم على اساس رسمي يستحدثونه من مواقعهم المكتبية ويستخدم المصطلح في العلوم الاجتماعية بمعنى أكثر تحديدا فهو يشير الى نمط معين من السلوك الاداري يرتبط بأنماط معينة من التنظيم الاجتماعي وفي العادة يرتبط بواقع الادارة السياسية بأنتقاء الشكل او الانتماء والشكل "الديني والصناعي او التعليمي" او غير ذلك من فئات التنظيم الاداري في المجتمع<sup>(2)</sup>. ويذهب الاشتراكيون في تعريف البيروقراطية الى انها طريقة في الحكم والعمل تلازم الدولة الاستغلالية، تتميز بتغليب المكتبية والروتين، والأهتمام بالجانب الشكلي من الأمور وفقدان الأهتمام بما هو جوهري في العمل والانعزال عن الشعب واهمال حاجاته<sup>(3)</sup>. وتعبير "البيروقراطية" حديثا ينطوي على معنيين الاول عمل المنظمات وعلى الاخص في دوائر الدولة كما يشير ايضا الى التعقيد والانسانية وعدم التكيف مع الحاجات الانسانية للناس الامر الذي يؤدي الى احباطات خطيرة لدى العاملين فيها وهم الذين يتماس مباشر بها او يخضعون لها. اما المعنى العلمي للبيروقراطية فيشير الى نمط معين من التنظيمات الشكلية، أي دوائر الدولة والمؤسسات التابعة لها المكونة من موظفين يعينون بناء على قواعد معينة تبين الشروط التي يجب ان تتوفر فيهم وقواعد سير العمل التي يجب ان يلتزموا بها كما تبين ايضا ضوابط العمل واجراءاته والتدرجية في المسؤولية ثم ارتباط كل ذلك بالسلطة المركزية.

1 موسوعة الهلال الاشتراكي: مصدر سابق ص93.

2 اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص253.

3 ب.ن. بوتوماريوف: القاموس السياسي، مصدر سابق ص95.

## المطلب السادس / الماركسية\*:

فلسفة اقتصادية وسياسية انها نظرية متعددة الجوانب تقوم عند معتقبيها مقام العقائد الشاملة التي تتعرض لفلسفة الحياة كلها توضيحا كاملا فهي تهتم بكل جوانب الحياة. وهناك من يعتقد ان "الماركسية" ماهي الا مذهب اقتصادي وهذا الاعتقاد غير دقيق اذ ان الماركسية تعطي اهمية قصوى للعوامل الاقتصادية انها نظرية اقتصادية كاملة تركز على المادية الجدلية التي تعتبر بمثابة الاساس للنظرية كلها، ثم تبني على ذلك الاساس بناءاً كاملاً قمته النظام السياسي الذي تسعى لأقامته. و"الماركسية" تقوم على مجموعة أسس وبمجموعها تشكل البناء الفلسفي لهذه النظرية وهذه الأسس هي المادية الجدلية والمادية التاريخية وصراع الطبقات والثورة.

### المادية الجدلية\*\* : الديالكتيك

المادية الجدلية هي الأساس الفلسفي للنظرية الماركسية وأصلها يعود الى الفيلسوف الالمانى "هيكل" فقد أشار الى ان العالم حقيقية متغيرة وان هذا التغيير يتم عن طريق صراع الأضداد المتعارضة وأن هذه النظرية تذهب الى القول: بأن الفكر نتاج المادة وان الحياة عبارة عن صراع بين الأضداد وان هذا الصراع يؤدي الى التطور.

---

\* تنسب الماركسية الى مؤسسها كارل ماركس الالمانى الذي ولد سنة 1818 في بلدة تريف لأبوين من أصل يهودي اعتنق الديانة المسيحية في صغره وقد درس القانون والفلسفة والتاريخ في جامعة برلين ولكنه سرعان ما اشتغل بالسياسة والصحافة وقد ادت افكاره المتطرفة الى طرده من المانيا وانتقل الى فرنسا ثم بلجيكا واخيرا استقر به المطاف في لندن وهناك الف كتابه المعروف رأس المال بالاضافة الى كتب اخرى بؤس الفلسفة واصل العائلة.

\*\* وكلمة "الجدل" في اللغات الاوروبية مشتقة من كلمة يونانية مركبة معناها الحوار او فن المناقشة و في المعنى يرد اصطلاحا في اللغة العربية والشائع بأن افلاطون او من استعمل الجدلية في "محاويراته" على لسان سقراط.

ومضمون الجدل هذا يقوم على ان الاشياء مترابطة حتى وان بدأ في ظاهرها الانفصال وان الاشياء تحمل في ذاتها الشيء ونقيضه متحدين ومتصارعين في نفس الوقت. والأشياء ليست ثابتة ولكنها تتطور وتطورها يتم تدريجيا الى ان يصل الى حد معين يحدث فيه تغير مفاجئ، تغيير كفيي وليس تغيير في الدرجة. ومادام كل شيء يتطور ومادام التطور في فترة معينة ينتج شيئا جديدا مختلفا كفييا عن سابقه فإن الجديد نفي القديم ليحل محله الى ان تؤدي عوامل التطور من جديد الى ان يصبح الجديد نفسه قديما ثم يأتي جديد آخر ينفيه أي يستبعده ويحل محله. وهذا هو مضمون الجدل، والجدل عام بالنسبة للمادة وللأفكار جميعا ولكن مادامت المادة هي الأصل فإن النظرية تسمى "المادية الجدلية" وبناءا على المادية الجدلية يأتي التفسير الماركسي للتاريخ الأنساني وهو التفسير الوثيق الصلة بالمادية الجدلية.

### المادية التاريخية:

فقد أستتبط "كارل ماركس" فكرة المادية التاريخية أعتامادا على نظرية المادية الجدلية وقد أستعملها في تفسير التاريخ الأنساني والحياة الأجماعية وقد أستنتج بأن هناك ترابطا وتلازما أكيدا بين ظروف المجتمع المادية والأجماعية أي ان الواقع المادي هو وراء التغييرات الأجماعية والثقافية والسياسية.

ويرى "ماركس" ان "تاريخ المجتمعات كلها حتى يومنا هذا ليس الا تاريخ الصراع بين الطبقات" كما ورد في صدر "البيان الشيوعي" الذي اصدره مع رفيقه "أنجلز" عام "1848". أنه صراع بين طبقات مستغلة وأخرى خاضعة للاستغلال، طبقات آمرة وطبقات مأمورة أحرار وعبيد.. وفي كل واحدة صراع بين ظالمين و مظلومين صراع دائم لا يتوقف أحيانا يكون مستورا وأحيانا أخرى يكون مكشوفاً ولكنه ينتهي في كل مرة بتغير للمجتمع كله. وهكذا يمثل موضوع الصراع بين الطبقات مكانا أساسيا في التفسير الماركسي للتاريخ.

## صراع الطبقات:

ولم يكتف كارل ماركس بالنظرية الجدلية والمادية التاريخية. فقد حاول تفسير التاريخ البشري على أنه عملية صراع دائم بين أفراد المجتمع دافعه اقتصادي لأمتلاك وسائل الإنتاج. وأن هذا الصراع سيؤدي الى انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين أحدهما تستغل الأخرى و أن نتيجة هذا الصراع بين الطبقات هي التي تحدد مسار التاريخ الأنساني عبر العصور ففي المرحلة الاولى لتطور البشرية كانت ملكية مشاعة للجميع. ولم تكن هناك ملكية خاصة. ولهذا كان هذا المجتمع مجتمعا لا طبقياً ولكن حين تحولت الحياة المادية في المرحلة البدائية الى مرحلة الزراعة و أمتلاك الأرض ظهرت طبقة المزارعين، مالكي الأرض في مواجهة طبقة العبيد. وبعد تطور قوى الإنتاج وأخترع أدوات الزراعة الصناعية البسيطة بدأت تظهر طبقة الأقطاع وطبقة الفلاحين العاملين في الارض ومع تقدم قوى الإنتاج وحلول المصانع الكبيرة والتجارة محل الزراعة والحرف المهنية بدأت تظهر الطبقة البرجوازية لتحل محل الأقطاع ليبدأ صراع جديد بين هذه الطبقة والطبقات الأخرى المرافقة لمجيئها وهي طبقة العمال (البيروليتاريا) وهكذا فالتاريخ صراع دائم بين الطبقات تقرره طبيعة قوى الإنتاج داخل المجتمع<sup>(1)</sup>.

---

(1) لمزيد من التفاصيل يراجع المصادر التالية:

- Marx and Engles: Selected works, Moscow, 1955, vd2.
- Stalin: Jialectical and Historical Materiantism, Moscow, 1965.
- Setigman, E, The Economic interpretation of History. Columbia, poperuack Edition 1961.

- أنكلز: نظرية العنف، ترجمة: محمد عناني، دار ابن خلدون، بيروت.
- موسوعة الهلال الاشتراكية.
- الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة، الطبعة الخامسة، بيروت 1985.

## المطلب السابع/ العلمانية

أن مصطلح العلمانية هو ترجمة لكلمة الانكليزية "Secularism" المشتقة من كلمة "Secular" والتي تعني "غير الديني" أي الدنيا او العالم للتمييز بين ما هو ديني و روحي وما بين هو دنيوي<sup>(1)</sup>.

ويظل الشائع عن العلمانية هو "فصل الدين عن الدولة"<sup>(2)</sup>. أي فصل الكنيسة عن الدولة في أوروبا المسيحية<sup>(3)\*</sup>.

وقد عرفتھا الموسوعة البريطانية "بأنھا حركة أجماعية تهدف الى نقل الناس من العناية بالأخرة الى العناية بالدار الدنيا فحسب".

وهناك من من الكتاب من دفع تعريفاً مبسطاً للعلمانية، فعرّفھا "على أنها استقلال التشريع العام عن جميع الاعتبارات التي تؤخذ بها التكتلات الطائفية الدينية المختلفة"<sup>(4)</sup>.

كما ورد تعريف العلمانية اثناء المناقشات في البرلمان الفرنسي لدستور "1946" الذي نص على ان المقصود بالعلمانية "هو حياد الدولة تجاه كل دين، فهي ليست عقيدة او فلسفة تعتمدھا الدولة وتشير بها وتنقيف بها في وجة المعتقدات الدينية.<sup>(5)</sup> ويرى آخرون بان العلمانية، أما ان تكون جزئية والتي تشير الى فصل الدين عن الدولة، واما أن تكون علمانية شاملة والتي لا تعني فصل الدين عن الدولة فحسب،

---

1 مجموعة مؤلفين: العلمنة بين العرب والأتراك، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، الموصل، 1996، ص33.

2 ناظم عبدالواحد الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص420.

3 برهان زريق: الاسلام و العلمانية، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص96.  
\* استخدم مصطلح العلمانية لأول مرة عند توقيع معاهدة وستفاليا (1648) التي وضعت حداً للحروب الدينية في أوروبا وأنشأت الدولة القومية الحديثة هناك.

4 عبدالله اللهود، في العلمانية والديمقراطية، دار النضال، بيروت، 1992، ص23.

5 شلبي العيسمي: العلمانية والدولة الدينية، ط3، دار الشؤون الثقافية العامة، 1993، ص16.

بل فصل كل القيم الأنسانية والاخلاقية والدينية لا عن الدولة فحسب وإنما عن حياة، الأنسان في جانبيها العام والخاص<sup>(1)</sup>. وهكذا ذهب العيبض الى تقسيم العلمانية الى نوعين. النوع الاول هي "العلمانية الملحدة" التي تتكر وجود الله وتتكر الدين كلياً ولا تعترف بشيئ من ذلك وتحارب وتعادي من يدعو الى مجرد الايمان بوجود الله.

والثانية وهي "العلمانية غير الملحدة"<sup>\*</sup> وهي لاتتكر وجود الله وتؤمن به أيماً نظرياً لكنها تتكر تدخل الدين بالامور والشؤون الدنيوية وتتادي بعزل الدين عن الدنيا<sup>(2)</sup>.

أما أسلامياً، فيرى الداعية الاسلامي "يوسف القرضاوي" أن العلمانية ليست الالحاد، وأن الذين نادوا بها هم ليسوا ملحدين يفكرون الله، الا أنهم مع ذلك يرون بأن المسلم الذي يقبل العلمانية مهما كانت علمانيته معتدلة ومتساهلة، أو يدعو اليها حتى وان لم يكن ملحداً قد تحي به علمانيته بالكفر البواح والسبب في ذلك: ثمة فرقاً واضحاً بين الاسلام والمسيحية في هذا الموضوع. فالمسيحية في أنجيلها نفسه تقبل ترك شؤون السياسة للحاكمين الدنيويين، بعيداً عن توجه الدين وهداية الله، كما هو ظاهر المقولة التي ذكرها الانجيل عن المسيح "عليه السلام": "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله" فالمسيحية لم تجئ بنظام كامل للحياة بكل تشريعاتها وتفرعاتها. في حين جاء الاسلام جاء بعقيدة وشريعة يقوم عليها المجتمع ومتنولة كل الجوانب الحياتية. لذلك فالمسيحي يمكن أن يقبل بالعلمانية حاكماً ومحكوماً

---

1 عبد الوهاب المسيري: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشؤون، القاهرة، 2005، ص16.  
\* أن العلمانية المطبقة في أغلب الدول الاوربية اليوم هي الصورة الثانية من العلمانية، أي فصل الدين عن مؤسسات الدولة والدليل عن ذلك أن الدستور الاوربي الموحد في مقدمته وكذلك وثيقة برشلونة عام (2007) الخاصة بالاتحاد (الاوربي) تشير بشكل واضح الى أن ثقافته المجموعة الاوربية تستند الى التراث المسيحي الطاغى على عموم سكان القارة الاوربية تاركاً شكل الايمان الديني المتحقق مناط بقناعات الفرد وأختياراته.  
2 حميد حمد السعدون: العلمانية في أوروبا والمسألة الدينية، مجلة دراسات دولية، عدد 39، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، 2009، ص40.



ويبقى في هذا غير مخدوش ولا مقهور في عقيدته ولاشريعته في حين أن المسلم- العلماني، الذي يرفض تحكيم الشريعة من الأساس ليس له من الإسلام إلا اسمه ومرتد الإسلام وتزاح عنه الشبهة وتقام عليه الحجة.<sup>(1)</sup>

وأن الجماعات والأحزاب والتيارات التي توصف بالعلمانية، هي التيارات الليبرالية والاشتراكية والقومية. وعلى الرغم من تباين هذه الجماعات، إلا أنها تلتقي بسمات مشتركة بموقفها من العلمانية. وهي:

1- التيار العلماني ينظر إلى الممارسات الدينية على اعتبارها ممارسات شخصية والممارسات السياسية هي ممارسات اجتماعية، وعليه يدعو التيار العلماني إلى معاملة الفرد المواطن على هذا الأساس، أي على أساس الانتماء للوطن ويرفض معاملة الفرد المواطن عن طريق انتمائه لطائفة دينية أو قبلية أو مذهبية.

2- أن التيار العلماني يدعو إلى الفصل الدين عن الدولة في إدارة شؤون المجتمع. والدولة العلمانية هي الدولة لا تمنح امتيازاً لاية ملة، ولا تمارس القسر السياسي عند أي ملة أو طائفة أو مذهب أو عقيدة بل أنها تلعب دور الحكم بمعنى أنها لا تنتحاز لمفهوم معين للحياة الصالحة لكنها تعمل بطريقة لا تسمح لأي فرد بفرض مفهومه الخاص على الآخرين<sup>(2)</sup>. فالدين ينبغي أن يكون داخل الدولة وليس العكس، الدولة داخل الدين<sup>(3)</sup>. علماً بأن الغالبية العظمى من العلمانيين العرب يميلون إلى استخدام لفظ (الوضعية) أو (المدنية) بدلاً عن لفظ العلمانية تجنباً للفهم الخاطئ من قبل العوام من الناس بسبب الجهل وسوء النية بها وأعتبرها ضد الدين.

---

1 يوسف القرضاوي، الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، مؤسسة الرسالة، الدوحة، 1407هـ، ص 72-74.

2 عبدالله اللحود، مصدر سابق، ص 8.

3 غي هارشير: العلمانية، ترجمة رشا الصباغ، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 2005، ص 21.

## المطلب الثامن/ المثالية \* والمادية:

أن "المثالية" هي نظرية تقول بأن الحقيقة المطلقة "Absalute Reality" كامنة في عالم يتعدي عالم الظواهر "Phenomena" وأن الطبيعة الأساسية للحقيقة كامنة في العقل أو الوعي "Conscionsess". والمثالية تتداخل مع اليوتوبيا\*\*.\*. إذ كلاهما يعمل مع عالم ذي طبيعة ميتافيزيقية تسوده تصورات وتخيلات بعيدة عن الواقع. بينما تتعامل مع عالم واقعي بعيدا عن الأوهام والخيال وأنها ترسم صورتها للمستقبل فإن هذا التصور يستمد من الواقع وغير منفصل عنه. وبهذا المعنى فالمثالية فلسفة وتؤمن بأن الفكرة سابقة على المادة موجودة لها ولاشك أن المذاهب والعقائد التي تنتهي الى خلق العالم وأن خالقه هو الله لا بد وأن تؤمن بالفلسفة المثالية. على النقيض منها المادية وهي فلسفة أخرى تؤمن بأن المادة سابقة على الفكرة وأن المادة أزلية بمعنى أنها غير مخلوقة\*.

---

\* المثالية: هي أحد المذهبين في الفلسفة يعطى الأولوية في الوجود للروح أو الوعي والفكر ويعتبر المادة الطبيعة نتاج لها.

المادية: هي المذهب الفلسفي المقابل للمثالية وتتميز منها نظرتان، أعتقاد الناس في وجود العالم الخارجي الموضوعي والتناول الفلسفي للعام الذي يعمق مفهومنا العلمي له وترى المادية الفلسفية أن المادة أولية وأن العقل والوعي ثانويان وهذا يعني أن العالم ممتد في الزمان والمكان وإن الوعي نتاج المادة و انعكاس للعالم الخارجي.

احمد خورشيد النوره جي: مصدر سابق، ص220.

\*\* اليوتوبيا: تعني وجود دنيا مثالية وخاصة من حيث قوانينها وحكومتها وأحوالها الاجتماعية وأنها خطة غير محلية للأصلاح الاجتماعي والسياسي فهي نوع من الخيال والوهم.

كارل مانهايم: الأيدولوجية والطوبائية، ترجمة، عبدالجليل الطاهر، مطبعة الأرشاد، بغداد1968، ص126.

\* وتطلق المادية على تأسيس الفكر السياسي المادي وحاجات الانسان المادية وبمقتضاها تصبح المادة والروح ممتزجتين ويسعى المرء للحصول على المادة لمنفعته في سبيل نشاطه ورفع روحه وهذا ما يناقض الأديان التي تحض على التقشف والبعد عن المتعة والمنطق المادي للتاريخ ولكن كتاب الشيوعية وعلى رأسهم ماركس الذي ذهب بالقول بان المادة هي التي تحرك التاريخ الذي يتطور حسب الحاجات البشرية وتقدم المدينة.

وأكثر من تسمك وأمن بالفلسفة المادية الماركسيون، وعلى هذا الأساس عندما نقول ان الماركسية تقوم على المادية الجدلية فهذا يعني أنها تتبنى الفلسفة المادية والتي ترى ان المادة سابقة على الفكرة.

والماركسية ترى ان للمادة وجود موضوعي مستقل عن ذات المدرك وأن هذا العالم مادي، وانه لا يقبل أضافة غريبة، أي أضافة غير مادية، والمراد به من ذلك نفي الوجود الآلهي.

“in a world were there is nothing else sxccept matter in motion there is no room for a god”.

"العالم المادي وفقا لهذه الفلسفة معرفته ممكنة. والانسان يعرف عن عالمه أشياء ولايعرف أشياء أخرى ولكن الذي لا يعرفه اليوم سيعرفه غدا بفضل التقدم العلمي، ولامكان هناك لما يقال له الغيبيات وهناك أشياء نعرفها وأشياء أخرى لا نعرفها ولكننا سنعرفها. وعلى ذلك وبناء على ما تقدم المادية ترتكز على الأسس التالية:

- المادة أصل الوجود.

- العالم بطبيعته مادي تأسيسا على الحقيقة السابقة.

- العالم المادي ممكن معرفته، ولامكان فيه للغيب على أي صورة والتقدم العلمي كفيل يكشف ما لانعرفه من أسرار حتى الآن.

### المطلب التاسع/ الديمقراطية\*:

ليست الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم. فهي نوع من أنواع الدول كما أنها نظام من نظم المجتمع أو انها وسيلة لاستشارة رغبات الاغلبية وفي الوقت نفسه وسيلة لحماية حقوق الاقلية وهي قبل ذلك ليست طريقة للحكم ولكنها طريقة لتحديد

---

\* يستخدم الكتاب والباحثين الغربيين مصطلح ديمقراطية "Democratization" للإشارة الى الانظمة السياسية التي تنحو باتجاه تطبيق النظام السياسي الديمقراطي يتميز عن غيرها عن الانظمة السياسية الديمقراطية الناضجة، و تعبير دقيق لوصف موجة التحول باتجاه الديمقراطية.

الذي يحكم والخطوط العريضة لاهداف الحكم. والديمقراطية تتطلب ثلاثة أشياء: حق الانتخاب العام و حرية مناقشة القضايا السياسية ومنح الفرصة الكاملة للحزب السياسية في القيام بحملاتها للحصول على أصوات الشعب، وان بعض أصدقاء الديمقراطية يفسرونها بأنها تعني فقط شكلا من أشكال الحكم "فلويل J.R Lowell" يقول: (أن الديمقراطية هي فقط تجربة في الحكم) ويعرفونها "لنكولن Lincoln" بأنها:(حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب)، ويصفها "سيلي Seeley" بأنها (حكم الذي يملك فيه كل فرد نصيبا ويعرفها)، "ديسي" بانها:(شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من الأمة كلها)\*\* ، وحتى "لورد بيرس Lord Bryce" في كتابه المشهور الديمقراطية الحديثة يعالجها على أنها فقط شكل من أشكال الحكم.

ولكن الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم. وان الحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية ولكن الدولة الديمقراطية لاتعني بالضرورة حكومة ديمقراطية فالدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومات.. وكما يقول "هيرنشو" أن كل ما تعنيه الدولة الديمقراطية هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة".

فالديمقراطية بأعتبارها شكلا من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والأشراف عليها وعزلها. ويجب أن نقر أن المجتمع لا يستطيع أن يسمي نفسه ديمقراطيا تماما إذا كان يستخدم طرقاً ديمقراطية في بعض الميادين وطرقاً أوتقراطية في ميادين أخرى. ووفق هذا التصور للديمقراطية يقول "ماكسي Maxey" (أن الديمقراطية في القرن العشرين ليست مجرد شكل سياسي أو نظام

---

\*\* يقول "الكسي دو توكفيل" "لعل أرادة الأمة أكثر العبارات أستغلالاً من قبل طغاة الارض على مر العصور، بعضهم وجدها متجلية في عمليات الاقتراع التي تشتري من قبل عمال السلطة، فيما وجدها البعض الأخر في أصوات أقلية ذات مصالح خاصة أو مغلوطة على أمرها، ، حتى أن البعض الأخر أهتدى اليها ناجزة في صمت الأمة، فخلص من ذلك ان من واقع الادعان يتولد حق البعض في قيادة الأمة".

حكومي أو اجتماعي وأما "بحث عن طريق للحياة يمكن فيها التأليف والتنسيق لذكاء الإنسان ونشاطه الاختياري الحر بأقل أكره ممكن وهي الاعتقاد بان مثل هذه الحياة هي طريق لجميع البشر أذ هي اكثر مسايرة لطبيعة الإنسان وطبيعة الكون"<sup>(1)</sup>.\*

والديمقراطية كما هو معروف أصلها أغريقي لاتيني مشتقة من كلمتين هما "ديمو" بمعنى الشعب و "كراتس" بمعنى الحكم، وبهذا يراد بالديمقراطية "حكم الشعب". ولكن هذه الديمقراطية التي عرفتها بلاد الأغرقي قبل ميلاد السيد المسيح كانت ديموقراطية تعسفية بعيدة كل البعد عما نعرفه اليوم عن الديموقراطية والتي تقوم على مبدأ "الحرية والمساواة". ولكن الديمقراطية التي قصدها ومارسها الأغرقي كانت طبقية وهي حصراً على طبقة المواطنين من النبلاء والحكام والعسكريين، وأبعد عنها أوسع الطبقات وأكثر عدداً هما "العبيد والأجانب" وكانت حكراً على الرجال دون النساء، وقد اطلق عليها بأنها "ديمقراطية عرجاء"\*. ولم تكن عند واحداً من فلاسفة الاغريقية مثل "أرسطو" رؤية متفائلة حول الديمقراطية حيث اعتبرها "حكومة الجماهير الجاهلة" القائمة على أساس "الديماغوجية"\*. او خداع الجماهير. على الرغم من هذا استلهمها الغرب وطورها عبر تسلسل تاريخي

---

(1) محمد عبدالمعز نصر: في نظريات والنظم السياسية، مصدر سابق، ص164-1652.

\* أقوال في الديمقراطية. قال "ويستون تشيرشل"في مجلس العموم عام "1947" أن الديمقراطية أسوأ انواع الحكم، ما عدا كل الانواع الاخرى التي جربت بين الحين ومن الآخر".  
وقال (س. ب مكفرسون) كانت "الديمقراطية حتى مئة سنة شيئاً سيئاً، وفي الخمسين سنة التالية أصبحت شيئاً حسناً ثم في خمسين سنة الأخيرة أصبحت شيئاً غامضاً). وقد سبق هذا و ذلك بعدة قرون، أفلاطون عندما وصف (الديمقراطية بحكم الفوضى).

\* فقد كان عدد سكان أثينا يقدر بثلاثين ألفاً ويقوم بخدمتهم مئة الف من الرقيق. كما كان يتم اختيار المسؤولين بالقرعة على أساس دوري، وحتى الاحكام القضائية يتم التوصل اليها بتصويت مباشر بعد محاكمة صورية. وكان المواطن الاثيني يتفق وقتاً كبيراً في القضايا العامة.

\*\* مصطلح يوناني معناه الحرفي "قائد الشعب" أما المعنى المعاصر فهو القدرة على كسب تعقيد الناس و نصرتهم عن طريق استشارة عواطفهم و اللعب بأحاسيسهم و مشاعرهم وليس عن طريق الحوار العقلاني معهم.

وفق الأسس التي نعرفها اليوم حيث يقوم الحكم الديمقراطي على موافقة الشعب على اختيار الحكومة عن طريق الانتخابات وتتسامح السلطة نوعاً ما مع منتقدي سياستها ويضمن القانون حقوق الأفراد السياسية والاجتماعية.

وهناك ديمقراطية مباشرة وأخرى تمثيلية، ففي الديمقراطية المباشرة.. يجتمع الشعب بكامله في فترات متقطعة ويقوم بمقام ما تفعله السلطة التشريعية كما كان الحال في اليونان القديمة وهذا النظام موجود الآن في بعض مقاطعات "سويسرا" او في بعض المدن الصغيرة مثل ولاية "نيو أنكلند" الأمريكية. وتتجج الديمقراطية المباشرة في المدن الصغيرة حيث أن أعداد الناس قليلة ومتجانسة.

أضف الى ذلك أن قضاياهم التي يجتمعون للبحث فيها قضايا سهلة للغاية. ولاتوجد الديمقراطية المباشرة على نطاق المدن الكبيرة أو الدولة ككل.

اما الديمقراطية التمثيلية فينتخب الشعب ممثلين عنهم لتمثيل أرائهم. وقد أسس هذا النظام في العصور الوسطى لدى الدول الأوروبية وطورته بريطانيا ويؤخذ بهذا النظام في كثير من دول العالم.

وللديمقراطية معان أخرى كثيرة\*، ويربط البعض مفهوم الديمقراطية بمفهوم الرأسمالية ويرى أصحاب هذا الرأي عدم ضرورة تدخل الدولة بمشاريع وأعمال الأفراد الخاصة ويرى آخرون أن مفهوم الديمقراطية يمتد فيشمل توسيع الدولة لما تقدمه من خدمات لأفرادها وتسمح للأفراد الحصول على منافع وأرباح خاصة من جراء امتلاكهم للتجارة والزراعة والصناعة.

وأذا اقتصر المفهوم على المعنى السياسي فإنه من المعقول أن يقال أن الطريقة التي بواسطتها يحكم الشعب نفسه، أو حكم الأكثرية وأعطاء حقوق الأقليات.

---

\* لمزيد التفاصيل حول المفهوم الديمقراطي، مراجعة، علي الدين هلال: الديمقراطية في الفكر الحديث، بحوث ودراسات، الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

ديفيد هيلد: نماذج ديمقراطية، ترجمة فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، 2006.  
أرنت لبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع المتعدد، ترجمة حسن زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، 2007.

ومعنى أعطاء حقوق الأقليات أي السماح لهم بأن يكونوا جزءاً من الأكثرية على المدى الطويل.

وأخيراً فإن الديمقراطية بمعناها الواسع تعني مشاركة الشعب في اتخاذ القرار وتنفيذه والمحاسبة على نتائجه<sup>(1)</sup>.

### المطلب العاشر/ البرجوازية:

هي صفة اجتماعية لطبقة معينة تسمى بهذا المصطلح وهي كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية (Bourg) بمعنى قرية كبيرة، أو مدينة ذات أسواق تجارية، والبرجوازي هو ساكن المدينة أو ذلك الشخص الذي يخضع للواجبات المفروضة على سكان المدن. وفي الوقت نفسه له نفس حقوق، وقد شاع استخدام هذه الكلمة للدلالة على طبقة التجار وأصحاب المحلات العامة كما أنتشر تبادلها في لغة العمال للدلال على أصحاب الورش، والسادة من المشرفين على شؤون الصناعة والتجارة.

وتاريخياً حلت الطبقة البرجوازية محل طبقة النبلاء في أوروبا حيث قام المجتمع البرجوازي على أنقاض المجتمع الأقطاعي.

أما في الماركسية فإن المصطلح يطلق<sup>(2)</sup>. على طبقة الرأسماليين، أي مالكي وسائل الإنتاج الأساسية (المصانع، المعامل، سكك الحديد..الخ) الذين يعيشون ويغتنون عن طريق أستغلال العامل المأجور. وأن مصدر دخل البرجوازية هو القيمة الزائدة ويسهم في عملية الأستحواذ على القيمة الزائدة بالإضافة الى مالكي المشاريع الصناعية والزراعية، التجار أيضاً الذين يحصلون على جزء من القيمة الزائدة على شكل ريع تجاري بسبب ما تحققه البضاعة أي بيعها، وملاك الأراضي

---

1 علي خليفة الكواري: ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي، مجلة قضايا استراتيجية، عدد6، المركز

العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2006، ص25.

2 اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص251-252.

الذين يتقاضون جزءاً من القيمة الزائدة على شكل ريع، وأصحاب البنوك الذين يقطعون جزءاً من القيمة الزائدة على شكل فائدة على القروض الممنوحة للرأسماليين، و البورجوازية كطبقة نشأت وتطورت عبر مئات السنين وعملت من أجل السيطرة السياسية والأقتصادية، ونتيجة لثروتها تسلمت السلطة وأصبحت الطبقة المسيطرة في المجتمع الرأسمالي ويتطور الرأسمالية تحولت البرجوازية من قوة تقدمية الى قوة رجعية تعيق التقدم الاجتماعي بشكل مصطنع<sup>(1)</sup>.

اما مصطلح البرجوازية الوطنية: فيطلق على تلك الفئات من الطبقة البرجوازية في العالم والتي تسمى بالوطنية ولها معنيين الأول هو: أسهاماً بالانتاج الوطني المحلي وخاصة قطاع الصناعة. والثاني: بمعنى تناقض مصالحها - الى هذا الحد أو ذلك فإن مصالحها تتطلب الهيمنة على السوق المحلية بصورة تامة أو بالأحرى شبه تامة، ونقول ذلك لأن أنتاجها في أحيان كثيرة لا يغطي كل حاجات المستهلك وليس بالوفرة الكافية. الا أن سيطرة البضائع الأجنبية على السوق المحلية، تشكل عائقاً أمام أهداف البرجوازية الوطنية في بعض مشاريع التصنيع الضرورية والمفيدة للوطن.

ألا أنها بالمقابل تستورد مصانعها وأجهزتها من الدول الرأسمالية الأستعمارية. ولذا فان بعض الوشائج تربطها بالأجنبي مما يجعلها تتذبذب في تناقضاتها مع الاستعمار. وقد أسهمت في أمثلة كثيرة في الكفاح ضد السيطرة الأستعمارية وفي بعض الأحيان فرضت على الناس هذا الكفاح الوطني.

---

1 ب.ن. بوناماريوف: القاموس السياسي، مصدر سابق، ص86.



## المطلب الحادي عشر/ النازية\*:

هي حركة ونظرية أشادت بالدولة تماشياً مع التراث الألماني حيث كانت الدولة تضطلع بالمكانة الكبرى والدور الهام في تحقيق وحماية الوحدة الوطنية. وكان شعار الحزب النازي هو صالح الكل أي مصلحة الشعب لا مصلحة الفرد أو الواحد. وكان هتلر يقول: "أن الفرد ليس شيئاً إنما الشعب هو كل شيء".

قد أكدت النازية تأكيداً صارماً على تأدية الواجب قبل المطالبة بالحقوق وكان الحزب النازي يمثل همزة الوصل بين الشعب والدولة، إذ قام الحزب بتنظيم الشعب ووحدته تحت زعامته، وأنفرد بالحكم حيث كان الشعب الألماني في حاجة إلى التماسك والاتحاد<sup>(1)</sup>.

وقد تبني هتلر: أفكاره في صياغة النظرية من مصادر وشخصيات مختلفة فشعار "المانيا فوق الجميع" هي فكرة كان يدعو لها "جوبينو" الذي كان يدعو بتفوق العنصر الآري).

وقد كتب "جوبينو" مؤلفه "مقال حول عدم تساوي الأجناس البشرية" في عام "1853-1855" كما أقتبس "هتلر" فكرة السوبرمان من الفيلسوف الألماني "نيتشه" ووجد فكرة الأضطهاد العنصري في بعض الكتابات التي راجت في أثناء الحرب العالمية الأولى خاصة عند "لويجر Lueger" عمده فينا وأقتبس هتلر كذلك الثناء على القوة والحرب والقوة والعنف من "هيغل" أحياناً.

---

\* النازية: كلمة المانية وهي اختصار الكلمة التي تعبر عن الوطنية والأستراكية أي نظرية هتلر وحزبه المسمى بالحزب الوطني الأستراكي. وقد عرضت هذه النظرية لأول مرة في برنامج يتكون (52) نقطة وضعها (فيدر) لحزب العمال الألماني عام 1920 ثم بسطها هتلر في كتابه كفاحي الذي كتبه في السجن (1923-1924) ونشره في عام (1925-1927).

1 اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة، مصدر سابق، ص256.

ووجد "هتلر" نموذجة القديم عند "بسمارك" الذي كان يؤمن بأن محاربة الأشتراكيين الماركسيين تتحقق بأقامة أشتراكية الدولة التي دعا لها (لاسال الألماني).. وفي الفكر الألماني عند (فيخته) و (هيغل) وقد أشاد أشادة عظيمة بفكرة الدولة، وتقويتها على أساس أنها هي العقل الرسمي وأن على الفرد أن ينضوي في داخل الدولة ويحقق نفسه في هذا المثل الأعلى وتضخيم الدولة على هذا النحو وقد تحطم النظام النازي في "حزيران 1945" بهزيمة المانيا وحكمت محاكم نورمبرغ زعماء النازية وقيادة الحزب و الدولة.

### المطلب الثاني عشر: الإمبريالية:

الإمبريالية تعني، سياسة أو ممارسة أو تبني السعي أو القبول بامتداد سيطرة أية ما، على أو إمبراطورية عن طريق الحصول على أراضي جديدة أو إلحاقها بها الا سيما اذا كانت تقع تلك الأراضي خارج حدود الأمة الطبيعية أو مد سلطانها على عناصر أخرى من الجنس البشري<sup>1</sup>.

وقد بانّت عبارة (الإمبريالية) نتيجة الجدل السياسي بين الأحزاب في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعني رغبة الحصول على ممتلكات عبر البحار السيئة السمعة وغير الملتزمة بأي قواعد أخلاقية<sup>2</sup>.

وبالاعتماد على احصائيات التجارة العالمية تدل بما يكفي على أن العدوان الذي تمارسه الحكومات الأوروبية ضد بلدان آسيوية وأفريقية إنما يجري بدوافع وحوافز أصحاب الملايين، وأكثرهم من اليهود في قنصهم للأسواق الجديدة لتصريف منتوجهم ولنهب المواد الأولية لمصانعهم من تلك البلدان بأبخس الأثمان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> معجم ويبستر "القاموس الدولي الجديد"، بيروت 1961، ص 275.

<sup>2</sup> ريتشارد كوينبر: الإمبرالية، دار جامعة كامبردج، 1964، ص 209.

<sup>3</sup> نقلاً عن: موريس كرانستون: معجم المعقلمات السياسية، دار النهار، بيروت 2005، ص 259.

وقد مرت الإمبريالية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي الممتدة منذ بداية تشكيل الشركات الاحتكارية، وفرض الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتمتد حتى الحرب العالمية الأولى وقد تميزت هذه المرحلة بتنافس شرس بين الدول الاستعمارية الاستعماري الأوروبي، وبإزدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء جراء الاستغلال البشع التي رافقت عمليات الإنتاج الصناعي في المراحل الأولى.

المرحلة الثانية: وهي المدة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وأيضاً تميزت بصراع حاد بين دول الاستعمار الأوروبي حيث أدى هذا الصراع الى نشوب الحرب العالمية الثانية، وتميزت بخروج العديد من الدول الإمبريالية منهكة القوى ومعها ظهرت الإمبريالية الأمريكية كفاعل مهم في الساحة العالمية.

المرحلة الثالثة: وهي المرة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وشهدت هذه الفترة تهاوي الكثير من القوى العظمى التي خرجت منهكة ومنشغلة بالخسائر بعد الحرب العالمية الثانية، فيما برزت الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب أساسي وكبير على الساحة الدولية اقتصادياً وسياسياً، كما شهدت هذه المرحلة انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لتجعل منه منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية.

والمرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي ظهرت معالمها في بداية التسعينيات من القرن العشرين يتفكك الاتحاد السوفيتي وتخلي دول أوروبا الشرقية عن الاشتراكية وانتهاء الثنائية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) وظهور ما يعرف بالأحادية القطبية، التي تترجمها الولايات المتحدة الأمريكية.

**المطلب الثالث عشر/ النظرية القومية:**

إذا كانت النظرية مبدئاً عاماً يوضع لتفسير مجموعة معينة من الوقائع، أو هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط. وبعد هذا العرض البسيط للنظرية نحاول أن نعرف المقصود بالقومية. أبتداءً يمكن القول بعدم وجود تعريف محدد للقومية، إذا ليس هناك اتفاق بين علماء الاجتماع وأساتذة السياسة ورجال الفكر القومي. وأن عدم الاتفاق هذا يرجع إلى أن القومية مفهوم اجتماعي وكغيرها من المفاهيم الاجتماعية قابلة للتطوير والتغيير، وعلى الرغم من هذا حاول البعض صياغة تعريف لها وتحديد عناصرها. يعرف "جورج حنا" القومية بأنها "عقد اجتماعي في شعب له لغة مشتركة و جغرافية مشتركة وتاريخ مشترك و مصير مشترك و مصلحة اقتصادية مادية مشتركة وثقافة نفسية مشتركة، وهذا العقد يجب ان يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة<sup>(1)</sup>.

ومنهم من يذهب بالقول، بأن القومية هي "الرابطة التي تربط أبناء الأمة الواحدة في الوطن الواحد" في حين يعرفها "مانشيني" بأنها "مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة من جراء الأشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي<sup>(2)</sup>. فإذا كانت القومية تصورا ذاتياً. فما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لشعب ما قبل أن يبلغ المرحلة القومية؟!

وابتداءً يمكن القول بأن هذه الشروط تتدخل وتزداد وتقل من تجربة لأخرى ومن مفكر لآخر ولكن هناك شبه أجماع على أن "الوحدة الجغرافية، ووحدة الأصل، ووحدة اللغة والدين، والمصلحة المشتركة و وحدة المثل والثقافة المشتركة" هي شروطها. إذ يراد بالوحدة الجغرافية من أن الأقليم المحدد بحدود طبيعية أو الوحدة الجغرافية والذي يوصف عادة بأسم "أرض الوطن" هو رابطة قوية في تكوين القومية وأستمرارها وحيثما لا يوجد وطن قومي أو أمل في الحصول على وطن

1 د.جورج حنا: معنى القومية العربية، دار الثقافة بيروت، ص21.

2 ساطع الحصري: ماهي القومية، دار العلم للملايين، بيروت، 1963، ص40.

قومي، فإنه من الصعب اكتساب روح القومية وتنميتها، فالحدود الطبيعية تلعب على هذا النحو دوراً هاماً جداً في تطور القومية وأستمرارها.

وأن الحدود الجغرافية المتميزة طبيعياً لهي عامل مساعد عظيم في خلق القومية وذلك لأسباب متعددة. فهي المكان الأول نلاحظ أن الجغرافية والمناخ لهما تأثير معين على الشعب من الناحية الخلقية و البدنية. فهما ينزعان الى خلق صفات بدنية وعقلية وسايكلوجية عامة مشتركة وبهذا يساعدان على التعاون والتفاهم المتبادل بين الشعب. وان "الوحدة الجغرافية" هي أنسب لتحريك مشاعر الأئسان وأنفعالاته الغيرية. أذ من اليسير أن يتعاطف الأئسان مع أبناء وطنه ويتصور الأامهم وآمالهم. ولم يبلغ الأئسان بعد من العواطف ومن قوة الخيال ما يجعله يتعاطف مع المواطنين في العالم بأجمعه. يضاف لهذا ذلك الحب الغريزي من جانب كل كائن بشري بالأرض التي ولد فيها. ويصف "مازيني" ذلك بالقول "بأن ولدنا هنا هو بيتنا وفي المنزل الذي أعطاه الله لنا، واضعا هنالك أسر عديدة تحبنا ونحبها - أسرة نتعاطف معها و نفهمها بأسرع مما نتعاطف مع غيرها أو نفسها وأنها من أقامتها في بقعة معينة، ومن الطبيعة المتجانسة لعناصرها".

أما "وحدة الأصل" فيذهب بعض الكتاب الى أن التجانس العنصري عامل قد ساعد في تكوين القومية وتقويتها. فأن "زمرن" يعطي التجانس العنصري أهمية في خلق عاطفة "القومية"، وأن وحدة الأصل أكثر أهمية في المراحل الأولى من تكوين القومية عنه في المراحل المتأخرة، فالولايات المتحدة مع تعدد العناصر التي دخلت في تكوينها قد كانت تعتمد أول الأمر على جماعة عنصرية سائدة أنحدرت من المهاجرين الأوائل وأعطت الطابع المميز للحياة القومية في البلاد.

وهناك من يتحدث عن "وحدة الأفكار والمثل أو الثقافة المشتركة" كعامل عام في خلق القومية فالقومية قبل كل شيء تصور ثقافي وتشتمل وحدة الثقافة والتقاليد والعادات المشتركة والتراث والأدب المشترك، فوحدة الأفكار والمثل تجمع الناس بعضهم الى بعض وتخلق فيهم (روح الجماعة) التي لايمكن تعويضها بسهولة.

ومن الآراء الأخرى التي تذهب بالقول من أن أوضح عامل من عوامل القومية هو "اللغة" وأن اللغة تلعب دوراً أكبر من الدور الذي تلعبه وحدة الأصل في تشكل الأمة.

فاللغة المشتركة تساعد الشعب في ان تكون له أفكار مشتركة وعواطف ومقاييس وأخلاقيات وعادات مشتركة كما أنها تعمل على خلق نفسية قومية مشتركة و تحفظ الروح القومية في يقظة وحيوية. وهي بذلك تصبح عاملاً سياسياً ذا تأثير كبير في الحياة القومية. وقد لعبت "وحدة الدين" أهمية خاصة في نشأة الأمم أثناء المراحل الأولى في تكوينها. ولكن القوميات في العصور الحديثة قد ازدهرت دون تأكيد على التشابه في المعتقدات والعبادات الدينية ويصدق هذا القول على الأمريكيين. كما لا يخفى ما لأهمية "المصالح الاقتصادية المشتركة" إذ لها أثر كبير في المحافظة على القومية ويظهر ذلك في حالة القومية الأسترالية واليابانية ولكن الاقتصاد وحده لا يكفي لربط شعب وتكوين قومية فكثير ما يضحى الناس بمصالحهم الاقتصادية أثناء الحرب في سبيل القومية<sup>(1)</sup>.

أما "النظرية القومية" فهي المضمون الفكري للقومية في مرحلة تاريخية معينة. أو هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تهدف في تلك المرحلة الى تنظيم المجتمع القومي ورسم تطوره اللاحق وتحديد نمط علاقاته مع المجتمع الأنساني.

### المطلب الرابع عشر/ الشرعية و المشروعية

فلا يكفي دراسة النظام السياسي باعتباره تنظيم تقني للسلطة، وإنما لابد من معرفة مدى مشروعيته و شرعيته، وذلك ينبع من كون المشروعية والشرعية هي منطلقاً لقيام النظم السياسية، وأستقرارها، كما انها منطلق تغييرها وتعاقبها والقاعدة

1 د. محمد المعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، مصدر سابق، ص 358-359.

الاجتماعية و السياسية التي تقف عليها، لهذا فهي مرتبطة بالقناعات لدى هذه القاعدة ازاء السلطة التي تأخذ على عاتقها قيادة المجتمع.

تنطوي "الشرعية"\* على القدرة في خلق الايمان بأن النظام السياسي القائم او صورها هي اكثر ما يلائم المجتمع وعلى الحفاظ على هذا الايمان. فالجماعات تنظر الى النظام السياسي على أنه شرعي عندما تتناسب قيمة الاجتماعية و الاخلاقية و الدينية مع قيمها<sup>(1)</sup>. أن انهيار القاعدة الشعبية للنظام يؤشر بدء صراع على النظام بقدر ما يشير الى وجود جزء من المواطنين لا يقبل المؤسسات القائمة ويريد أن يبدلها بمؤسسات جديدة<sup>(2)</sup>. أن هذا الانهيار في القاعدة الشعبية، يعني خسارة الجماعة الحاكمة التي تمثل طبقة أو طبقات اجتماعية معينة رصيدها الشعبي والذي يتجسد بأنسلاخ الناس عن النظام السياسي، القائم، و ظهور مبدأ جديد للمشروعية تتمسك به طبقة او طبقات اجتماعية أخرى. عندها يتطلب من النظام توليد قناعات لدى أفراد المجتمع بأنه يعمل لمصلحتهم، وأن المؤسسات السياسية القائمة من أكثر ملائمة للمجتمع، ذلك لأن هناك ترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة و ذهنيات الافراد من جهة أخرى. فالمؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي و حضاري معين و لايمكنها أن تقوم بوظائفها على الوجه الاتم الا اذا ظلت منسجمة معه<sup>(3)</sup>. وتأسيساً عليه يقوم النظام السياسي على مبدأ معين من المشروعية، فالمشروعية هي فكرة يجملها أفراد المجتمع عن النظام السياسي الذي

---

\* أن كلمة الشرعية "Legitimacy" أصلها لاتيني، و استخدمها الرومان بمعنى التطابق مع القانون، ولقد أصبحت خلال عصر النهضة تعبر عن العقل الخلاق و الوعي الجماعي، وفي العصور الحديثة أصبحت تعبر عن اختيار و تقبل المحكومين للحكام و النظام السياسي. وعربياً جعلوا الشرعية طريقاً و مذهباً، والشرع مرادف للشرعية وهي ما شرع الله لعبادة من الاحكام.

1 سيمور مازنن لبيست: رجل السياسة - الاسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة خيرى حماد و شركاه، دار الافاق الجديدة، بيروت، بلا، ص37.

2 موريس ديفرجية: مدخل الى علم السياسية، ترجمة جمال لاتاسي و ساعي الدوزي، دارد مشق للطباعة و النشر و التوزيع، ص210.

3 صادق الاسود: على الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد، 1973، ص99.

يقوم به. إذ يتمسك أفراد المجتمع في كل عصر بفكرة معينة عن المشروعية. و النظام السياسي الذي ينسجم مع هذه الفكرة من أصله و جذوره و هيكله و تركيبه يعتبر مشروعاً. بكلمة أخرى ان صفة المشروعية تتحقق للنظام عندما يتفق أفراد المجتمع على اعتباره مشروعاً من خلال تبنيهم لشكله وهيكله العام و لايراد هنا حصوله على الاجماع المطلق ليكون مشروعاً.

ولقيام نظام سياسي في مجتمع ما، لابد أن يكون متمتعاً بصفة المشروعية اولاً، وعندما تتولد قناعات أفراد المجتمع بصورة النظام السياسي و وسائل أستلامه السلطة و ممارستها، و المؤسسات التي بموجبها ينظم الصراع السياسي يكتسب هذا النظام الصفة الشرعية.

فالشرعية مرحلة لاحقة على المشروعية و صفة يجب ان تلازم أي نظام سياسي من أجل ان يمارس الحكم في المجتمع الذي تكون ولادته فيه، والشرعية تقوم على جانبين، جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة أي أقامتها و ممارستها وفقاً لقواعد الدستور، و الجانب الثاني، جانب مادي، يتمثل بقناعة أفراد المجتمع بهذه السلطة، وهذان الجانبان لا ينفصلان عن بعضهما، فالشرعية الشكلية تعزز الشرعية المادية.

أن ما ذهبنا اليه يعبر عن وجهة نظر قانونية سياسية غربية، أما أسلامياً، فالشرعية تنطلق من الشريعة او ما شرع الله من احكام لعباده، أستخدمت الشرعية كصفة للافعال المطابقة للقانون او المقيدة به، ويقصد بالقانون الاحكام المستندة على الشريعة الاسلامية.

وفي الواقع، أن مفهوم الشرعية يشكل مركزاً لرؤية متكاملة في الفكر الاسلامي و ترتكز هذه الرؤية على الشرعية السياسية، حيث ترتبط الشرعية الدينية في الاسلام بالجوانب السياسية ويعدّ هذا الامر ربطاً بين الفكر و التنظيم في قواعد التسييس في الشريعة الاسلامية، فالشريعة لها جوانب متمثلة في السياسة أي القيام بالامر و



تدبيره بما يصلحه وفق النسق القيمي الاسلامي، وأن السياسة الاسلامية متصفة بالعدل بأعتبره فريضة تتواءم مع روح الشريعة.

وترتبط الشرعية بعنصر الطاعة و الرضاء و الولاء و شبكة من المفاهيم المتعلقة بممارسة المحكومين لعلاقتهم بالسلطة السياسية، و ترتكز الشرعية على أساس من الطاعة لأولي الامر الذي يتحقق تجاههم الرضاء الشعبي والذين يتعلقون باداء الامانات الى أهلها، والحكم بين الناس بالشرعية العادلة وقياساً على ذلك فإن أي استيلاء على الحكم قهراً -تفتقد الشرعية اهم عناصر الرضاء والاختيار في عقد الامامة - أي افتقاد الشرعية ذاتها وكذلك لا يمنع الخروج على السلطة غير المؤدية لمهامها. وبهذا يعدّ الدين مفهوماً توحيدياً بين ما هو ديني وبين ما هو سياسي.

### المطلب الخامس عشر / دولة القانون

مصطلح دولة القانون هو مصطلح قانوني سياسي كمصطلح سياسي هدفه إقامة العلاقة بين الحكام والمحكومين على قواعد قانونية عامة وثابتة تحظى بالرضاء والقبول الشعبي<sup>(1)</sup>. أما كمصطلح قانوني فيشير الى نظرية دستورية محورها أنتقال الحكم من الممارسة الذاتية او الشخصية الى الممارسة المجردة الى الشخصية الاعتباري "المؤسسات"<sup>(2)</sup>.

والدولة القانونية تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، ويتحدد أطار عملها من خلال منظومة من القوانين والتشريعات العلنية التي هي محل

1 نقلأ عن: ياسين محمد حمد: دولة القانون في العراق - المقومات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسي، جامعة بغداد، عدد36، كانون الثاني-حزيران، 2008، ص202.

2 نقلأ عن: علي دربول محمد: بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 34، كانون الثاني-حزيران، 2007، ص145.

توافق من جميع المواطنين، كما تحدد علاقات مواطنيها بها وبيعظم من خلال هذه المنظومة القانونية.

ودولة القانون، هي الدولة التي تعتني بتنظيم علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة "الحاكم والمحكوم" ومن هنا قيل أن دولة القانون بمفهومها الواسع تقيم توازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة، لان تغليب ضرورات السلطة يؤدي الى الاستبداد وتغيب ضمانات الحقوق والحريات يؤدي الى الفوضى. والاهم هو خضوع جميع الهيئات الحاكمة في دولة القانون للقواعد القانونية السارية وتقييد بها شأنها في ذلك شأن المحكومين.

ومصدر التزام الدولة بالقانون متعدد، ومنه القانون الطبيعي\* الذي يقتضي على الحكام مراعاته في قوانينهم الوضعية فهم ملزمون بتحويل القانون الطبيعي الى قانون وضعي، اذا رغبت الدولة بتحقيق توازن اجتماعي، فكلما اقترب القانون الوضعي من القانون الطبيعي كأن أقرب الى الكمال، اذا هذا الأخير ثابت لايتغير وله جوهر واحد هو فكرة "العدالة".

وهناك من يرى مصدر التزام الدولة بالقانون، ويأتي من "الحقوق الفردية، التي تنص، بأن الفرد يلد وتولد معه حقوقه، وهذه الحقوق سابقة على قيام الدولة فهي تسمو على سلطانها ولا تخضع لها بل حماية هذه الحقوق الفردية هي المهمة الأساسية للدولة ويترتب على ذلك تقييد الدولة بهذه الحقوق، ويمتنع عليها المساس بها، والانتقاص منها، أو أهدارها، لأن سلطانها ليس مطلقاً، وإنما تحدده الحقوق الفردية<sup>(1)</sup> وعلى العكس هناك من يطرح فكره مفادها، أن الدولة لا يمكن ان تخضع لقيود من القيود الا اذا كانت نابغاً من ارادتها الذاتية، وهذا هو الذي يكون سيادتها،

---

\* القانون الطبيعي لا يستمد قوته من الدولة لأنه يسمو عليها ويوجد قبل ظهورها ومن ثم فهو ملزم لها ولا يستطيع الحكام أن يأتوا أمراً مخالفاً او مناقضاً لمبادئه، لهذا شك هذا القانون قيماً على سلطان الدولة. ومبادئ القانون الطبيعي يكشفها العقل البشري عن طريق تأمل الإنسان في طبيعته الادمية.

1 نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1999، ص 174.

وهذا يعني ان القواعد القانونية التي ترسم حدود ممارسة الدولة سلطاتها لا يمكن ان توضع الا بواسطة الدولة نفسها. وأن الدولة من مصلحتها فعل ذلك حتى تتفادى الفوضى والتي قد تحدث من جراء اطلاق سلطانها وتتمكن من تحقيق الاستقرار المنشود وتضمن طاعة الافراد أياها وخضوعهم لأوامرها<sup>(1)</sup>.

وبغية تحقيق دولة القانون لابد من توافر مقومات أساسية منها وجود دستور دائم للدولة، يحدد نطاقها ويضع القواعد القانونية لممارسة السلطة فيها وشروط أستعمالها، مع توفر مبدأ الشرعية وأخيراً الاعتراف بالحقوق والحريات العامة.

### المطلب السادس عشر/ الفساد السياسي

يعد الفساد ظاهرة اجتماعية، بل هو آفة تغزو المجتمع وتخربه. ويقوم الفساد السياسي على أساس الاستعمال السيء للسلطة تحقيقاً لمنافع خاصة على حساب المجتمع، وهي حالة لا يكاد يخلو منها مجتمع ما.

ويتجلى الفساد عامة (وفقاً لما تذهب إليه منظمة الشفافية الدولية) بـ:

- 1- اتخاذ قرارات ليست في الصالح العام، وإنما لاغراض ذاتية.
- 2- أضعاف المؤسسات الديمقراطية، بحيث تتمثل العواقب السياسية بخسارة في فقدان المصداقية وثقة ودعم المواطنين لبرامجها.
- 3- أنتاج نمط من منافسة الرشوة، وليس المنافسة المبنية على الكفاءة والجودة و الإبداع، وهذا ما يؤدي الى الأضرار بالتجارة و أعاقه الاستثمار.
- 4- تهديد البيئة فعندما تكون الوكالات المعنية بحماية البيئة فاسدة تنهار أسس التنمية البشرية المستدامة.

---

1 محمد كامل ليلة: النظم السياسية الدولية والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص319.

5- أستفحال حالات خرق حقوق الإنسان لأنه مع تنامي ظاهرة الفساد تصبح  
انظمة الحكم أكثر سرية في تعاملاتها، و بالتالي تصبح حقوق الإنسان  
السياسية الاقتصادية و الاجتماعية مهددة هي الأخرى.<sup>(1)</sup>

أما الفساد السياسي، هو ما تقوم به النخب السياسية، ورجال الاعمال و النخب  
الادارية. من أفعال هدفها أساءة استخدام السلطة العامة لاهداف غير مشروعة، و  
عادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، وقد لانجد نظاماً سياسياً يخلو من  
هذا النوع من الفساد. فكل الانظمة السياسية معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع  
أشكاله الا ان اكثرها شيوعاً هي المحسوبية و الرشوة و الابتزاز و ممارسة النفوذ  
والاحتيال ومحاباة الاقارب، وكل ذلك اعتماداً على المناصب السياسية التي تسند  
الى الشخص والفساد السياسي يسهل النشاطات الاجرامية من قبيل الاتجار  
بالمخدرات و غسيل الاموال و الدعارة الا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات و  
لايديم او يحمي بالضرورة الجرائم الاخرى.

ويأخذ الفساد السياسي أشكالاً وأنماطاً متعددة يمكن اجمالها وهي:

1- المحسوبية ويتمثل بالرشى و العمولات، و النهب و الاستحواذ على نطاق  
واسع عن طريق المناقصات العامة، ومنح الامتيازات الاقتصادية الخاصة  
لتحقيق اغراض سياسية.

2- مناصرة الولاءات/ ويتمثل بالنهب الواسع للأموال و الممتلكات الحكومية  
عن طريق صفقات غير موضوعية، وتحويل ممتلكات عامة الى مصالح  
خاصة بدعاوى مختلفة وضياح موارد الموازنة الحكومية ورفع قيمة  
الخدمات التي يفترض أن تقدمها الحكومة لأسباب سياسية، وأرتفاع  
مرتبات أعضاء القوى السياسية المسيطرة على مواقع المسؤولية، وقد

---

1 جاسم محمد الذهبي: الفساد الاداري في العراق، بحث مجلة كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد،  
2005/11/23. وكذلك ياسر خالد بركات: الفساد الاداري مفهومه و مظاهره و أسبابه، مجلة النبأ، عدد 80  
كانون الثاني 2006.

تصدر السلطة السياسية تشريعات لخدمة شرائح معينة، أو لخدمة أشخاص معينين، أو التسهيل امرها، كما قد تلغي هذه التشريعات بعد تحقيق أهدافها وقد تكون مستمرة.

والفساد السياسي لا يقصد به فساد شخوص سياسيين لذاتهم، وإنما يقصد به فساد التصرف و السلوك السياسي، كإعتماد الولاء السياسي أساساً لشغل الوظائف في الوقت الذي يجب فيه أعتماذ الجدارة و الكفاءة و النزاهة في شغل تلك الوظائف. ويمثل الفساد السياسي تحدياً خطيراً في وجه التنمية فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية، والحكومة الجيدة أو تغيير مسار العملية السياسية. أما الفساد في الانتخابات و الهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي. أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر، و الفساد في الإدارة العامة ينجم عنة التوزيع غير العادل للخدمات أي بمعنى أوسع ينخر في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي الى أهمال اجراءاتها و أستنزاف مصادرها، فبسببه أي الفساد تباع المناصب الرسمية وتشتري كما يؤدي الفساد الى تفويض شرعية الحكومية و بالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة و التسامح.

أن خطورة الفساد السياسي قد تصيب المجتمع كله عند أشاعة أسلوب المحاصصة السياسية، كما قد يكون ضرره صغيراً عندما يرتبط بالمراكز الإدارية الدنيا حيث يكون ضحاياه المواطنين الذين يتحملون تكاليف إضافية لانجاز معاملاتهم الرسمية او حصولهم على الخدمات الأساسية سواء ما تعلق بالوقود او الغذاء او المتطلبات الصحية.

وبمقابل الفساد السياسي وضع البنك الدولي ستة معايير لقياس جودة الحكم و سلامته، وكلما ابتعدت دولة ما عنها ازدادت قربا من أن توصف بالفساد إذ أن ارتفاع المؤشر السلبي يرتفع معدل الفساد السياسي فيها، وعكسه صحيح وهذه المعايير هي:

- 1- ان تكون قواعد البيانات للتعاملات الجارية او تلك التي قد تمت معلنة ومتاحة ويمكن لأي مهتم الاطلاع عليها.
- 2- الاستقرار السياسي، ويقصد به الاستقرار الحكومي والاضاع الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية، بعيداً عن الصراعات الداخلية والخارجية وتدخل العسكر والدين في السياسة ولأمن ونزاع الاقليات القومية الطائفية، مع خضوع الحكومة للمحاسبة والمراقبة والمساءلة.
- 3- فاعلية الحكومة، ويقصد بها حجم تنفيذ التزاماتها و تحقيق وعودها واحترام مواعيدها وحسن أدائها.
- 4- نوعية الانظمة و التعليمات، بمعنى وجود كفاية من التنظيمات والمؤسسات القادرة على بناء الدولة وحسن أداء و وظائفها وخدماتها.
- 5- دور القانون، ويقصد به احترام القواعد القانونية و التشريعات الدستورية تطبيقاً و تنفيذاً معتمداً العدالة والمساواة حاكماً ومحكوماً.
- 6- السيطرة على الفساد، ضرورة وجود الرغبة و الجدية في السيطرة على الفساد السياسي من قبل القائمين على ادارة مؤسسات الدولة الرسمية.(1)

---

1 لمزيد من المعلومات الاطلاع على: سالم سليمان و خفير عباس و اسراء علاء الدين: أداء الحكومة الواقعية، عام 2009، بابل، مركز حمورابي للدراسات 2009. جون وسوليفان و الكسندر شكولنكوف: مكافحة الفساد منظورات وحلول القاطع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2006. وسالم سليمان: أداء الجهاز الحكومي في العراق لعام 2008، مركز حمورابي للدراسات، بابل، 2008. و سهروهر محمد عبدالله: الفساد واداء النظام السياسي في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.

## مصادر الفصل السابع:

- ناظم عبدالواحد الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.
- برهان زريق: الاسلام والعلمانية، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.
- اسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، الطبعة الخامسة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1985.
- أحمد سويلم العمري: معجم العلوم السياسية الميسر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
- عبدالوهاب المسيري: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشؤون، القاهرة، 2005.
- هدايا صالح الكوبيسي: أموال العراق ألى أين؟. مجلة شؤون عراقية، مركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2010.
- جورج طرابيشي: العلمانية كأشكالية اسلامية، دار الساقى، بيروت، 2008.
- غي هارشير: العلمانية، ترجمة رشا الصباغ، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 2005.
- ديفيد هيلد: نماذج الديمقراطية ترجمة، فاضل جكترا، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، 2006.
- علي الدين هلال: مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- سالم سليمان وخضر عباس وأسراء علا الدين: أداء الحكومة الواقعية عام 2009، مركز حمورابي، بابل 2009.
- جون سولينا والكسندر شاكر لنكوف: مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية جامعة واشنطن 2009.

- سالم سليمان: أداء الجهاز الحكومي في العراق لعام 2008، مركز حمورابي للدراسات، بابل، 2008.
- أرنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسن رينا، معهد دراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، 2007.
- ياسين محمد حمد: دولة القانون في العراق -المقومات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني-حزيران، 2008.
- على دربول محمد: بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
- ديدى ولد السالك: الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اكتوبر، 2008.
- نعمان احمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999.
- يوسف القرضاوي: الاسلام والعلمانية وجهاً لوجه، مؤسسة الرسالة، الدوحة، 1407 هـ .
- علي خليفة الكواري: ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي، مجلة قضايا استراتيجية، عدد 6، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2006.
- جيمس روزناو: ديناميكية العولمة نحو صياغة علمية، مركز الدراسات السياسية، الاستراتيجية، القاهرة، 1986، ص210ز
- صادق جلال العظم: النقد الذاتي للهزيمة، دار الطليعة بيروت، 1968، ص51.
- حسين عبد الحميد رشوان: التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص25.



## فهرست

	المقدمة
9	<b>الفصل الأول: السياسة وعلم السياسية</b>
10	المبحث الأول: فلسفة السياسة
10	المطلب الأول: أصل كلمة السياسة
14	المطلب الثاني: معنى السياسة
19	المطلب الثالث: أهمية السياسة
22	<b>المبحث الثاني: فلسفة علم السياسة</b>
22	المطلب الأول: تطور علم السياسة
24	المطلب الثاني: مفهوم علم السياسة
27	المطلب الثالث: اختصاص علم السياسة
32	المطلب الرابع: الاهتمامات المعاصرة لعلم السياسة
34	المطلب الخامس: الهدف من دراسة علم السياسة
40	المطلب السادس: علمية علم السياسة
45	<b>الفصل الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى</b>
46	المبحث الأول: علاقة علم السياسة بالمعرفة العلمية
46	المطلب الأول: علاقة علم السياسة بعلم الجغرافية
48	المطلب الثاني: علاقة علم السياسة بعلم الأحياء
49	المطلب الثالث: علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد
51	المطلب الرابع: علاقة علم السياسة بعلم الإدارة
54	<b>المبحث الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية</b>
54	المطلب الأول: علاقة علم السياسة بعلم التاريخ
56	المطلب الثاني: علاقة علم السياسة بعلم القانون
59	المطلب الثالث: علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع
62	المطلب الرابع: علاقة علم السياسة بعلم النفس
64	المطلب الخامس: علاقة علم السياسة بعلم الأخلاق
69	<b>الفصل الثالث: أسس وقواعد البحث العلمي في علم السياسة</b>
70	المبحث الأول: البحث العلمي

70	المطلب الاول: مفهوم البحث العلمي
71	المطلب الثاني: أسس البحث العلمي
71	المطلب الثالث: خطوات البحث العلمي
72	المطلب الرابع: شروط كتاب الرسائل الجامعية
81	<b>الفصل الرابع: الدولة</b>
82	<b>المبحث الاول: عناصر الدولة</b>
82	المطلب الاول: الشعب
85	المطلب الثاني: الاقليم
88	المطلب الثالث: السلطة السياسية
92	المطلب الرابع: الاعتراف الدولي
94	<b>المبحث الثاني: أصل الدولة</b>
94	المطلب الاول: النظرية الدينية
97	المطلب الثاني: نظرية القوة
99	المطلب الثالث: نظرية الاسرة
100	المطلب الرابع: نظريات العقد الاجتماعي
101	اولا: هوبز
102	ثانيا: جون لوك
105	ثالثا: جان جاك روسو
107	المطلب الخامس: نظرية التطور التاريخي
109	<b>المبحث الثالث: تطور وظائف الدولة</b>
109	المطلب الاول: تطور وظائف الدولة حتى قيام الدولة القومية
110	المطلب الثاني: تطور وظائف الدولة في المفهوم الليبرالي
114	المطلب الثالث: تطور وظائف الدولة في المفهوم الاشتراكي
117	<b>المبحث الرابع: رواد الاشتراكية</b>
117	المطلب الاول: رواد الاشتراكية الخيالية
118	المطلب الثاني: فرانسوا بابيف
118	المطلب الثالث: سان سيمون
118	المطلب الرابع: روبرت أوين
119	<b>المبحث الخامس: انواع الاشتراكية</b>
119	المطلب الاول: الاشتراكية المسيحية
120	المطلب الثاني: الاشتراكية الفابية
121	المطلب الثالث: الاشتراكية النقابية
122	المطلب رابع: الاشتراكية العلمية
127	<b>الفصل الخامس: أشكال الدول</b>
128	<b>المبحث الاول: انواع الدول من حيث السيادة</b>
128	المطلب الاول: الدولة كاملة السيادة

129	المطلب الثاني: الدولة ناقصة السيادة
130	المطلب الثالث: الدولة المحمية
132	المطلب الرابع: الدولة المشمولة بنظام الاشراف الدولي
134	<b>المبحث الثاني: انواع الدول من حيث الشكل الدستوري</b>
134	المطلب الاول: الدولة البسيطة أو الموحدة
136	المطلب الثاني: الدولة المركبة
145	<b>الفصل السادس: الاحزاب السياسية و الرأي العام و مسألة الديمقراطية</b>
146	<b>المبحث الاول: الاحزاب السياسية و مسألة الديمقراطية</b>
146	المطلب الاول: مفهوم الحزب السياسي
148	المطلب الثاني: انواع النظم الحزبية
152	المطلب الثالث: الاحزاب السياسية و الجماعات السياسية
154	المطلب الرابع: الاحزاب السياسية و الديمقراطية
156	المطلب الخامس: جماعات الضغط و مسألة الديمقراطية
159	<b>المبحث الثاني: الرأي العام و الديمقراطية</b>
159	المطلب الاول: تعريف الرأي العام
161	المطلب الثاني: الرأي العام و شرعية القرار السياسي تصنيف الرأي العام
163	المطلب الثالث: الرأي العام والسلوك السياسي
164	المطلب الرابع: الرأي العام و السياسة العامة
166	المطلب الخامس: الديمقراطية تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام
171	<b>الفصل السابع: قضايا و مفاهيم سياسية</b>
171	<b>المبحث الاول: الشؤون الدولية</b>
171	المطلب الاول: العلاقات الدولية
173	المطلب الثاني: السياسة الخارجية
178	المطلب الثالث: الدبلوماسية
180	المطلب الرابع: النظام الدولي الجديد
184	المطلب الخامس: العولمة
187	المطلب السادس: توازن القوى
190	المطلب السابع: نزع السلاح
195	المطلب الثامن: الفوضى الخلاقة
198	المطلب التاسع: الشفافية
201	المطلب العاشر: التنمية السياسية
203	<b>المبحث الثاني: مفاهيم سياسية</b>
204	المطلب الاول: الاتوقراطية
205	المطلب الثاني: الاستقرار
205	المطلب الثالث: الابدولوجية
207	المطلب الرابع: الليبرالية

208	المطلب الخامس: البيروقراطية
210	المطلب السادس: الماركسية
213	المطلب السابع: العلمانية
216	المطلب الثامن: المثالية و المادية
217	المطلب التاسع: الديمقراطية
221	المطلب العاشر: الرجوعية
223	المطلب الحادي عشر: النازية
224	المطلب الثاني عشر: الإمبريالية
225	المطلب الثالث عشر: النظرية القومية
228	المطلب الرابع عشر: الشرعية و المشروعية
231	المطلب الخامس: دولة القانون
233	المطلب السادس عشر: الفساد السياسي